بسم الله الرحمن الرحيم
حزب الأمة القومي
المؤتمر العام السابع
28 فبراير إلى 1مارس2009م

فجر جديد لسودان عريض

مقدمة:
ظل حزب الامة القومي يقدم رؤاه الفكرية واطروحاته السياسية عبر السنوات وفي كل الظروف التي اصبح فيها الوطن يمر بمرحلة دقيقة ومنعطف خطير حتي اصبح السودان في مفترق الطرق يكون او لا يكون . وقد بني الحزب رؤاه وفكره وجهاده مستدعياً تاريخه الحافل الذي نادي في اول بنائه بحرية البلاد واستقلالها عندما دوي نداؤه الاول"السودان للسودانين " وواجه بكل حزم حكم الشموليات التي سلبت الشعب حقوقه واوصلته في أقوي حرب مستعره هددت وحدته الوطنية واغتالت ابنائه في الجنوب والغرب والشرق واستنزفت مقدراته وامكانياته وقد دعي حزب الامة وما زال وسيظل الي السلام المستدام بإطروحاته ورؤاه وجهده منادياً بتحقيق السلام الاجتماعي داعياً للتصافي الوطني لتنقية الحياة السياسية والاجتماعية والتميز الايجابي إنصافاً للمناطق الاقل نمواً ومنادياً لعقد إجتماعي بين اصحاب العمل والعاملين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ولدفع دولاب العمل وتحقيق الانتاج لرفاهية الفرد والمجتمع .
كان حزب الامة القومي ابدأ من المبادرين لاستشعار الهم العام وفي نكران الذات وبتقديم التضحيات من قمته وقاعدته في سبيل الوطن وظل يقدم البرنامج تلو البرنامج والمؤتمر بعد المؤتمر راجياً لقواعده الوفية لمراجعة تجديد وثائقة وهياكله ولقد انتهج في ذلك نهجاً علمياً وقومياً واشرك في ورش العمل الخبراء والعلماء وما كانوا كلهم من أعضائه لكنهم ثمنوا نهج الحزب القومي فدفعتهم قوميتهم نحو التعاون والمشاركة لقد جاء هذا البرنامج نتاج عملية طويلة مضنيه تم الإستناد فيها الي برنامج "وثبة جديدة لبناء الوطن" وترحمت فيه كافه سياسات ومواقف الحزب التي ظل يتخذها في كل كبيرة وصغيره تهم الوطن والمواطنين. ان النداء الذي اطلقه حزب الامة لملتقي جامع يجمع كل فئات المجتمع وأحزابه هي الخطوة الاولي لها للخلاص فهلا أجمعنا واتحدنا لانتشال الوطن العزيز .

الباب الأول: البطاقة الفكرية

المقدمة :-

أولا: رؤى الحزب الفكرية منذ تكوينه

تشكلت أول رؤية فكرية للحزب حول شعار "السودان للسودانيين" الذي اطلقه الامام عبدالرحمن طيب الله ثراه متحدية الاستعمار الثنائي بشقيه: الأطماع البريطانية من جهة ومقولة الاتحاد تحت التاج المصري من جهة أخرى، وتركزت داخل المبادئ الاثني عشر التي ضمنت في مذكرة نادي الخريجين لعام 1942م والتي كانت تطالب بالحكم الذاتي وبجملة مطالب تنموية وتعليمية وتعارض سياسة المناطق المقفولة في الجنوب وغيره من المناطق .

وفي 1953 حمل الحزب شعار "إعلان الجمهورية"، وفي 1957م كان شعاره "بناء الوطن"، وكانت القفزة الفكرية الأولى للحزب هي ما بعد ثورة أكتوبر 1964م حيث أصدر برنامجا بعنوان "نحو آفاق جديدة" يستصحب فيه المستجدات ويتبنى مسألة التنمية المتوازنة والوعي بالتنوع الثقافي والديني والمظالم التنموية في المناطق المهمشة. بعد انتفاضة رجب أبريل 1985م أصدر الحزب "نهج الصحوة" كبرنامج انتخابي احتوى على رؤية فكرية تدعو لقراءة معينة للإسلام والقومية والأفريقية وتبشر بصحوات إسلامية وتنموية واجتماعية..

وقد واصل الحزب عطاءه الفكري في حقبة "الإنقاذ" فشارك في بلورة الرؤية الفكرية التي التفت حولها التنظيمات السياسية السودانية المعارضة "مقررات أسمرا للقضايا المصيرية" كما حاور النظام فكريا ووصل معه لبرنامج حد أدنى " نداء الوطن". في هذا الصدد هو تجميع القوى السياسية في الحكم والمعارضة حول مبادرة التراضي الوطني للوصول لإجماع حول القضايا الرئيسية كحل وحيد لازمات بلادنا الراهنة التي خاطبها البروتوكول . وفي 2003م اصدر الحزب برنامج (وثبة جديدة لبناء وطن) مخاطبا قضايا السلام والتحول الديمقراطي والتنمية .. وأثرى الحزب المكتبة الفكرية والسياسية والسودانية بالعديد من المطبوعات من كتب لوثائق لمقالات وساهم في حركة تبادل الآراء داخل وخارج البلاد كان آخر ما سعى له الحزب يبشر بالإجماع الوطني كحل وحيد لأزمات بلادنا الراهنة والمعبر الوحيد للسلام الكامل والشامل والتحول الديمقراطي الحقيقي .

ملامح فكر حزب الأمة:

تتمثل ملامح حزب الأمة الفكرية و تفرده فيما يلي:

1. دعوته لسيادة الشعوب بلا وصاية وطنية أو أجنبية.
2. اعتماد الديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة أساسا للحكم.
3. التأصيل والتحديث دون انكفاء أو ا استلاب
4. الدعوة إلى تكامل وتوازن حاجات الإنسان المختلفة.
5. العدل الاجتماعي وإنصاف المظلومين والمهمشين والدعوة إلى اعتماد مبدأ التمييز الايجابي
6. الاستقلال في الرأي والمواقف.
7. تطور وتجدد أطروحاته الفكرية والسياسية تبعاً للمتغيرات.
8. قيام الدولة المدنية التي تعتمد المساواة والمواطنة أساسا للحقوق والحريات والواجبات.
9. قيام نظام حكم بتسم باللامركزية والنظام الاتحادي والقيادة الجماعية في رئاسة الجمهورية مع الاحتفاظ بوجود رئيس الوزراء.
10. اعتماد دستور يتم بعد مشاورات ومشاركة من القواعد و الصفوة والخبراء يؤدي إلى تحقيق الثوابت أعلاه وكل ما يجمع عليه أهل السودان.

الانتماء لحزب الأمة

المقدمة :-

ويفتح الحزب الآن أبوابه على مصراعيها ليشكل بحق "مسار الوسط" السوداني الرابط بين سوداني النيل والغرب، وسوداني الشمال والجنوب، وسوداني التقليد والحداثة، وسوداني الداخل والمهجر وسوداني المرأة والرجل، وسوداني الشباب والمخضرمين. وسودان المسلم وغير المسلم والأنصاري وغير الأنصاري: لقد تأسس حزب الأمة من تحالف ضم الأنصار وغير الأنصار وترقى سياسيا وتنظيميا عبر مؤتمراته الستة من الرعاية والأبوية لإمام الأنصار إلى المؤسسية التي تكتفي بالتنسيق والتوازن بين كيان الأنصار والحزب حسبما نصت عليه وثيقة التميز بين الكيانين.

لقد راعى فكر حزب الأمة وتبلور حول واقع عالمي ينبغي إصلاحه وواقع إقليمي ينبغي مراعاته انطلاقا نحو صحوة ذاتية سودانية أصلها ثابت وفرعها في السماء تزاوج بين ثنائية الوحدة والشرع وبين ثنائية الأصل والعصر ويعتمد ثوابت وطنية تتمثل في:

1. السيادة الوطنية واحترامها كحقيقة دستورية
2. تحقيق وحدة الشعب والتراب الوطني على أسس طوعية جديدة.
3. كفالة الحرية الدينية وضبطها بالميثاق الديني الذي يضمن التعايش وعدم المساس بحقوق المواطنة، على أن يتفق على الميثاق الديني من قبل مكونات السودان الدينية.
4. يضبط مسألة التنوع في ميثاق ثقافي تتفق عليه مكونات البلاد الثقافية.
5. التنمية العادلة واعتماد التمييز الايجابي المرحلي في حالة المناطق الأقل نمواً.
6. إزالة المظالم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والنوعية.
7. حقوق الإنسان والحريات الأساسية والعامة تضمن وتكفل دستورا
8. قومية مؤسسات الدولة النظامية والمدنية
9. اللامركزية
10. التداول السلمي للسلطة. ونبذ العنف.
11. الشرعية الدستورية.
12. التوازن البيئي.
13. حسن الجوار والحياد الايجابي في العلاقات الخارجية.
14. المجتمع المدني وحريته المنضبطة بمواثيق تنظم حركته.
15. **الالتزام بالشرعية الدولية والدعوة لإصلاحها وفق نظمها**
16. **قيام السياسة الدولية والعلاقات الخارجية على الخصوصية بالنسبة لبعض الدول وعلى التوازن بالنسبة للأسرة الدولية.**

لقد لعب حزب الامة ادواراً مهمة في تاريخ السودان وكان وراء اهم القرارات التي شكلت تاريخ السودان الحديث ابتداء من صيحة السودان للسودانيين مروراً بقبوله التطور الدستوري وصولاً للاستقلال التام عن دولتي الحكم الثنائي .

- وحزب الامة هو الحزب الوحيد الذي قاد ويقود الدعوة للتأصيل الديمقراطي والذي اعتبر التمسك بالديمقراطية والحريات الاساسية فروضاً اسلامية اساسية .
- وحزب الامة هو الأكثر الأحزاب قراءة واستجابة للمستجدات وإعداداً للحلول التي حرس بها مشارع الحق واعتمد فيها العلمية والنهج القومي كسبيل لتوحيد الجميع حول اجندة وطنية إقترحها ودعا اليها .
- لقد تميز حزب الأمة بغزارة ورصانة إنتاجه الفكري وتفرد بالمصداقية والديمقراطية وبالحس الوطني والرصيد النضالي مع الترفع أبداًعلي الصغائر والتضحية من قبله وقبل قياداته وقواعده في سبيل الصالح العام . كما تميزت مواقف الحزب عبر تاريخه بإستقلال الفكر والراي وبالمبادرة وبالقومية والوسطية .
- ولهذا يعتبر حزب الامة صمام أمان لوحده وإستقرار السودان :

1- فهو حلقه الوصل بين سودان وادي النيل والسودان العربي

2- ويشكل حلقه وصل بين الشمال والجنوب عبر قواعده في مناطق التماس .
3- وحزب الامة منبر تعايش إيجابي بين القوي التقليدية والحديثة .
4- يُعد عامل تكامل بين بين الاجيال المخضرمة والشابة .
5- وهو رابط بين سودان الداخل وسودان المهجر .

لقد قاد حزب الامة كل المعارك الوطنية وجاهد في سبيل الاستقلال والديمقراطية فقاد الجهاد المدني ضد الانقاذ في الداخل وتولي هندسة مواثيق التجمع الوطني الديمقراطي في الخارج وتولي تزويده بافكار اساسية لصياغة مواثيقه كما قاد ويقود تحالفات القوي السياسية حول كافة قضايا الساحة السياسية .

وحزب الامة رغم الضيق والتضيق والملاحقة من قبل انظمة الاستبداد إستطاع ان يعقد اكثر عدد من المؤتمرات العمل والدراسات في نهج اعتمد العلمية والموضوعية وقد ثمن حزب الامة ومازال دور المجتمع المدني فكان اكثر الاحزاب اهتماماً وانفتاحاً وإقتراباً منه ومن قضاياه . وورش

لكل هذا فقد كافأ السودانيون حزب الامة فكان الرقم الانتخابي الاول في كل الانتخابات ولا غرو فقد كان الرقم المدافع الاول عن حريتهم وعزتهم وكرامتهم ضد الاستبداد والتسلط حين قاد وعبأ جماهيره وجماهير الشعب السوداني ضد نظام عبود ونميري والانقاذ فقام بإعداد أهم الوثائق التاريخية التي قوضت هذه الانظمة أو خلخلتها(ميثاق أكتوبر 1964م, ميثاق رجب ابريل 1983م ومواثيق التصدي للانقاذ 1995م " أسمرا للقضايا المصيرية ") .

الميثاق الديني:

المقدمة :-

التجربة السودانية بما فيها من نزاعات أوجبت الاتفاق على مجموعة من المواثيق لتكون بمثابة دروس مستفادة من التجربة ولبنات صالحة لبناء الوطن. وفي مجال اتقاء النزاعات الدينية وتثبيت التعايش بين الأديان وكفالة الحقوق الدينية يلتزم جميع أهل الأديان في السودان ويلتفوا حول النقاط التالية :

أولا: الاعتقاد الديني ضرورة إنسانية. ضرورة للطمأنينة النفسية، وللرقابة الذاتية، ولتحصين الأخلاق، وللتماسك الاجتماعي، ولإقامة هوية جماعية تؤنس وحشة الأفراد.. الإيمان حق إنساني اختياري لا يجوز إجبار الإنسان عليه ولا حرمانه منه لأنه غذاء الضمير فلا يشبع إلا إذا كان اختياريا. إن للحياة الإنسانية معان كثيرة مادية، ومعرفية، واجتماعية، وعاطفية، وجمالية ورياضية، وترفيهية، وبيئية، كذلك إن لها معان روحية وخلقية نزلت بها رسالات الوحي أو تفتقت عنها الفطرة الإنسانية المتطلعة دائما لإيجاد قيم للأشياء ولاكتشاف غاياتها الغيبية.

ثانيا: لكل دين عقائد وقيم ومبادئ يحددها بوسائله.. هذه العقائد والقيم والمبادئ ينبغي الاعتراف بها كما يحددها أصحابها. وعلى المجتمع كفالة حرية الاعتقاد الديني، وكفالة حق أصحابه في تطبيق شرائعهم وإقامة شعائرهم وتأسيس معابدهم ونشر تعاليمهم دون عائق على أن يلتزموا جميعا بالامتناع عن فرض تلك العقائد بالإكراه أو نشرها بالقوة. وأن يلتزموا بالتعايش مع المذاهب الأخرى داخل الملة الواحدة، ومع العقائد الأخرى بين الملل والدعوة لعقائدهم بالحسنى وبلا إكراه.

ثالثا: إن الإله الذي تؤمن به الأديان الإبراهيمية الثلاثة واحد مما يسهل أمر التعاون الروحي والخلقي بينها.

رابعا: أديان الثقافات الأفريقية على تنوعها تؤمن بإله واحد مهيمن وإن اختلطت به رموز تعددية في بعضها، وهي تحرص على مفاهيم التواصل بين أجيال البشر حاضرها وماضيها ومستقبلها، وعلى التواصل بين البشر والبيئة الطبيعية حولهم، ولأصحابها حقوق دينية.

خامسا: المسيرة الإنسانية أوقعت ظلما على بعض الشرائح الإنسانية: اضطهادا لونيا، ونوعيا، وثقافيا؛ وشرائح إنسانية مستضعفة لصغر سنها أو لكبر سنها أو لأنها معاقة.. إن الضمير الديني يتبنى إنصاف هذه الشرائح دعما للإخاء الإنساني.

سادسا: إن على الأديان الاعتراف بحرية البحث العلمي واعتبار المعرفة العلمية في مجالها وهو اكتشاف حقائق العالم الحسي الزمان المكاني معرفة تجريبية وعقلية صحيحة.
سابعا: العولمة باعتبارها سوقا عالميا حرا موحدا بوسائل الاتصال الحديثة تمثل حلقة نافعة وجديدة في تطور الإنسانية ولكن للعولمة سلبيات اجتماعية وبيئوية يجب التخلص منها، كما لا ينبغي إغفال الخصوصيات الدينية والثقافية للبشرية.
ثامنا: على الصعيد الوطني ينبغي كفالة حرية الأديان، والالتزام بحقوق المواطنة المتساوية كأساس للحقوق الدستورية. ولا يجوز للدستور أو القانون أن يمنح امتيازا أو يفرض حرمانا لأية مجموعة سودانية بسبب انتمائها الديني.
تاسعا: الالتزام على الصعيد الدولي بمواثيق حقوق الإنسان العالمية والمطالبة بإبراز جذورها الروحية والخلقية ترسيخا لها في النفوس.
عاشرا: إن للروابط الدينية علاقات أممية ينبغي الاعتراف بها على ألا تكون على حساب حقوق المواطنة المتساوية ولا على حساب المواثيق العالمية لحقوق الإنسان.
حادي عشر: تكوين آلية مستقلة تمثل الطيف الديني في السودان لمتابعة الالتزام بهذه المبادئ والعمل على أن تكون جزءا لا يتجزأ من اتفاقية السلام العادل.

الميثاق الثقافي:
انطلاقا من هذه الرؤى، نورد النقاط الآتية أساسا لميثاق ثقافي يدرس ليتبناه الرأي العام السوداني وقنوات الإرادة الفاعلة فيه، وليصبح بعد ذلك من مكونات المولد الجديد:
أولا: السودان وطن متعدد الأديان والثقافات والإثنيات. المجموعات الوطنية السودانية الدينية، والثقافية، والإثنية، تعترف ببعضها بعضا وتمارس هويتها الثقافية بحرية على أن تلتزم بأمرين: **الأول:** عدم المساس بحق المواطنة حقا يتساوى فيه الجميع. **الثاني**: التعايش مع حقوق الآخرين وعدم السعي لتحقيق امتيازات على حسابها.
ثانيا: برامج البلاد التنموية، والتعليمية والإعلامية، تأخذ في حسبانها التنوع الثقافي السوداني، وتسعى للتعبير المتوازن عنه، وتسعى لتمكين الثقافات السودانية من التطور، ولإشراك كافة الجماعات الإثنية والثقافية والجهوية والدينية وحماية حقوقها ومصالحها، والاهتمام بها في السياسات التعليمية والإعلامية والتنموية واللغوية وفي السياسات العامة مثل تمليك الأراضي.
ثالثا: السياسة الثقافية في البلاد تتخذ طابعا يوفق بين أهدافها المركزية واللامركزية ويدعم التفاف المواطنين حول المواطنة. ويتم القيام بحملات تعبوية لنشر الوعي الجماهيري بالمواطنة. والتأكد من تمتع الجميع بالحقوق الأساسية المكتوبة على أرض الواقع.
رابعا: الثقافات على تعددها وتنوعها ينبغي أن تتفاعل مع غيرها لتزيد ثراء وإبداعا. الاعتراف بالهوية الثقافية والاهتمام بها لا يعني منع التلاقح ولا رفض الوافد. هنالك قيم إنسانية عظيمة : الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والمعرفة، والنهج العلمي، وكافة القيم المشتركة بين الحضارات. وهناك قيم خلقية عالمية مثل الحكمة، والعفة، والصدق، والإيثار. القيم المذكورة والقيم الخلقية ينبغي أن تسعى الثقافات السودانية باختيارها لاقتباسها وغرسها تربويا في الأجيال.
خامسا: حقوق الإنسان ينبغي أن تهضمها الثقافات الوطنية وتجعلها جزءا لا يتجزأ من وسائلها للتعبير الثقافي. إن ثقافتنا الوطنية تعاني من كعب أخيل مشترك –مع اختلاف في الدرجة- هو انتقاصها لحقوق المرأة.. ينبغي الاعتراف بهذا العيب النوعي وغرس المساواة الإنسانية في كافة الثقافات.
سادسا: تشجيع التسامح الديني الذي يقوم على الحسنى ويرفض الإكراه، وإجراء حوارات بين الأديان لتحديد المعاني المشتركة بين الأديان الإبراهيمية. كذلك تحديد القيم الأفريقية التي تؤسس علاقات خلقية بين الغيب والإنسان، بين البشر والطبيعة، بين العقلاني والفطري، وبين الأجيال الحاضرة والماضية.. لتدخل في تيار اليقظة الروحية والخلقية في السودان.
سابعا: اللغة العربية هي لغة التفاهم الأولى بين أهل السودان. وهي اللغة الأفريقية الوطنية الأولى. اللغة العربية هي لغة السودان الوطنية. اللغة الإنجليزية هي اللغة العالمية الأولى، اللغة الإنجليزية هي

لغة السودان العالمية الأولى. اللغات واللهجات السودانية لغات محلية يعترف بدورها في أقاليمها وتشجع المجموعات الوطنية السودانية على الإلمام المتبادل باللغات السودانية.
ثامنا: تعكس سياسة البلاد الخارجية التنوع والتعدد الثقافي في السودان، وتسعى نحو التعاون الثقافي بين شعوب حوض النيل، وحزام السافانا، والشعوب العربية والأفريقية والإسلامية، والدولية على نطاق أوسع، وتشجيع الإلمام المتبادل باللغات السائدة في تلك البلدان.
تاسعا: صك قوانين لمحاربة الاستعلاء الثقافي والعنصري والديني والنوعي –باستحداث عقوبات شديدة على الجرائم التي يحركها الاستعلاء الثقافي أو العنصري أو الديني أو النوعي.
عاشرا: تمثيل كل المجموعات الثقافية والدينية والاثنية في الأجهزة المناط بها تنفيذ السياسات –لا سيما الشرطة التي تباشر حماية الجماعات المهمشة على أرض الواقع. واستخدام وسائل لضمان مشاركة الجميع مثل المسح الإثني والديني للتأكد من مشاركة أصحاب الثقافات والإثنيات والديانات المختلفة في الوظائف العامة.
حادي عشر: استيعاب مقاصد العولمة الحميدة وبناء الدفاع الثقافي ضد العولمة الخبيثة وبرمجة التعامل الثقافي مع العولمة.
ثاني عشر: رفض حتمية العداء بين الأديان على الصعيد العالمي، ورفض حتمية صدام الحضارات الذي تؤدي إليه نزعة الهيمنة في الثقافة الوافدة، ونزعة الانكفاء في الثقافات الوطنية مما يقود حتما إلى ظلامية عالمية. والالتزام بحوار الأديان، وحوار الحضارات.. لإقامة علاقات مستنيرة تحقق الإخاء الإنساني وتليق بمستقبل الإنسان أعز وأكرم الكائنات..

الباب الثاني

البطاقة السياسية

المقدمة:-

أولا: الديمقراطية المستدامة

الديمقراطية نظام غربي وافد تم غرسه في المجتمعات المستعمرة دون أن تصحبه المقدمات السياسية والثقافية والاقتصادية التي أنجحته في بيئته الأولى.

ومما فاقم مشاكل التجارب الديمقراطية في المستعمرات السابقة وفي دول العالم الثالث ظروف التخلف وهشاشة التكوين القومي وضعف مؤسسات الدولة الحديثة فانعكس ذلك سلبا على الاستقرار السياسي وانفتح الباب واسعا للتدخل الأجنبي والتمحور لا سيما في فترة الحرب الباردة.

هذه المشاكل والإخفاقات مهدت السبيل لقيام نظم انقلابية استبدادية استمدت وجودها من تلك المشاكل والإخفاقات ولكن ما تلبث النظم الاستبدادية إلا قليلا حتى يتضح أنها أكثر إخفاقا من سالفتها الديمقراطية: حيث تتسبب في إضعاف التماسك القومي والوحدة الوطنية ويتحول الخلاف السياسي إلى عداوة ضارية ويتم إضعاف الدولة الحديثة ومؤسساتها حينما يحل الولاء محل الكفاءة وتضمحل فرص التنمية حينما توجه الموارد لحفظ أمن النظام الحاكم ويتم إضعاف المؤسسة العسكرية بالتصفية السياسية وهكذا تنتهي التجربة إلى نقيض ما هدفت إليه وتنفجر تلك الإخفاقات غالبا في ثورات شعبية تطيح بالنظم الاستبدادية.

لقد جربنا في السودان الدخول في هذه الحلقة لذلك نشأت الحاجة للحديث عن أي النظم أنسب لحكم السودان وكيف نستديم النظام الأنسب؟.

الديمقراطية في السودان :الخيار الوحيد

بالإضافة للأسباب العامة، للسودان ظروف خاصة تجعل الخيار الديمقراطي هو الخيار الوحيد المتاح أمامه:

1) في كثير من الدول هناك ثورات وطنية حققت إنجازات تاريخية مثل تحقيق الاستقلال وإجلاء النفوذ الأجنبي فاكتسبت بذلك شرعية وطنية، وهناك أسر حققت مثل ذلك في بلادها فاكتسبت شرعية مماثلة.في السودان لا توجد ثورة ولا أسرة يمكن أن تشكل مرجعية متفقا عليها.لذلك لا مناص من الاعتماد على الشرعية الديمقراطية والرجوع إليها.
2) السودان بلد متعدد ثقافيا واثنيا، هذا التنوع والتعدد لابد من الاعتراف به واحترامه وأن يجد التعبير عنه فرصة كاملة وأنسب النظم لإدراك ذلك التنوع والتعبير عنه هو النظام الديمقراطي.
3) السودان بلد شاسع المساحة مع التعدد والتنوع المشار إليه آنفا مما يستوجب نظاما لا مركزيا، هذه الحقيقة أصبحت محل إجماع. ولكن اللامركزية تستوجب نظاما ديمقراطيا لأن فكرتها تنبني على مبدأ مهم وبسيط وهو القبول بتفويض السلطات والصلاحيات المركزية للأقاليم وهذا المبدأ يتعارض مع الشمولية فلا بد من نظام ديمقراطي ليقبل بذلك.
4) بلادنا تعاني من حرب أهلية شعواء استمرت حينا من الدهر وتولدت معها مرارات وانبنى حاجز نفسي من عدم الثقة ولا ينتظر لأي اتفاق سلام استمرار ما لم تحيطه ضمانات داخلية وخارجية.
5) التجربة السودانية أوضحت بجلاء أن الحرب الأهلية تزداد ضراوة في العهود الاستبدادية (63-75-83-91) وكذلك التردي الاقتصادي وضعف التماسك القومي ...فمن هذه التجربة ترسخت القناعة بضرورة النظام الديمقراطي.
6) هناك أسباب أخرى إقليمية ودولية تدفع في نفس الاتجاه الديمقراطي:
   1. بعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت موجة الديمقراطية هي الغالبة في العالم.
   2. وأصبحت مؤسسات التمويل والمعونة تشترط استكمال المعايير الديمقراطية.

3. بعد أحداث 11 سبتمبر ازداد يقين الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بتلازم الإرهاب مع الاستبداد السياسي الفقر وأصبح مطلب الانفتاح الديمقراطي حتى داخل الدول الحليفة لها مطلبا ملحاً .

الديمقراطية المستدامة:

المقدمة:-

ومع تسليمنا بأن الديمقراطية هي النظام الوحيد الصالح لحكم بلادنا فان التجارب الديمقراطية السابقة بها عثرات أساسية جعلت استمرارها مستحيلا. من أكبر الثغرات التي أتت منها مقاتل الديمقراطية في بلادنا بظروفها المعروفة هو الإصرار على ممارسة ديمقراطية معيارية. وبالديمقراطية المعيارية نعني ديمقراطية مثالية أو نموذجية: يتم فيها الالتزام الحرفي بمبادئها النظرية : فصل السلطات –حقوق الإنسان-الحريات. دون مراعاة لأية ظروف أو الخضوع لأيه قيود. وإذا نظرنا حتى إلى الديمقراطيات الراسخة في الغرب نجد أن الديمقراطية ومبادئها النظرية قد تم أقلمتها في الواقع استجابة لظروف معينة. فمثلا: مبدأ الفصل بين السلطات تعرض لأقلمة وكذلك مسألة العلمانية التي وصل الغرب فيها لصيغة تم بها استيعاب الدين والتعايش معه بعد محاولات الطرد الفاشلة.وكذلك في مسألة حقوق الإنسان لا سيما في ظروف الأزمات والطوارئ – وأبرز مثال على ذلك الإجراءات التي تمت بعد أحداث 11 سبتمبر على صعيد الحريات الشخصية وحقوق الإنسان. وكذلك حدثت أقلمة للنظام الديمقراطي الغربي من حيث المحتوى الاجتماعي حيث تمت الاستفادة من النقد الماركسي للنظام الليبرالي الرأسمالي.

إن أقلمة الديمقراطية ضرورة من ضرورات بقائها فالديمقراطية المعيارية هشة وغير واقعية ولذلك لا تبقى.أما الديمقراطية النسبية : مثل الديمقراطيات المتطورة من نظم اتقراطية عسكرية أو ملكية كما هو الحال في منطقتنا العربية فهي غير مقبولة في السودان لأنها أقل من تطلعات وطموحات وتجربة أهل السودان.

الإصلاحات المطلوبة:

هناك ثمانية عوامل عصفت وستعصف بالتجربة الديمقراطية في السودان ولابد من عمل إصلاح أساسي فيها، تلك العوامل هي: الحرب الأهلية – التوازن الاجتماعي - الانتخابات – الأحزاب – النقابات – الصحافة – القضاء – القوات المسلحة- ونظام الحكم. لا بد من مراجعة الأداء في هذه الملفات، وفقا للخطة التالية:

1) الحرب الأهلية:

الحرب الأهلية تضعف أي نظام حكم، وهي في أي بلد تتطلب ضوابط وإجراءات تنتقص من القواعد الديمقراطية.إن الإصرار على ممارسة الديمقراطية الكاملة في ظروف الحرب الأهلية يعرضها للمخاطر بالإضافة إلى أن الحرب نفسها لها آثار سالبة على النظام الديمقراطي حيث تزيد النفوذ العسكري وتستنزف الموارد المالية والبشرية وتزيد المخاطر الأمنية داخليا وخارجيا. وعليه فان إيقاف الحرب الأهلية من أهم عوامل استدامة الديمقراطية. خطة السلام وردت في ملف السلام.

2) التوازن الاجتماعي:

أهم اصطلاحين مطلوبين في هذا المجال هما:

1- استيعاب القوى الحديثة: والتي لها دور سياسي أكبر من وزنها الشعبي فلا يجب التعامل معها بمبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد بل يجب استيعابها في النظام الديمقراطي بما يحقق الاستفادة منها ويشبع تطلعها في المشاركة في بناء الوطن

2- التعامل مع الأقليات الثقافية: أيضا هنا لا ينبغي التعامل معها وفق الأغلبية الميكانيكية بل ينبغي أن تراعى تلك الخصوصيات الثقافية وتمثيلها والتعبير عنها بحرية وعدالة بحسب ما يمكن أن يتضمنه ميثاق ثقافي يتفق عليه مع ضرورة وضع ميثاق اجتماعي متفق عليه لتحقيق وتامين السلام الاجتماعي.

3) الانتخابات:

يجب إصلاح النظام الانتخابي ليحقق التوازن المطلوب بوضع ميثاق شرف وقانون جديد للانتخابات متفق عليه يفتح المجال لتمثيل الأقليات ذات الكينونة التي لا يسمح التنافس المفتوح لها بالنجاح وتمثل

القوى الحديثة ذات الوزن الاجتماعي والاقتصادي وسوداني المهجر. وتمثل المرأة لأن الواقع الاجتماعي لا يسمح لتمثيلها بصورة عادلة عبر الانتخابات.

4) الأحزاب والإصلاح الحزبي:-

يجب تطوير الأحزاب والممارسة الحزبية بالآتي:

وضع قانون للأحزاب يكفل حرية تكوين الأحزاب وحرية التنظيم وممارسة العمل السياسي وفق الشروط الآتية:

1. الالتزام بمبادئ الميثاق الوطني والمواثيق المؤسسة لبناء الوطن.
2. بحيث تكون قومية في تكوينها وفي برامجها وعدم السماح لها بان تخصص لانتماء واحد ديني، أو ثقافي، أو اثني، أو جهوي
3. أن تكون ديمقراطية في تكوينها وأن تلتزم بالنظام الديمقراطي.
4. أن تضمن شفافية مصادر تمويلها.
5. إنشاء آلية قضائية متخصصة للمساءلة على أية مخالفات في هذا المجال.
6. إقرار مبدأ تمويل الدولة للأحزاب السياسية وفق ثقلها الجماهيري .

5) الإصلاح النقابي:

النقابة جسم يضم قطاعا محددا من العاملين في مهنة محددة يهدف لحماية مصالحهم المشتركة وتطوير العمل في المرفق المعين. أن ابتداع نظام المنشأة الذي يضم مختلف الوظائف في المنشأة الواحدة من مهنيين وعمال الخ يتناقض مع الغرض من النقابة ولابد من إلغائه والعودة للنظام الأول الذي عُمل به قبل 30يونيو1989م .

6) العقد الاجتماعي

تلتزم النقابات بعقد بميثاق اجتماعي بين النقابات والحكومة وأصحاب العمل لحماية مكتسبات الحركة ا لنقابية وحقوق أصحاب العمل والدولة ويدفع بالإنتاج ينص على آلية قضائية متخصصة للنظر في المخالفات النقابية وإنزال العقوبات المحددة وفقاً للقانون .

7) الميثاق الصحافي:

تلتزم الصحافة بميثاق صحفي تلتزم فيه الصحافة بالموضوعية والشفافية وأخلاقيات المهنة وتنشأ آلية قضائية متخصصة للمحاسبة علي التجاوز وفقاً للقانون.

8) القضاء:

إن إصلاح القضاء على ضوء تجارب الماضي ضرورة لاستدامة الديمقراطية ولذلك مع الحفاظ على مبدأ استقلال القضاء وحياده يجب أن يراعي القضاء وظائف أجهزة الدولة الأخرى دون أن يتنازل عن صلاحياته الشرعية، كما يجب على القضاة التزام الحياد السياسي. فإصلاح القضاء على ضوء تجارب الماضي ضرورة لاستدامة الديمقراطية.

ثانيا: نظام الحكم

المقدمة:-

لقد استقر شبه اجماع سياسي علي ان النظام الرئاسي والحكم اللامركزي هما افضل نظم الحكم في حالة السودان – خاصة والحكم اللامركزي في ظروف مثل ظروف السودان يستدعي وجود سلطة مركزية قوية ومستقرة

الحكم اللامركزي:-

لقد اثبت الحكم الاتحادي جدواه في كثير من البلدان متقدمة ونامية التي تعيش ظروف متشابهة لظروف السودان. وقد تواضعت القوي السياسية علي قبول الحكم الاتحادي كنظام حكم يعالج التباينات المختلفة بين الاقاليم ويلبي طموحات المواطنين وجاءت اتفاقية السلام من خلال بروتوكول مشاكوس وبروتوكولات تقسيم السلطة والثروة مؤكدة هذه الحقيقة .

بيد انه قد شاب تطبيق النظام الاتحادي في السودان الكثير من المسالب التي املتها طبيعة نظام الانقاذ التي تستبطن الاستبداد وتدمن تركيز السلطات والموارد مما يتضارب مع طبيعة الحكم الاتحادي .

وعمد النظام لاعتبارات سياسية وامنية الي اعادة تقسيم البلاد الي كم هائل من الولايات والمحافظات والمحليات باعداد لا تتماشي مع امكانيات البلاد.
وعليه لكي يحقق الحكم الاتحادي اهدافه في المشاركة السياسية والاقتصادية والعدالة وحسن الادارة يري حزب الامة القومي وجوب عقد مؤتمر قومي جامع لتقويم التجربة والبناء علي الايجابيات وتجاوز السلبيات من خلال المحاور التالية :-

1- اعادة النظر في مستويات الحكم في الشمال لكي تكون متعادلة مع الجنوب (ففي الجنوب هناك ثلاث مستويات بينما في الشمال مستويين فقط)مع تقليص الوزارات الاتحادية .
2- ازالة التضارب والتداخل في الصلاحيات والسلطات لمستويات الحكم المختلفة والنظر في منح الصلاحيات والسلطات التي منحت لولايتي النيل الازرق وجنوب كردفان في اتفاقية السلام لبقية الولايات وللاخوة في الجنوب حق منحها للولايات الجنوبية .
3- مرجعة الكم الهائل من الهياكل والاجهزة والمناصب واعادة ترسيم حدود الوحدات الادارية بما يتوافق وامكانيات البلاد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية .
4- ضمان عدالة توزيع الثروة والموارد وتكافؤ الموارد والسلطات مع المهام والصلاحيات واتباع مبدأ التميز القصدي في المجال التنموي والخدمي الازالة الغبن والمظالم عن المناطق الاقل نمواً والتي تاثرت بالحرب والنزاعات .
5- تقرير مبدأ الديمقراطية لان الديمقراطية شرط لازم لنجاح واستدامة اي نظام لحكم

الحكم المحلي :-

يجب دعم الحكم المحلي ليكون بحق القاعدة الاساسية دستورياً وقانونياً وادارياً للحكم وذلك :-

- بتوطيد وضعية دستورية اكثر خصوصية واستقلالية .
- تأسيسه علي قاعدة شعبية منتخبة ديمقراطياً .
- توفير موارد حقيقية تتكافأ مع ما يناط به من مسئوليات ومهام .
- تحديد وتنظيم علاقته بالادارة الاهلية .

الادارة الاهلية :-

برغم ما ابتليت به الادارة الاهلية في العهود الشمولية فانها قد ظلت نظاما راسخاً ومتمكناً إدارياً واجتماعياً في الكثير من مناطق السودان.
وحزب الامة القومي يعترف بدورها التاريخي الهام وبضرورة وجودها المرحلي في بعض المناطق ويري تحديد صلاحياتها وعلاقاتها باجهزة الحكم ودعمها معنوياً ومادياً فهي اداة مجرية في تحقيق الامن والسلام الاجتماعي والاستقرار وفض النزاعات ولهذا لابد من :-

- تطوير نظام الادارة الاهلية وتأهيل رجالاتها .
- مراجعة الاختلالات والتسيس الذي احدثه نظام الانقاذ فيها .

ان بناء استراتيجية للحكم ولبناء الاجهزة للعمل علي صهر الكيانات السودانية المختلفة والمتباينة في قومية وكيان واحد يتطلب .

1- خلق روابط سياسية واجتماعية قومية متينة عن طريق تنظيم العلاقات الانسانية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وعن طريق وسائل واساليب التواصل المادي والمعنوي .
2- الحرص علي البناء القومي الجامع للكيانات السياسية والاجتماعية والثقافية والنقابية ومنظمات المجتمع المدني كافة وبالحرص علي قومية جهاز الخدمة العامة (مدنية وعسكرية) ليصير الحكم الاتحادي وسيلة فعالة لبناء وتعزيز الوحدة الوطنية وتقوية النسيج الاجتماعي واحتواء ومحاصرة اي نزاعات سالبة قد تهدد الوحدة الوطنية.

ثالثا: خصوصية دارفور

تميز إقليم دارفور بتاريخ يختلف شيئاً عن ما عن التاريخ السوداني العام . فقد كان الإقليم مهدداً لسلطنات قديمة أخرها سلطنة الفور التي شملت الإقليم الحالي وامتد أثرها إلي أجزاء أخري من السودان (مثل كردفان) وشاد . وحينما فتح الأتراك السودان عام 1821م لم تسقط دارفور في أيديهم إلا

في عام 1874م حيث لم يلبس الحكم التركي إلا يسيرا حيث حررت المهدية السودان في مطالع ثمانينات القرن التاسع عشر . وبعد سقوط دولة المهدية رجع السلطان علي دينار وأعاد تأسيس السلطنة التي ظلت خارج سلطان الحكم الثنائي حتي عام 1916م .إذن ان لفترات طويله حافظت دارفور علي استقلالها حيث خلقت هذه الوحدة السياسية شعورا مشتركا بين ابناء دارفور وانتماء قويا للاقليم.
لقد ادت العصبية القبلية والنزاع حول الموارد التي اصبحت شحيحة وبروز ظاهرة النهب المسلح وادت الحروب الاقليمية التي تمددت في دارفور وتركت آثاراً امنية سالبة كما ادت هجرة القبائل غير العربية واستطانها في ارض الفور والمساليت. كل هذه العوامل ادت الي تصاعد الاضطرابات والنزاعات في اقليم دارفور بصورة عجزت عن احتوائها كل مؤتمرات الصلح التي ظلت تعقد حتي 1989م تاريخ اخر مؤتمر للصلح يعقد في عهد الديمقراطية الثالثة.

- بمجيئ نظام الانقاذ حدث تطور نوعي في نزاعات دارفور.
- فقد حمل السلاح ضد الحكومة.
- تسيست اثنيات دارفور لتحقيق طموحات زعاماتها عبر التمرد المسلح وتحت مظلة الاجنبي.
- وثم تدويل قضية دارفور سياسيا وعسكريا وكل هذا ادي الي كارثة انسانية والي نزوح الملايين ولجوء مئات الالاف.

وقد تضافرت عوامل عديدة هيأت المسرح في دارفور لتمرد مسلح ؟؟ اهداف سياسية ضد الحكومة:-

1- هذا ادي الي تسيس الادارة الاهلية والادارة المدنية او التقسيمات الادارية التي عين لها علي اسس قبلية ومن اهل الولاء.
2- وادي التوسع الورمي في التعليم العالي وعدم ربطه بالتنمية وخاصة سوق العمالة الي افراز فاقد تربوي عاطل شكل ذخيرة للعمل الاحتجاجي المسلح والمدني.
3- كما أدي انتشار ثقافة الحرب والعنف والجهاد وتسليح الشباب وتعبئتهم وتدريبهم علي حمل السلاح .
4- كما ادي للفساد المعلن الذي تمثل فيما حدث حول طريق الانقاذ الغربي الي خلق مرارات لدي المواطنين الذين ضحوا بلا طائل.
5- وكانت القدوة السيئة لاتفاقيات السلام والرسالة الواضحة من ان الحقوق لا تؤخذ الا بقوة السلاح فصار ذلك منهجاً متبعاً .
6- والنزاع بين المؤتمرين الوطني والشعبي قد استقطب والعناصرفي دارفور بين الطرفين .
7- كما أدت فكرة السودان الجديد القائم علي تحالف قوي الهامش ضد القوي الحزبية والاسلامية المهيمنة الي مزيد من الاستقطاب .

ولقد زادت الانقاذ الطين بله بارتكابها اخطاء وخطايا :-

- حيث كابرت في تشخيص المشكلة واتخذت الحلول العسكرية والامنية .
- حين استنفرت عناصر قبلية استقطبت بها المواطن في دارفور علي اساس اثني .
- عدم التعامل بجدية مع المأساة الانسانية التي افرزها النزاع المسلح .
- وحين اصدر النظام وعوداً لتسهيل الاغاثة ونزع سلاح الجنجويد سرعان مانكص عنها وتنكر لها وفقد نتيجة ذلك مصداقيته الدولية .

التطورات اللاحقة:-

اتفاقية ابوجا :

وعلي نفس نمط اتفاقية نيفاشا المعتمدة علي الضغط الدولي الذي لا يري في السلام سوي اتفاق بين حملة السلاح ثم توقيع اتفاقية ابوجا او ما يسمي باتفاق سلام دارفور وقد جاءت ملاحظات حزب الامة عليها علي النحو التالي :-

(اتفاقية سلام دارفور – ابوجا مايو 2006م – اشتملت علي جوانب ايجابية هي .

- العودة بالاقليم لحدود 1956م .

- الاعتراف بحقوق القبائل في اراضيها التقليدية – الحواكير .
- احترام حقوق الانسان كما في المواثيق العالمية .

ولكن العيب الاساسي في الاتفاقية هو :-

- التزم اهل دارفور بمرجعية اتفاق نيفاشا وما بها من سقوف دون ان يكونوا اصلا طرفا فيها.
- حرمان اهل دارفور من امتيازات كانت لهم – مثل التمثيل في رئاسة الدولة والاقليم الواحد .
- عدم مراعاه الماساه التي لحقت بكثير من اهل الاقليم واوجبت رفع المظالم والتعويض .
- الضغط الخارجي علي فصيل واحد للتوقيع واعتبار هذا التوقيع كافيا لوصف الوثيقة بانها اتفاقية سلام دارفور .
- النص علي حوار دارفور /دارفوري وحصر صلاحيات هذا الحوار في الترويج للاتفاقية والمساعدة في تنفيذها والقيام بدور استشاري ولكن لا يجوز له مراجعة الاتفاقية – أي انه اجتماع زخرفي فاقد الصلاحيات.

منذ توقيع الاتفاقية حتي الان زاد الحال سوءا:-

- السلطة الانتقالية اسم علي غير مسمي وصارت وظائف بدون صلاحيات وتراشق اصحابها بالاتهامات ونفض كثيرون يدهم منها .
- وقع استقطاب كذلك بين موقعيها ورافضيها وانفتح الباب واسعا للرافضين فتعددت حركات العنف داخل الاقليم وتمددت شرقا نحو كردفان وغربا نحو تشاد . لذلك تدهورت الحالة الامنية كذلك الحالة الانسانية لان منظمات الاغاثة تعرضت للهجمات والمخاطر . كما تدهورت الحالة الحدودية.
- ووقع استقطاب اخر بين احزاب المقاومة المسلحة واهل دارفور الاخرين الذين يرون ان الاقليم مطالب ولكنهم غيبوا عن المشاركة في امرها .
- ووقع خلاف بين السلطة الحكومية كما يقودها المؤتمر الوطني وكثير من العناصر غير النظامية التي سلحها واستعان بها في محاربة الاحزاب المسلحة .
- وزاد الامر تعقيدا ما وقع من التحام عضوي بين الموقف في دارفور والموقف في تشاد .
- ومع وجود عناصر تدخل اقليمي لعدد من جيران السودان في الشان الدارفوري فانفتح المجال لاسرائيل المسبب الاساسي لازمة الشرق الاوسط المعقدة يدخل عاملا خطيرا يدل علي استهتار الذين اتخذوا هذا الاتجاه بمصالح دارفور وخطر توظيفها مخلب قط في صراع الشرق الاوسط .

هذه التعقيدات سوف تجعل مهمة اليوناميد المطلوبة لحماية المدنيين ولمراقبة وقف اطلاق النار والمهام الاخري المعتمدة مستحيلة وتضع اليوناميد في نفس خانة العجز التي لحقت بالقوات الافريقية .

الموقف الان في دارفور يدل علي وصول عملية السلام الي طريق مسدود وتشظي الحركات المسلحة وزيادة التدخل الاقليمي والدولي بصورة متضاربة مواقف الاطراف المختلفة لا تبشر بتقدم .

- فالامم المتحدة تعمل وفق القرار 1769 ولكن لا يوجد دعم لليوناميد وواضح كذلك انه ما يصحب اليوناميد التزام كافة الاطراف بوقف اطلاق النار ويوجد افق معلوم للحل السياسي فان اليوناميد سوف تخلف القوات الافريقية في العجز .
- الدول مثل – الولايات المتحدة التي تعلن قرارات قوية وادانات اقوي لا تستطيع ان تجعل فعلها كقولها فتجربة افغانستان والعراق عبرة كافية .
- وازاء تصرفات كثير من الاحزاب المسلحة صارت الادانة والنقد موزعة بينهم وبين الحكومة السودانية لدي كثير من الاوساط فلم يعد في نظر هؤلاء الموقف واضح المعالم بابيضه واسوده .
- لذلك دب الياس في حل ازمة دارفور مما شجع كثيرين من دعاه السودان الاصغر التفكير في عزل عن المسيرة السودانية .
- المؤتمر الوطني يواجه عدم مصداقية لدي فصائل دارفور ولدي الاسرة الدولية وتكبله مصالح كوادره في الاقليم وسابق سياساته .

- الحركة الشعبية تتعامل مع قضية دارفور بهدفين هما.

الاول: السعي للتحالف مع المقاومة في دارفور ضمن مشروع السودان الجديد .

والهدف الاخر : هو عدم السماح للازمة ان تقوض اتفاقية نيفاشا . والهدفان في الحقيقة متناقضان.

ان حزب الامة يؤيد مطالب دارفور المشروعة ويمثل القوي السياسية غير المنخرطة في الاقتتال وذات المصلحة في الحقوق المشروعة وفي الاستقرار والمشاركة في مسيرة السودان التنموية والديمقراطية لذلك قرر ان يتحرك وبصرف النظر عن تشتت فصائل دارفور فان هناك مطالب مشروعة ومشتركة هي:-

أولاً:- مسائل تصحيحية:

فيما يتعلق بوحدة الاقليم – وحدوده – والحواكير والتمثيل في رئاسة الدولة يرد لدارفور ما كانت تحظي به حتي عام 1989م

ثانياً مسائل مطلبية:

فيما يتعلق بالنازحين واللاجئين فحقهم العودة لقراهم سالمين واجلاء ايه عناصر حلت محلهم وتوفير الامن والتعويض الفردي والجماعي واعادة تاهيل وتعمير مناطقهم وتنميتها .

ثالثاً:- مسائل سياسية:-

استحقاق دارفور نصيباً في السلطة والثروة بحجم السكان والحق في ان تكون مؤسسات الدولة صادقة التمثيل للشرائح السكانية السودانية جميعها .

رابعاً: مسائل عدالية:-

أي معرفة حقيقة ما حدث والانصاف والمصالحة .

لذلك يري حزب الامة القومي ضرورة التحرك الواسع العاجل عن طريق لجنة مفوضية لمخاطبة كافة الفصائل الدارفورية المسلحة والمدنية والقبلية للاتفاق علي مشروع خلاص دارفور . ويتطلع حزب الامة ان يجد هذا التحلاك تأييداً من كافة القوي السياسية والمدنية السودانية فالقضية قومية ودولية ولا يمكن ان يجري حلها علي اساس حزبي . ويدعو الي حل قومي جامع لا يستثني احدا .

فيما يتعلق بتهيئة المناخ تتخذ الاجراءات الاتية :-

- الاعتراف بوجود مطالب سياسية واقتصادية وادارية مشروعة .
- الاعتراف بوجود تجاوزات جنائية توجب المساءلة لتحقيق العدالة .
- ضرورة ابرام اتفاق وقف اطلاق نار جديد ليشمل ضروب الاقتتال المستجدة .
- لاسباب كثيرة صار الفريق الاداري الحالي لا يحظي بثقة القاعدة الواسعة في ولايات دارفور لذلك يرجي استبداله بفريق تكنوقراطي من ابناء وبنات المنطقة يحظي بثقة قاعدية واسعة .
- تتولقت هذه الاجراءات مع التزام الحركات المسلحة بوقف اطلاق الار واعلان انحيازها للحل السلمي واعترافها بان ما ارتكبت من تجاوزات يستحق المساءلة .
- اتفاق وقف اطلاق النار الجديد يصحبه التزام بحماية الاغاثات الانسانية . وحماية المدنيين, والاستعداد لتسريح القوات الضاربة بعد ابرام الاتفاقية السياسية .
- الالتزام بنزع السلاح من الجميع عدا سلاح اجهزة الدولة .

فيما يتعلق بمحور التنمية والخدمات

فالمطلوب تنظيم مؤتمر اقتصادي قومي من شانه الالتزام ببرنامج دارفور التنموي وربطه بالتنمية القومية وبتوفير الموارد اللازمة وتحديد الاولويات التنفيذية وتامين تميز ايجابي لصالح دارفور .

فيما يتعلق بمحور المصالحات والسلام الاجتماعي فانه :-

- يخص الكيانات السياسية , والمدنية والقبلية وكلها ينبغي ان تدخل في المصالحات العامة .
- ينبغي ان ينشط دور الادارة الاهلية في المصالحات وكذلك منظمات المجتمع المدني المدنية والدينية
- يرجي ان يبرم ميثاق اجتماعي لاهل دارفور .

محور النازحين واللاجئين والعودة الطوعية ههنا المطلوب :-

- الالتزام لهم بالتعويضات الفردية والجماعية . وتامين عودتهم بسلام لقراهم واراضيهم الاصلية طوعاً
- ضرورة انشاء صندوق للعودة للديار علي ان تربط ببرامج تنموية .
- هذه المعسكرات الان سيست وافرزت قيادات وينبغي اشراكها في مصيرها .
- للتشاور معهم والحصول علي تاييدهم للعودة الطوعية يعين شخص سوداني من ابنائهم (الفور) يكون ذا صفة دولية لتطمينهم علي مصيرهم ووضع برنامج محدد لتحقيق العودة .

محور البعد الخارجي :

علينا الاعتراف بان ازمة دارفور تعدت الحدود السودانية وصارت اقليمية ثم دولية .

- النزاع الثنائي يوجب اتفاقيات حسن الجوار .
- ويرجي تنظيم مؤتمر للسودان وجيرانه لابرام اتفاقية امنية .
- فيما يتعلق بالقرار 1593 ينبغي ان تحقق العدالة والمساءلة وعدم الافلات من العقوبة دون ان يكون ذلك امام المحكمة الجنائية وطبعا رفض اتهام راس الدولة وايجاد معادلة بين المساءلة والاستقرار .

محور الأمن : المهام المطلوب انجازها :

- تجديد وتعميم وقف إطلاق النار .
- الالتزام بنزع السلاح .
- إبرام مؤتمر امني داخلي يضم القوات المسلحة , الشرطة , والإدارة الأهلية وذلك لوضع خطة أمنية متكاملة .
- تمكين الإدارة الأهلية ينبغي أن يصحبه تدريب وتأهيل لإزالة ما أصابها من خلل .

محور الإعلام :-

الخطأ في إعلامنا الحالي ليس ضعف إمكاناته فحسب , ولكن ضعف الصدقية .

- ليست مشكلة دارفور مفتعلة وليست جزاءاً من مؤامرة ولكنها تنطلق من عوامل معلومة ودخلت فيها العناصر الأجنبية لمصالحها .
- ليس صحيحاً أن كل من يعترف بوجود مشكلة طابور خامس .
- هنالك استحالة في التوصية بتحسين صورة السودان الرسمي مالم تتغير السياسات .
- لقد ساهم في تشويه الصورة في دارفور عوامل موضوعية :

1- وجود تجاوزات .
2- ثورة المعلومات .
3- ثورة الاتصالات (أجهزة الثريا) .
4- انتشار أبناء دارفور في كل مكان في العالم أسوة ببقية السودانيين .
5- السمعة التي اكتسبها النظام في الحرب مع الجيش الشعبي وعمل قيادة الأخير لتحويل مساندتها لحركة دارفور .
6- المطلوب توحيد الشعب السوداني حول تشخيص صحيح للحالة وحل عادل . عندئذ سيكون للإعلام فاعلية كبري وسوف تهزم حملات الإعلام الخارجي .
7- ينبغي وضع حد للقوانين المقيدة للحريات لان هذا هو المفتاح لصدقية الإعلام السوداني .
8- وينبغي تحرير أجهزة الإعلام القومي من التبعية الحزبية لتصبح قومية التوجه وبذلك تكتسب الصدقية .

الباب الثالث

أولا: السلام

المقدمة:-

عاني السودان ومنذ 1955م كثيرا من الحروب والنزاعات المسلحة في جنوبه وغربه وشرقه أودت بحياة الملايين وهددت استقراره السياسي والاجتماعي وأعاقت نموه الاقتصادي والخدمي وشوهت صورته لدي بقية الامم. ولقد طال شوق وتوق السودانيين لسلام مستدام فسعوا اليه عبر الكثير من اللقاءات والاتفاقيات إبتداء من محاولات الديمقراطية في :

- مؤتمر المائدة المستديرة في 1965م .
- كوكادام عام 1986م .
- مبادرة السودان عام 1989م .
- برنامج القصر الانتقالي 1989م الذي اتفق فيه علي المؤتمر الدستوري ليكون في سبتمبر 1989م ثم مؤتمر نيروبي في عام 1993م بين حزب الامة والحركة الشعبية والذي طرح فيه تاسيس الحقوق والواجبات علي المواطنة .
- لقاء شقدوم 1994م حيث ضمت فيه الحركة الشعبية للتجمع وأخيراً مؤتمر اسمرا للقضايا المصيرية 1995م الذي صاغ برنامجاً كاملاً لتحقيق السلام والوحدة والتحول الديمقراطي .

وقد تم التوصل الي اتفاقية اديس ابابا في عام1972م والتي اودت بها سياسات نميري الرعناء في 1983م ثم اتفاقية نيفاشا 2005م وأبوجا والشرق والتي هي قيد التجربة وأمام تحدي تنفيذها بصورة مرضية من جهة وتحدي محاصرة المخاطر والمهددات التي تتعرض لها من جهة اخري .

واليوم يهدد السلام الكثير من القنابل الزمنية التي قد تطيح به في اي لحظة وفي اي مكان"مشكلة دارفور - ابيي- جنوب كردفان- مشكلة ترسيم الحدود- الاحصاء السكاني" ويغذي من كل ذلك عامل عدم ثقة متجزر بين شريكين متشاكسين هما علي طرفي نقيض في كل شئ تقريباً .

لقد نجحت إتفاقية سلام نيفاشا في :-

1- إيقاف نزيف الدم والإحتراب .
2- أنشأت حكومة ونظام حكم في الجنوب تسلم فيه جنوبيون السلطة .
3- سمحت بمشاركة جنوبين في الحكومة الإتحادية بصورة أكبر .
4- خلقت مناخاً سياسياً اقل سوءاً .
5- تم تنفيذ إقتسام الثروة رغم الاتهام بعدم الشفافية حول العقود والعائدات وأماكن آبار النفط .
6- إكتمال إعادة انتشار الجيشين وفك الاشتباك في مناطق عديدة .
7- تحقيق الحكم الفدرالي بصورة غير كاملة .

وبرغم هذه الايجابيات الا ان اتفاقية سلام نيفاشا وقعت في اخطاء وخطايا استراتيجية هددت وقد تهدد السلام وتطيح به :-

1- فالاتفاقية ثنائية صادرت حق القوي الشمالية والجنوبية غير المؤتمر والحركة وفُرضت علي الاكثرية في الشمال والجنوب واحتكرت البت في قضايا قومية دون الاخرين .
2- حجمت الاتفاقية تعسفياً دور القوي الشمالية في الجنوب وفي المناطق الثلاثة"ابيي – جنوب كردفان- جنوب النيل الازرق"
3- الاتفاقية جزئية وغير شاملة اوجدت قميصاً حديدياً وسقفاً إعتسافياً حال دون معالجة النزاعات الاخري في دارفور وشرق السودان .
4- الاتفاقية تحتوي علي الكثير من البنود الضبابية التي قد تصير مهدداً للسلام إذا قرأت مع تجذر عدم الثقة بين الشريكين .
5- يعتبر بروتوكول ابيي من اكبر التحديات التي جابهت وستواجه اتفاقية السلام .
6- كما ان الوضع في جنوب كردفان حيث عمد طرفا الاتفاق علي استقطاب مواطني المنطقة أثنياً سيحيلها الي منطقة أشبه بدارفور .

7- هيمنة الدور الاجنبي في صياغة الاتفاقيات وتقزيم الدور الوطني وتحيز ادي الي اهتزاز الثقة بين الطرفين .
8- جعلت اتفاقيات السلام حمل السلاح سبيلاً للوصول الي الغايات .

ولإستدامة السلام يري ويؤكد حزب الامة القومي ضرورة :-

1- تحويل اتفاقيات سلام نيفاشا وابوجا والشرق من ثنائية الي قومية ومن جزئية الي شاملة وذلك عبر مؤتمر قومي جامع .
2- إثبات الحقوق المكتسبة في هذه الاتفاقيات لمواطني الجنوب ودارفور وشرق السودان ومراجعة بقية البنود مثار الخلاف .
3- عقد المصالحة الوطنية وإتخاذ تدابير للاعتذار والتعافي المتبادل لتصفية النفوس وإزالة المرارات وتنقية الحياة السياسية والاجتماعية .
4- تحقيق التحول الديمقراطي بتعديل القوانين التي تقيد الحريات لتأمين التبادل السلمي للسلطة ونبذ العنف .
5- إستباق قرار تحكيم أبيي باتفاق سياسي بين كافة الاطراف تحسباً لما قد يحدث من تطورات قد تؤدي بالسلام والتعايش في المنطقة
6- تلافي الاوضاع المتدهورة في جنوب كردفان:-

أ . باستعادة الثقة بين الشريكين وابتعادهما عن استقطاب مواطني المنطقة أثنياً
ب . دمج وتاهيل القوات المشتركة لتحمي السلام وتمنع التفلتات .
ج . تسريع تنمية المنطقة بتوفير الموارد اللازمة .
د . محاربة الفساد والمفسدين .
ه . تعيين مسئولين وإداريين علي درجة من الخبرة والكفاءة .

ثانيا: الوحدة الوطنية:

المقدمة :-

1- لقد اصبحت قضية الوحدة الوطنية قضية قومية واستراتيجية ينبغي ان نهتم بها وتتداعي لها كل الكيانات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية . بحيث يعمل الجميع علي توفير مقوماتها واشراطها لكي تبقي البلاد موحدة ومتحدة ومتماسكة . لقد ادخلت البلاد بسبب الانقاذ وتوجهاتها في مفترق طرق : تكون او لا تكون . وللمفارقة فقد اصبحت أطر التكامل والإتحادات ثم الوحدة بل التكتلات بين مختلف الدول ظاهرة إستوجبتها الكثير من الإعتبارات ودلت عليهاحركة التاريخ الانساني . ولهذا اصبح الانفصال والانقسام سباحة ضد حركة التاريخ وضد منطق الاشياء
2- لقد ادت عوامل عديدة في السودان الي خلق مرارات تاريخية وإستعلاءات عرقية ودينية والي عدم توازن في التنمية جعل مناطق عديدة في السودان تستشعر التهميش مما حدا بابنائها الي تاسيس حركات احتجاجية ثم الي التمرد وحمل السلاح . كل هذا ادي الي تهديد مباشر للوحدة الوطنية فلابد والحال هذه من توفير مقوماتها :-
3- ويري حزب الامة القومي فيما يلي دواعي واوضاع تغري بخيار الانفصا ل :-

- معادلة توزيع الثروة فمن صالح الانفصاليين في الجنوب ان يتحصلوا علي 100%من بترولهم بدلاً عن 50% منه ومن الموارد الأخري (جمارك – ضرائب ...الخ) كما جاء في إتفاقية نيفاشا
- طبيعة الشراكة التي اوجدتها نيفاشا بين شريكين علي طرفي نقيض لن تخلق غير المزيد من الشكوك وعدم الثقة والتربص بالاضافة الي سياسات بعض الدول التي عملت علي زرع عدم الثقة
- قد تغري الأوضاع الجنوبين إزاء معاملة الإنقاذيين لهم وإزاء المراوغات والمناورات وعدم الثقة الذي حكم علاقتهما علي إختيار خيار الانفصال .
- سيريحهم الإنفصال (الإستقلال عند غلاتهم) من عبء كانوا يتحملونه من دعاوي الإستعلاء والهيمنة العرقية والثقافية فلن يعودوا بعد الإنفصال أقلية في وطن يصر علي الإنتماء للعالمين العربي

والاسلامي ويصرعلي تطبيق برنامج توجه حضاري يصغرهم الي مواطنين درجة رابعة ففي إستقلالهم في هذه الحالة إنتصارمعنوي كبير وتحرر من ربقه الإستعمار(الشمالي)

- وفي إنفصالهم تجاوز للإعتبارات والتحفظات والعقبات التي ظلت تعيق إنطلاقهم نحو الأفريقانية ونحو الغرب وربما إسرائيل
- يحقق لهم الإنفراد بحكم الجنوب وإمتلاك إرادة كاملة بنسبة 100% في الجنوب بدلاً من إرادة منقوصة وعلاقات مأزومة .

أن خيارالوحدة لن يكون جاذباً مالم يتم تحييد ومعالجة كل هذه الدواعي بعد تأكيد جدوي الوحدة المتمثلة في الآتي :-

- الوحدة والإتحادهما التوجه العصري والمنطقي لا الإنقسام لا الإنفصال
- بالوحدة يقوي الطرفان الجنوب والشمال من كافة النواحي الإقتصادية والعسكرية والدبلوماسية
- الإنفصال سيخلق الكثير من المشاكل في الجنوب فقد فاق عدد ضحايا النزاع الجنوبي الجنوبي ضحايا الحرب بين الشمال والجنوب وسيخلق أيضاً نزاعات علي خطوط التماس بسبب التداخلات والتحركات القبلية وأبيي اقرب مثال .
- وقد يغري أخرون بالدعوة اليه من مواطني بقية الأقاليم التي تشكو التهميش .

وحزب الأمة القومي يعد بالا يالوا جهدًا أو يدخر وسعا في سبيل تامين وحدة كل السودان وأن يعمل مع الآخرين علي معالجة كل السلبيات التي قد تعيق طريق الوحدة وأن يؤكد كل الإيجابيات التي قد تعززها بل ويعمل الحزب علي تحقيق التكاملات الإقليمية سعياً لوحدة أكبر تضم الإقليم وكل أفريقيا

ثالثا: مشروع التصافي الوطني

المقدمة :-

الشعب السوداني نسيج من سلالات بشرية تشكل قوامها عبر تاريخ طويل من الهجرات والانديا ح الشعوبي والتمازج الثقافي والاجتماعي منذ نشوء الممالك القديمة وحتي تشكيل الدولة السودانية الحديثة في الربع الاول من القرن الثامن عشر .

هذا المزيج السوداني هو خلطة من أثر الحضارة الفرعونية منذ دولة كوش القديمة واسهامات الممالك المسيحية في الشمال وتخوم شرق السودان والديانات الطبيعية للقبائل النيلية والافريقية في وسط وغرب وجنوب السودان وتوطين الثقافة العربية الاسلامية بتكوين مملكتي الفونج والفور .

إن الصراع السياسي طوال الحقب المتاخرة وما صحبه من مواجهات حربية ومنافسات تجارية وصدامات ثقلفية , افرز نتائج سالبة كتجارة الرق والاستعلاء العرقي والهيمنة الثقافية بقيت اثارها ندوبا في الجسد السوداني وما زالت جذوة الضيم التي غزتها عوامل كثيرة داخلية وخارجية تعتمل في وجدان كثير من شرائح المجتمعات السودانية .

وخلال سلسلة من العمليات الثقافية ظهرت ثقافة مركزية لسودان موحد , تم تكريسها في العهد التركي الاول حتي السودان المستقبل , هيمنت علي الحياة العامة , وبقيت الثقافات والموروثات الشعبية الاخري هامشية أو انزوت عبر السنين . هذه الهيمنة عبّرعن الضيق بها محاولات الاحياء والبعث لهذه الثقافات عبر انشطة متعددة.

إن اغلب المجهود الوطني الان يسعي لتحقيق سلام عادل واقامة نظام حكم ديمقراطي قائم علي حقوق المواطنة , وتمتين الوحدة الطوعية .ويحتاج هذا لاجهد الوطني لبرنامج تهوية تشرع فيه الابواب والنوافذ وتفتح ملفات المسكوت عنه وتبدأ جولات من المكاشفة والمصارحة والتحقيق ثم الاعتراف والاعتذار ورد الحقوق وجبر الضرر ومن ثم التعافي والتصافي .

وحزب الامة القومي يري أن هذا ممكن اذا خلصت النوايا وتوفرت الارادة وتضافرت الجهود لانجاز مشروع تصافي وطني يحقق الاهداف التالية :-

1- إبتدار حوار فكري ثقافي سياسي حول قضايا الغبن الاجتماعي الثقافي والسياسي
2- الدعوة الي ممارسة فضيلة الاعتراف بالخطأ والاعتذار عنه .
3- القيام بحملة تربوية تثقيفية إعلامية لتطهير ثقافة البلاد وتصفية الاجواء السياسية والاجتماعية .
4- رفع المظالم ورد الحقوق وجبر الضرر.

5- إقتراح اليات سودانية ودولية لتبني مشروع التصافي الوطني(هيئة عدالية) .
مشروع التصـافي الوطـني يقوم علي القبول من الضـحايا والمنتهكين والرضـاء بقرار الهيئة العدالية المستقلة , ويفتح كوة لاستبدال الهواء الفاسد باخر نقي ويمهد الطريق لان ينهض السودان , ويتسنم دوره المأمول في المجالين الاقليمي والدولي .

رابعا: الأمن القومي:

المقدمة :-

الامن القومي بيئة شاملة تضم كافة العناصر الاستراتيجية والاساسية ذات التاثير في الدولة والتي تعمل علي نموهـا وعلي امتلاكها للقوة والنفوذ . ويقوم الامن القومـي علي ثلاثـة دعـائم تتمثل فـي (القوة العسكرية – التنمية – الانسان بحقوقه وحرياته).

والسودان بحكم موقعة السياسي والجغرافي وثرواته الطبيعية مهدد في امنه القومي وقد زادت الانقاذ الطين بله:-.

1- بسبب اعتمادها الحلول العسكرية لحل النزاعات الداخلية وازكائها النعرات الدينية والعنصـرية مما استفز واستعدي القاصـي والداني واغري بالتدويل والتدخلات وهدد الوحدة الوطنية والامن القومـي بصورة مباشرة .
2- وبسبب الاوضـاع الاقتصـادية والمعيشية المتردية التي ازداد فيها الفقير فقراً والغني غنيً (بلغت نسبة الفقر بين السودانيين 90%- 94.6%)حسب الاحصاءات الرسمية
3- موقف الإنقاذ من غزو الكويت وتاييدها لصدام وغزوه ضد موقف كل العالم
4- إصرارهم علي تصدير مشروعهم الحضاري والتدخل في شئون الآخرين .

ولمعالجة كل هذه الأدواء في جسم الامن القومي:-

1- لابد من -توازن العلاقات الخارجية وتدعيم العلاقة بين الخارجية والأمن القومي
2- إستدامة وشمولية السلام وإتفاقياته
3- بناء الأمة قومياً وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية
4- تحقيق الوحدة الوطنية وتماسك الجبهة الداخلية وتفادي آثارة النعرات
5- عدالة توزيع السلطة عبر الحكم اللامركزي والمحلي وتوزيع الثروة عبر التمييز الإيجابي
6- توطين وإستدامة الديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة وإحترام حقوق الإنسان
7- الأمـن القومـي شـأن عـام ممـا يتطلب ان تتوسـع دائرة الإهتمـام به ويقوم عليه مجلس اعلي يضـم كل المعنيين
8- سن قانون أمن قومي وطني
9- تكوين أجهزة امن ذات صبغة وطنية وقومية ولاحزبية توفر لها الإمكانيات ولكادرها التأهيل والتدريب وشروط الخدمة المجزيه
10- عقد مؤتمرأمن إقليمي يضم كافة جيران السودان ليعمل علي إطفاء الحرائق وتمتين العلاقات

الباب الرابع

الحقوق والتنمية الاجتماعية

أولا: برنامج حزب الامة في مجال الصحة

المقدمة :-

ان الواقع الصحي الراهن يمثل تحديا كبيرا , فقد ازداد معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة كما سجلنا اعلي معدل وفيات للامهات في العالم عند الولادة كما انتشرت الامراض والاوبئة وامراض سوء التغذية . ورغم ذلك نلاحظ ضعف الميزانيات المخصصة للصحة من الناتج القومي من ميزانية الدولة حيث تمثل 2/4% فقط كما نلاحظ عدم العدالة في توزيع الخدمات الصحية بين الولايات وكذلك سلبيات خصخصة القطاع الصحي .وضعف ادارة الخدمات الصحية وقلة التكنولوجيا الحديثة ومعاناة القطاع الصحي من النقص الحاد في الكوادر البشرية المدربة وقلتها في التخصصات النادرة كل هذا يضاف اليه هجرة الكوادر المؤهلة الي خارج البلاد.

وعليه يدعو حزب بالسياسات التالية :-

اولاً:- الاهتمام بنوعية الخدمات الصحية والالتزام باهداف الالفية الثالثة .

ثانياً:- جندرة التيار العام في الصحة

ثالثاً:- الاهتمام بالرعاية الصحية الاولية

رابعاً:- تنمية الموارد البشرية:-

- توفير الكوادر البشرية بالنسبة للولايات واتباع سياسة تشجيعية لتوزيعها تجعل العمل في الولايات اكثر جاذبية.
- فتح فرص التدريب للعاملين بجميع القطاعات خاصة القابلات.
- تحسين اوضاع الاطباء وخاصة الصغار .
- ترسيخ القيم المهنية والاخلاقية .

خامساً:- تطوير النظام المعلوماتي الاحصاء الصحي

سادساً:- محاربة الامراض المستوطنة

سابعاً:- مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة

ثامناً:- الاهتمام بالصحة الوقائية

تاسعاً:- الالتزام بالنسبة العالمية لميزانية الصحة وتوفير الموارد اللازمة .

عاشراً:- تحقيق مجانية الخدمات الصحية .

حادي عشر:- التوفيق بين سياسات التعليم وخاصة الصحة النفسية .

ثاني عشر :- عقد مؤتمر قومي لمناقشة الاوضاع الصحية كافة ووضع إستراتيجية واضحة لقطاع الصحة .

ثانيا: المياه والتنمية الإجتماعية

المقدمة :-

المحددات التي تواجه خدمات المياه :

1- الفجوة الواسعة بين الانتاج والاحتياج .
2- عدم استدامة نظام الامداد المائي نتيجة لقدم المضخات والانتاجية الضعيفة للآبار وضعف التشغيل والصيانة .
3- مخاطر التلوث والتدهور الصحي والخلل في نظام الصرف الصحي .
4- عدم الانتظام في انسياب المعلومات واستخدام التقنيات المتطورة .
5- ضعف اداء مرافق المياه ونقص الكوادر المؤهلة والمدربة .
6- ضعف امكانيات شركات القطاع الخاص العاملة في مجال حفر الآبار وما يتبعها من خدمات .

في هذا المجال سيعمل حزب الامة القومي علي :-

1- توفير خدمات مستدامة في مجال امدادات المياه لكافة المواطنين وخاصة الشرائح المنتجة من قطاع زراعي , صناعي ورعوي.

2- تاسيس علاقة واضحة بين قطاع مياه الشرب والاصحاح والصرف .
3- تقوية البنيات التحتية العاملة في مجال مياه الشرب حتي تقوم باداء مهامها بالوجة العلمي المطلوب .
4- وضع خارطة موجهة تمثل الرؤي المستقبلية في تنمية خدمات المياه .
5- اعادة تأهيل مشروعات المياه لتحقيق الامن المائي .
6- تشجيع القطاع الخاص للعمل في مشاريع المياه بمنحه التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية .
7- إقامة جسم قومي للمياه والتنمية الريفية للإرتباط الوثيق بينهما وللتنسيق مع أجهزة الحكم اللامركزي .

ثالثا: برنامج البيئة

المقدمة :-

لقد ادت الكثير من النشاطات الاقتصادية والتنموية الي استنزاف الموارد وتدمير البيئة بصورة غير مسبوقة كما هو الحال في استخراج البترول وبتدميره المباشر للبيئة وكذلك النشاط غير المدروس في النشاط الزراعي والثروة الحيوانية .

أن حزب الأمة له إلتزام سياسي ويضع ضمن اولوياته الحفاظ علي البيئة وسيعمل علي :-

1- تحديث وتفعيل القوانين لتأمين حماية البيئة والموارد الطبيعية .
2- اعادة هيكلة الوزارة الاتحادية لتقوم بالتنسيق والاشراف والرقابة علي تنفيذ السياسات الابيئية التي تطبق ولائياً وقطاعياً من قبل الوزارات والمؤسسات والمصالح ..
3- دعم البحث العلمي في مجال البيئة .
4- ادخال البعد البيئي في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كشرط التصديق علي المشروعات الاستثمارية والإنتاجية .
5- تحديدحجم الضرر وتطبيق سياسة دفع التكلفة .
6- تنشيط المشاركة الشعبية في العمل البيئي .
7- الاهتمام بالتربية البيئية ونشر الوعي البيئي باستخدام الاعلام الشامل من وسائل تقليدية وحديثة ودعم ثقافة الانتاج النظيف .
8- الانتصار لقضايا البيئة بالتصدي والمناصرة للانتهاكات البيئية بتنفيذ حملات اعلامية وشعبية ضد الإنتهاكات وتوعية المواطنين بأهمية البيئة وضرورة المحافظة عليها .
9- وضع خطة قومية طويلة المدي "خطة عشرية" مثلاً وصولاً الي بيئة نظيفة وانسان سليم ومعافي وذلك بتنفيذ برامج ومشروعات وانشطة تنظيم البلاد عبر مؤتمر قومي يناقش ذلك .
10- احترام الاتفاقيات الدولية بشان البيئة والاستفادة من مؤتمراتها وتجربتها
11- تشجيع منتجات الثروة الغابية وإعطاء الحوافز عليها .
12- توفير البدائل لمصادر الطاقة .
13- تدريب مواطني الريف والحضر علي الاستفادة من المواد المتاحة لبناء سكن بيئي مقاوم للتعرية وصديقه للبيئة مثل الطوب المضغوط – البلكات – صناعة الحجر....الخ .
14- الاعتماد علي المشروبات الطبيعية بتشجيع الصناعة المحلية
15- اجراء دراسات لتغيير التركيبة المحصولية لبعض المشروعات التي اعتادت انتاج محاصيل غير ذات جدوي وصولا الي انتاج جديد يفي بحاجيات المواطنين
16- اعادة الزراعة حسب متطلباتها علمياً سواء كانت الالية او التقليدية...الخ
17- التخلص من النفايات الطبية العادية والمشعة وكذلك النفايات الذرية وايجاد المكبات اللازمة وكذلك المخلفات والنفايات الصناعية .
18- العمل علي استدامة وإشاعة السلام حتي لا تتدهور البيئة .
19- اجراء مراقبة دقيقة لصناعة البترول لتلافي الاثار البيئية السالبة في كل مراحل انتاجه .
20- الاهتمام بالمحميات الطبيعية "الدندر- الردوم ...الخ وتشجيع القطاع العام والخاص بانشاء المزيد منها
21- مكافحة زحف الصحراء بالاستزراع ومنع النشاطات الجائرة .
22- تلافي الاثار البيئية السالبة التي تنتج عن التصنيع واستخراج البترول .

رابعا: الشباب في برنامج حزب الامة

المقدمة :-

الشباب اليوم يواجه تحديات جسام اقعدته عن اداء دوره الوطني والاجتماعي والسياسي , من جور وتسلط للانقاذ ومن قبلها مايو اللتان افقدتاه شيئا من مناعته ونخرت في عظامه فانحلتها الا مبادئه وحماسته وريادته .

الديكتاتورية مَسَخت الشباب تردت أحوالهم وحار دليلهم ولكن بجدية العلم سينطلق الشباب وبالرعاية ستجدد دماؤهم تفك قيودهم وتنطلق مسيرتهم.

صار الشباب ضحية للفقر والهوس الديني وصاروا وقوداً للحرب وضحايا للنزاعات والتفكك الاسري وكانوا ضحية هوجة التعليم العالي فصاورا إضافات الي جيوش الخريجين المتعطلة بسبب ضيق فرص الاستخدام والمحسوبية في التوظيف

وسيعمل الحزب علي تبني السياسات والإستراتيجيات الآتية بمعالجة قضايا الشباب :-

1- حل مشكلة العطالة بتوظيف الشباب وتنفيذ مشروعات ادرار الدخل
2- محاصرة تمدد ظاهرة العنف في الحياة الجامعية .
3- تشجيع قيام المراكز والنوادي الثقافية والرياضية والفكرية ودعوة القطاع الخاص والمجتمع المدني والدولة لدعم ذلك .
4- ملء فراغ الشباب باشباع حاجتهم الروحية والنفسية والجمالية والذوقية من خلال إنشاء المراكز للشباب من الجنسين بكل المدن .
5- محاصرة الاستلاب او التعالي الثقافي نتيجة لغياب مشاريع التاصيل الجادة للتوفيق بين العصر والاصل وبين التعايش السلمي للتعدد الثقافي دون تعالي .
6- العمل علي خلق تفاهم مشترك بين الاجيال والفئات العمرية المختلفة من خلال الأندية ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية .
7- دعم برامج تسهيل الزواج بتوفير متطلباته .
8- تكريس الانتماء للوطن بين الشباب بدلا عن الجهوية والقبلية لتجنب الانقسامات والتشرذم والاهتمام بالتربية الوطنية في المناهج والإعلام ومن خلال مراكز الشباب وأنديته في توفيق بين تقبل التعدد وعدم التعالي او الاستلاب .
9- دعم التاهيل والتدريب وصولاً الي كادر شبابي فاعل في القطاع الإقتصادي والإجتماعي .
10- اتاحة الفرصة للشباب لابراز ابداعاتهم وتفجير الطاقات الكامنة وتخصيص إصدارات وبرامج إذاعات وتلفزيونية خاصة تخاطبهم .
11- توفيرالمعلومات الاحصائية لكل ما يتعلق بالشباب وإعداد الدراسات والإستراتيجيات الموجه لدعمهم.
12- ابعاد الشباب عن النزاعات المسلحة والحروبات وامراض العصر كالمخدرات ...الخ
13- اصدار تشريعات تحمي حقوق الشباب .
14- دعم إنشاء منظمات مجتمع مدني متخصصة في شئون الشباب.
15- تفعيل المشاركة الفعلية في بناء امن المجتمع واستقراره والانفتاح علي الثقافة الانسانية والدبلوماسية والشعبية من خلال المؤسسات المختلفة
16- وضع خطة وميزانيات من اجل ضمان التدريب في مجال الحاسوب والتقنية الحديثة للشباب في كل مناطق السودان .
17- تصميم برامج جاذبة من قبل الدولة والاحزاب والمنظمات تمكن الشباب من الانخراتط في الشأن العام.

خامسا: الأطفال في برنامج حزب الأمة

المقدمة :-

الوضع الراهن للطفل :-

- الفقر ومانتج عنه من تفكك في الاسرة وارتفاع معدلات الطلاق مما يعرض الطفل للنمو في بيئة غير ملائمة ماديا ,نفسيا واجتماعيا.
- تفاقم الاوضـاع الاجتماعية بسبب الحروب والنزاعات والعنف المسلح وماصـاحب ذلك من نزوح وهجرة داخلية وخارجية مما اثر سلبا علي تنشئة الاطفال واستقرارهم .
- إنتشار الامراض والآوبئة وسوء التغذية .
- بروز اشكال جديدة من الجرائم ضـد الاطفال مثل تجنيد الاطفال ,الخطف, الاغتصـاب, المخدرات , الاستغلال الجنسـي والتجـارة الجنسية والتغطية عليهـا من جانب المجتمع والتهـاون في مواجهتهـا من جانب الدولة.
- نقص المعلومات عن اوضـاع الاطفال يتم اما باخفاءها او عدم وجود دراسات وبحوث او عدم توفر نظام احصائي جيد.
- عمالة الاطفال حيث تمثل خطرا بالغا علي نمو الاطفال وتطورهم الطبيعي .
- ضعف الاليات والمؤسسات والبرامج المجتمعية المدروسة في مجال دعم الاطفال .

التحديات :-

- ازدياد معدلات البطالة والفقر بين الامهات والاباء مما يؤثر مباشرة علي صحة وتربية الاطفال .
- زيادة نسبة الامية والتسرب من المدارس خاصة بين الفتيات .
- ضـعف الوعـي الصـحي والنفسـي والغذائي والبيئي والقانوني لدي الاسر ما ينعكس سلبيا علي تربية الاطفال خاصة ذوي الحاجات الخاصة
- ضعف مردود الوعي بالعادات الضارة الكثيرة الممارسة ضد الاطفال علي سبيل المثال خفاض الاناث
- الاثار السالبة نفسيا , اقتصاديا –اجتماعياً وبيئيا علي الاطفال نتيجة للنزاعات المسلحة والنزوح .
- ضعف البث الاعلامي للثقافة السودانية والثقافة الاسرية والتعليمية للاطفال

وعليه يتبني الحزب الإستراتيجية الأتية لترقية أوضاع الأطفال :-

- خلق عالم يتحقق فيه قدر من الاحترام والمساواة وصـون لحقوق الاطفال ويدرك فيه قيمة الطفل بعيدا عن الاثر السلبي للصراعات المختلفة.
- ان ينمو الطفل السوداني ويتطور وينمو في ظل اسرة متماسكة ومتمسكة بفضـائل الأخلاق ومسؤليتها ومدركة لرسالتها الوطنية .
- التوعية بمسئولية واحترام حقوق الطفل والإتفاقيات الدولية الخاصة به وتاهيل وترقية مؤسسات خاصة بالعناية والرعاية والحماية للاطفال باعتبار ان جميع الناس بما فيهم الاطفال متساويين .
- الاخذ بما جاء في الاديان السماوية وكريم المعتقدات من مبادئ وقيم سامية حفاظا علي الطفل وتنشئته والارتقاء بسلوكه .
- التاكيد علي ان الطفل هو الامتداد الطبيعي للاسرة وهو مستقبل المجتمع مما يستوجب رعايته وحمايته من كفالة حقوقه الاساسية في الصحة والتعليم والعمل علي تحقيق أشواقه وطموحاته
- الاهتمـام بالاطفال بذوي الحاجـات الخاصـة وعدم مخـاطبتهم باسماء معيبة وادماجهم في مؤسسـات المجتمع .
- صـون حقوق الطفل وتوسيع مظلة الحماية التشريعية لتشمل جميع الاطفال دون تمييز قبلي او عرقي في اطـار من التسـاند والتكامل المؤسس علي مفهوم الحق والواجب وانشـاء مجـالس للطفل في كافة ولايات البلاد وانزالها علي مستوي الوحدات الادارية للمستقرين والرحل .
- الاهتمام بالاطفال المشردين ومجهولي الابوين وذوي الاحتياجات الخاصة وانشاء مؤسسات ومنظمات لايوائهم وتحفيز القطاع الخاص والمدني للعمل في هذا المجال .
- اعـداد وتعيين منـاهج تربويـة تعني بالاسـرة وحقها فـي التنشـئة والتربيـة وحفظ حقوق الاطفـال واداء حقوقهم في كافة المراحل الدراسية .
- تطوير البرامج الإعلامية المسموعة والمرئية للأطفال والإهتمـام بالمطبوعـات والإصـدارات الثقافية والعلمية للطفل .

- إنشاء مؤسسات خاصة برصد الانتهاكات ضد الاطفال وخاصة بحماية الاطفال بما في ذلك نيابة خاصة ووحدة شرطية خاصة لحماية الاطفال وتلقي الشكاوي ودعم الموجودة حالياً والعمل علي سن عقوبات رادعة للجرائم التي ترتكب في حق الاطفال .

سادسا التعليم

المقدمة:-

التعليم (وهو كُل لايتجزأ) قد صار من مقومات الامن القومي في الامة فبقدر إهتمام الدولة بالتعليم تترقي وتتحضر وتنفك من إسار التخلف وتكتسب المنعة والقوة فالمتعلمون بذلك اصبحوا ثروة قومية وأساساً للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وللرقي الحضاري والثقافي . والمتعلمون هم عِماد ونواة الطبقة الوسطي التي هي بمثابة "مسمار النُص" للتماسك الاجتماعي والرُقي الحضاري .

- وفي الجانب الاخر فان التفاوتات الضخمة وعدم المساواة الاقليمية في فرص التعليم (64%من طلاب جامعة الخرطوم في عام 2006م جاءوا من ولايتي الخرطوم والجزيرة و70% من طلاب كليات الطب والهندسة و97% في العلوم الرياضية من العاصمة)وعدم المساواة الاجتماعية (فبينما 80%من قوة العمل تتكون من المزارعين والرعاة الا انهم يتحصلون علي نسبة 12%فقط من فرص التعليم
- هذه الحقيقة من عدم المساواة الاقليمية والاجتماعية قد صارت مصدر خطر علي الامن والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية فالناس قد باتت تدرك معني عدم العدالة ومعني التهميش ولا تطيقه ولهذا فعندما يتم توزيع فرص التعليم بصورة عادلة علي كافة الاقاليم والشرائح الاجتماعية فان ذلك يكون الوسيلة الاكثر فعالية لخلق الوحدة الوطنية ومعالجة الكثير من الاحتقانات والمرارات .

اولا: التعليم العام

برنامج حزب الأمة في التعليم العام

أولاً:- تشخيص واقع التعليم

مشاكل التعليم العام :- الأساس , الثانوي

1- مراجعة اهداف التعليم وسياساته عبرمؤتمر قومي .
2- المناهج وكثرة التعديل فيها فشلت في تحقيق الاهداف المعرفية والتربوية التي ينبغي تخلق نموذج المواطن الصالح مما ادي لضعف المستوي التعليمي وخدمات التعليم .
3- عدم كفاءة النظام الحالي للتعليم عموماً .
4- ضعف نسبة القبول والاستيعاب وارتفاع نسبة التسرب
5- الفجوة التعليمية بين الجنسين وبين الولايات وبين الشرائح الاجتماعية .
6- المعلم غير مدرب وغير مؤهل وغير راغب .
7- عدم توفر الكتاب المدرسي
8- تدهور المرافق والتجهيزات وعدم توفر الاجلاس .
9- ضعف المستوي التعليمي ومخرجات التعليم
10- إستشراء المدارس الخاصة التي لاتتوفر فيها مستلزمات المدرسة من مساحة ؟؟اساتذه مع ضعف الرقابة
11- عدم العدل في الصرف بين الولايات علي التعليم وعدم تمييز المناطق ذات الفرص القليلة في التعليم
12- تدهور التعليم الفني عموماً وتنحسار الصرف عليه من نسبة 6%في عام 1986م الي 1% عام 2006م .
13- انحسار الصرف علي مدخلات التعليم والاعتماد علي مساهمات الاسر والمجتمع المحلي في تاهيل المدارس وتحفيز الاساتذة وشراء الكتب وطباعة الامتحانات .
14- الانحياز للمنظمين في المؤتمر الوطني في الوظائف الادارية والتغاضي عن محاسبة المقصرين .

رؤي حزب الأمة القومي للتعليم العام واهدافه :

أهداف عامة :-

1- التزام الحزب السياسي برفع ميزانيات التعليم عامة وتحمل مسئولية الانفاق وذلك برفع نسبة الصرف علي التعليم العام لتصل 6%من الناتج القومي و25% من الميزانية العامة .
2- الاهتمام بالتعليم الفني وتطويره.
3- ربط التعليم باحتياج السوق من كوادر وسيطة والاهتمام بتعليم الرحل والنازحين .
4- الالتزام بالتامين علي التعدد والتنوع الثقافي والديني واللغوي والتعبير عن ذلك في المناهج والسياسات والاهداف التعليمية .
5- إصدار قانون للتعليم يخصص له نسبة معينة من الدخل القومي ويحدد اسس وتنظيم التعليم. حتي لا يقع التعليم فريسة لتغلبات السياسة .
6- الزامية ومجانية التعليم في مرحله الاساس علي الاقل.

المناهج :-

1- ارتباط المناهج ببيئة المتعلمين وثقافتهم والاهتمام بالنشاطات التربوية اللاصفية من جمعيات ادبية وعلمية , مسرح وموسيقي وفرق رياضية وغيرذلك مما يؤثر في تكوين الشخصية السوية المتكاملة للتلميذ.
2- توفير وسد النقص في الكتاب المدرسي لكل المراحل ولجميع الولايات.
3- توفير المكتبات والمعامل والمشاغل للنشاط العلمي المصاحب للمقررات الدراسية ومعدات وادوات النشاط الرياضي .
4- إصلاح البيئة المدرسية من حيث المباني والساحات والمرافق والالتزام بالمعايير الخاصة بالمكان والبناء ومواده .
5- مواكبة ثورة العلم والمعلومات والاتصالات .
6- الإهتداء بنموذج معهد بخت الرضا ودوره الرائد في التعليم وتطوير المناهج بما يتماشي والحكم اللامركزي ومتطلبات التعليم .
7- العودة لنظام الداخليات لكل المراحل الدراسية في الولايات التي يتدني فيها الاستيعاب ويرتفع التسرب مع اتباع نظام للتغذية المدرسية لدعم فقراء التلاميذ .
8- اعادة النظر في السلم التعليمي الحالي باعادة المرحلة المتوسطة وضمان وجود تلاميذ في اعمار مناسبة في كل مرحلة .
9- الاهتمام بالصحة المدرسية ورعاية المواهب والمهارات .
10- توفير المراشد للمعلمين في كل ولايات السودان .
11- قيام مؤتمر متخصص للمناهج والسلم التعليمي وانواع المدارس .

المعلم :-

1- الاهتمام بالمعلم وتحسين شروط خدمته وتجويد عمله وارجاع المرتبات للولايات بدلا عن المحليات .
2- الاهتمام بالتدريب وتاهيل المعلم للمواكبة والتطور خاصة في علم التوجيه والارشاد التربوي والنفسي واعادة معاهد تأهيل المعلمين .

التربية الوطنية :-

1- ترسيخ الفضائل الدينية وتعميق روح الوحدة الوطنية وتنمية الشعور بالولاء للوطن وتاريخه واعداد المواطن السوداني المتميز المخلص لوطنه والمحب للبذل والعطاء من اجل الوطن .
2- اعادة مادة الجغرافيا كما كانت مادة للمعرفة والثقافة .
3- العمل علي ادخال مفهوم المدرسة الشاملة لتعدد المساقات لتشمل المساق الاكاديمي والتقني والفني
4- معالجة الفاقد التربوي والتسرب لمرحلتي الاساس والثانوي واستيعابه في المراكز الحرفية والمعاهد الفنية ومعالجة ظروفهم الاقتصادية .

التعليم الفني والتقني :-

يرتبط التعليم الفني والتقني ارتباطا مباشرا وعضوياً بسوق العمل والاستخدام وبالواقع الاقتصادي بالواقع الاقتصادي والاجتماعي وبالتطور التكنولوجي فهو مصدر الاعداد للقوي العاملة الماهرة والمسئولة عن تنفيذ وتشغيل المشروعات الزراعية والصناعية والقومية

وينبغي ان يهدف التعليم الفني والتقني الي:-

1- بناء القدرات والمهارات .
2- دعم التنمية.
3- محاربة الفقر وتوسيع فرص الاستخدام.
4- توفير الامن وسلامة المجتمع .

لقد كان التركيز علي التعليم الفني والتقني عاملاً اساسياً في التطور الصناعي لدول متقدمة كالمانيا /اليابان/ فرنسا/ايطاليا /البرازيل .وفي النهضة الكبري لدول نامية كاهند وماليزيا وكوريا.

في السودان اهمل التعليم الفني والتقني وتدهورت احواله منذ عام 1993م لسبب السياسات الخاطئة النظرة القاصرة التي ادت الي تجفيف المدارس الفنية حتي تدنت نسبته للاكاديمي الي 4% فقط.

وحزب الامة يدعو الي:-

- تطوير التعليم الفني والتقني والتوسع في عدد تلاميذه ومؤسساته .
- توفير الدعم والامكانيات اللازمة له .
- تبعية المدارس الفنية للمركز .
- اجازة التشريعات اللازمة لتطويرالتعليم الفني والتقني خاصة قانون المجلس القومي للتعليم الفني والتقني .
- تأهيل المدارس الثانوية الفنية والمعاهد الفنية .
- تأمين شروط خدمة جاذبة لمعلمي وخريجي التعليم الفني والتقني .

ثانيا: برنامج حزب الامة للتعليم العالي

تحليل الواقع

(1) برغم وجود تعليم عالي حكومي واهلي وخاص واجنبي ووزارة للتعليم وقانون تسجيل للجامعات والكليات بالسودان وتزايد عدد الجامعات والمعاهد العليا التي وصلت ما يقارب مائة وتزايد عدد الخريجين بدرجة ملحوظة إلا ان الناتج الكلي كان تدني في المستوي والاداء وعدم اعتراف بالكثير من الجامعات بالخارج مثلاً مجلس التعاون لدول الخليج يعترف بستة جامعات فقط من الجامعات السودانية(النيلين / الخرطوم / جوبا / الجزيرة / الاحفاد /التقانة / السودان) ومما فتح الباب واسعاً امام اعداد كبيرة من العمالة الاجنبية ويعزي ذلك للاتي :-

- سياسة التعريب وعشوائية فتح الجامعات بدون توفير المعينات اللازمة وانتهاج مناهج تقليدية .
- عدم توفر الاساتذة والمحاضرين المؤهلين مع ضعف المهارات للتدريس في الداخل والخارج .
- ضعف نسبة الانفاق علي التعليم ومن الناتج القومي مقارنة بالدول المجاورة .
- التوسع في التعليم النظري علي حساب الفني .
- تقلص فرص الدعم من قبل المؤسسات العالمية .
- تشريد الاساتذة الاكفاء وتسيس الوظائف الادارية (مدراء وعمداء) .
- طبيعة النظام التسلطية ادت الي عدم استقرارالحياة الجامعية ونتج عنها استشراء العنف داخل الجامعات وفصل اعداد كبيرة من الطلاب لاسباب سياسية .
- ارتفاع تكلفة التعليم العالي ادت الي افراز ظواهر اجتماعية سالبة مثال تنامي ظاهرة الزواج العرفي بصورة كبيرة .
- ضيق فرص العمالة والاستخدام للخريجين مما اضاف جيوش العطالة وما يتبع ذلك من مشاكل اجتماعية وامنية وسياسية .
- ضرورة مراجعة الدبلوم الجامعي (3سنوات) من حيث المنهج ومعايير التصعيد وضبط علاقة اصدار الشهادات بين المعاهد والجامعات .

إزاء كل هذه السلبيات والمخاطر يري حزب الامة القومي وضع برامج علي النحو التالي :-

1- الالتزام برفع نسبة الانفاق علي التعليم العالي من الدخل القومي بنسبة كبيرة .
2- تأمين استقلال الجامعات وصياغة القوانين اللازمة لذلك .

3- تعديل قانون المجلس القومي للتعليم العالي ليستوعب الفدرالية والبعد عن مركزية القرارات الخاصة بالجامعات .
4- تعديل قانون التعليم الاهلي والفصل بين الجامعات الاهلية والكليات الاهلية والسماح للجامعات الاهلية بالتصرف في شئونها وفق ماتحدده القوانين لتلك الجامعات
5- الموازنة بين التعليم العالي والتطبيقي والنظري لخدمة التنمية وسوق العمل
6- تسمح للجامعات للمؤسسات النقابية والاتحادات الطلابية من ممارسة نشاطها السياسي والثقافي والاجتماعي وفق ميثاق شرف متفق عليه مع دعم هذه المؤسسات والاتحادات .
7- العمل علي اعادة تاهيل الجامعات – معامل – مكتبات – هيئات تدريس .
8- العمل علي توثيق الصلات الاكاديمية والثقافية مع الجامعات المرموقة في الخارج .
9- وضع خطة متكاملة لتدريب اعضاء هيئة التدريس خارجياً .
10- اعادة الاساتذة المؤهلين الذين تم استبعادهم لاسباب سياسية للخدمة , عدم التقيد بسن المعاش لمن هو قادر علي العطاء .
11- ضمان الحرية الكاملة للبحث العلمي بالجامعات ودعمه(ميزانية البحث العلمي في جامعة الخرطوم تساوي08,%بينما ميزانية الحرس الجامعي 8%) مع ضرورة تركيز البحوث علي التنمية وضرورة الاستفادة منها في رسم السياسات .
12- دعم الطلاب المعسرين بصورة مؤسسة دون تمييز .
13- الدعوة لاقامة مؤتمرا قومي يناقش قضايا التعليم العالي .

سابعا: التنمية الريفية المتكاملة

برنامج حزب الأمة في التنمية الريفية المتكاملة

المقدمة:-

التنمية هي الزيادة والنماء والانعاش الاقتصادي والاجتماعي والخدمي وهي المعيار لتقدم وتحضر الشعوب وبدونها تتدني قدرة المجتمع علي الايفاء بمتطلباته وحاجياته الاساسية ومعلوم ان المركزية الضاغطة منذ الاستقلال وحتي الان ادت الي تركيز التنمية بالمراكز الحضرية دون الريف ودون اعتبار للامكانيات الهائلة التي يمكن ان يُجود بها الريف حالة احداث التنمية الريفية , ولعل سياسة الانقاذ التي ادت الي اهمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية التهميش المريع قد أدت الي الفقر والجهل والمرض ومن ثم الحروب والنزوح واهمال الزراعة والرعي والي هجر كثير من القطاعات التقليدية . قد آن الآوان لاحداث تنمية شاملة لاسيما التنمية الريفية .

وعليه فان الحزب سوف يتبني السياسات الاتية :-

أ . المحور الاعلامي:

ويُعني هذا المحور بتسخير البرامج الاعلامية لخدمة التنمية الريفية المتكاملة من خلال :

- التعريف والتوعية بمعيقات التنمية بكافة صورها الثقافية والسلوكية والعمل علي مناهضتها .
- استخدام الاداب والفنون ايجابيا لمحاربة التعطل ورفع قيمة العمل الانسانية والدينية .
- تشجيع قيام المؤسسات الشعبية القاعدية ورفع قدراتها .

ب . المحور التعليمي :

ويُعني المحور بربط التعليم بالعملية التنموية لخدمة التنمية الريفية المتكاملة من خلال :

- التاكيد علي الدور المتميز لمؤسسات التعليم الفني , المهني والحرفي ودعمها لتقوم بالدور المناط بها في التنمية مع التركيز علي اشراك المراة في البرامج التدريبية .
- تشجيع ربط مؤسسات التعليم الحرفي والمهني بمتطلبات التنمية المحلية والقومية مع الاهتمام باشراك القطاع الخاص في عمليتي الاعداد للكوادر والتوظيف .

ج . المحور الاداري :

ويُعني المحور بخلق مناخ لخدمة التنمية الريفية المتكاملة من خلال :

- انشاء وزارة متخصصة . إتحادية , للتنمية الريفية تعني باعداد الخطط القومية للتنمية المتكاملة وتنسيق أداء الولايات في التنمية الريفية

- إعداد سياسة محفزة للاستثمار في التنمية الريفية المتكاملة مع ربط البحث العلمي بالعمل الانمائي .
- انشاء جسم شعبي يعني بمتابعة اداء الدولة في تنفيذ المشاريع الانمائية وعلي مستوياتها الثلاث الصغيرة , والمتوسطة , والكبري .
- الاهتمام باعداد السياسات والموجهات التي تضمن انسياب التمويل الرسمي والخاص لدعم مشاريع التنمية الريفية وكافة مستوياتها بالتركيز علي التمويل الريفي والاصغر .
- إعداد خطط ومشروعات للتنمية الريفية المتكاملة تطبق ولائياً .

ثامنا: **البرنامج الحزبي للنازحين واللاجئين بالسودان**

1- النازحون

المقدمة :-

حزب الامة القومي يلتزم نحو النازحين بما يلي :

- رعايه حقوقهم الدستورية والقانونية واصدار التشريعات اللازمة لحمايتهم وحمايه مجتمعاتهم وتأمين اقامتهم
- العمل علي توفير الخدمات الاساسية من سكن وتعليم وصحة وإسكان للنازحين الذين يرغبون في الاقامة واستيعاب الراغبين منهم في البقاء في مجتمعات يتم فيها استيعابهم اجتماعياً واقتصادياً .
- تسهيل عودة الراغبين منهم الي مناطقهم مع اعادة تاهيل هذه المناطق وازالة الاسباب التي ادت الي النزوح
- تنظيم مجتمعات النازحين مع رعاية اعرافهم وعاداتهم وتقاليدهم وثقافاتهم
- افشاء ثقافة السلام والوحدة بين جماعات النازحينن , وبينهم وبين مجتمعاتهم جديدة
- رعاية الشرائح الضعيفة وذات الاحتياجات الخاصة بين النازحين وتقديم الخدمات والمساعدات اللازمة لهم والالتفات الجاد لقضايا المراة النازحة والطفل وتاكيد مشاركة المراة في وضع السياسات واتخاذ القرارات
- ايجاد فرص عمل واستخدام وتمويل للنازحين ليعتمد النازح علي نفسه
- استقطاب الدعم المادي والانساني للنازحين من الداخل والخارج والعمل علي ان تساعد وكالات الامم المتحدة المتخصصة واعضاء المجتمع الدولي في احتواء ظاهرة النزوح بابعادها التنموية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية .
- تعزيز وتقوية المؤسسات المحلية والاهلية للمصالحة بين العائدين من نازحين ولاجئين ومهاجرين ومقيمين , وانشاء دور الارشاد النفسي للمعالجة من الاكتئاب والاختلالات النفسية .
- توفير الامن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتنمية واعادة تعمير مواطن النازحين لمنعهم من النزوح او لترغيبهم في العودة
- تامين مركزية (اتحادية) الجهات التي تشرف علي اوضاع النازحين مع تامين تمثيل كل الجهات المعنية في مجلس اعلي لشئون النازحين
- استعادة انظمة الحماية الاجتماعية بين النازحين بما يحقق قيم التكامل والتعاضد بينهم .
- تسريع الاندماج الايجابي لمجتمعات النازحين في العاصمة والاقاليم والمجتمعات المحلية بصورة تكاملية اجتماعية اقتصادية
- التعويضات المجزية وجبرالضرر بالنسبة للنازحين الذين تعرضوا للانتهاكات

اللاجئون في برنامج حزب الامة القومي

للمفارقه يعتبر السودان مصدّراً للاجئين ومستقبلاً لهم في ذات الوقت. لقد ظل السودان منذ 1965م تاريخ لجوء مقاتلي السيمبا الكنغوليين يستقبل بصورة مستمرة تدفقات اللاجئين من اريتريا ومن يوغندا والكنغو وتشاد واثيوبيا حتي تجاوزت اعدادهم المليون في 1986م قبل ان تبدا اعدادهم في العودة لسبب تحسن اوضاعهم السياسية الامنية في اوطانهم مما ادي الي تصفية وقفل العديد من معسكراتهم في الجنوب ودارفور وشرق السودان .

اللجوء ماسأة انسانية بدوافع سياسية وأثنية واجتماعية وقد تواضع المجتمع الدولي علي تولي مسئولية حماية اللاجئين ومساعدتهم وقد قام السودان بتقديم الكثير من وسائل الحماية والمساعدة للاجئين ولهذا اعتبر السودان المانح الاول والاكبر باستقباله وحمايته ومساعدته الاعداد الهائلة والمختلفة من اللاجئين ولكل هذه المدة الطويلة .

وحزب الامة القومي من هذا الواقع يلتزم نحو اللاجئين بما يلي :-

1- يعمل مع الاخرين علي سيادة مبدأ الحرية والديمقراطية واحترام الراي والتبادل السلمي للسلطة في الاقليم والعالم بحيث لا يضطر احد للهروب من بلده بسبب اضهاد سياسي او ديني او اجتماعي
2- الالتزام بالمواثيق والبروتوكولات الدولية التي تحكم اوضاع اللاجئين بما في ذلك العمل علي حمايتهم ومساعدتهم وصون كرامتهم ومنعهم من اي نشاط سياسي او عدائي او امني يوجه ضد اوطانهم وتاكيد عدم اعادتهم الي اوطانهم مع ضمان عدم المساس بحياتهم او حرياتهم
3- العمل علي استيعاب قدراتهم البشرية بما يصون كرامتهم ويخدم مصالح وسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد
4- العمل علي ضبط وتنظيم وجودهم في البلاد .
5- ضمان عدم تاثير وجودهم علي مصالح وامن المواطن وعلي البيئة والموارد الطبيعية
6- توفير خيارات العودة الطوعية الي اوطانهم او اللجوء الي جهة ثالثة وذلك حسب مايري اللاجئ
7- العمل مع المجتمع الدولي لتلافي الاثار السالبة التي يحدثونها علي البيئة والموارد الطبيعية وعلي الخدمات في المناطق التي تتاثر بوجودهم
8- اشراكهم في التخطيط والمتابعة وتنظيم مجتمعاتهم بصورة ديمقراطية ووفق اعرافهم وتقاليدهم
9- اتباع اسلوب الانذار المبكر لرصد تحركات اللاجئين وللتحسب للازم تجاه تدفقاتهم
10- تامين مركزية ادارة اللاجئين بسبب تعاملها مع اجانب ومواثيق والتزامات دولية واقليمية ولسبب التعقيدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية لوجودهم

تاسعاً: محاربة الفقر

المقدمة :-

قضية الفقر من القضايا الملحة التي تستوجب اهتمام الحزب بها لتشخيصها ووضع حلول ناجحة لمعالجتها خاصة بعد زيادة معدلات الفقر في الآون الاخيرة بسبب سياسة الصدمات الاقتصادية التي تبنتها سلطة الإنقاذ والتي أدت إلي إحكام سيطرتها علي الإقتصاد من خلال التحكم السياسيوإتباع سياسة تمكين أدت إلي تركيز دوره المال في مراكز معينة وتهميش قطاعات كثيرة من ذوي الدخل المحدود الذين إنخفضت مداخيلهم الحقيقة الي مستوي يقل عن حد الفقر يساوي 2,08دولار للفرد في اليوم .

وفي عام 2004م صنف السودان ضمن الدول الأقل فقراً في العالم حيث إحتل المرتبة 143من مجموع 174 دولة كما أثبتت تقارير برامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية . أن هناك أكثر من 80%من السكان يعيشون فقر إقتصادي (عدم وفاء دخولهم بالإحتياجات الأساسية)- وفقر إجتماعي (تدني خدمات الصحة والتعليم وإصحاح البيئة) .

تتمثل أهم مسببات الفقر في السودان في الأتي :-

1- الحروب الأهلية التي أدت إلي نزوح أعداد كبيرة من الأماكن المتضررة من الحرب إلي المدن الكبيرة وفقدهم بذلك لمصادر دخولهم ولمظلات الحماية الاجتماعية.
2- زيادة معدلات البطالة وذلك يتمثل في فشل السياسات الإقتصادية في خلق فرص عمل جديدة وتسيس الخدمة المدنية والنظامية وإحالة الالاف الي الصالح العام .
3- إرتفاع معدلات التضخم وانكماش الاجور الحقيقية .
4- تقليص دور الدولة في تقديم الخدمات الاساسية
5- إهمال القطاع الزراعي بشقيه المطري والمروي وانهيار الانتاج مما ادي الي تفاقم حالات الفقر والعوز.
6- فشل إستراتيجيات محاربة الفقر وفشل الصناديق الاجتماعية في احتوائه.

7- إختلال النظام المالي بتصاعد الصرف علي الأمن والدفاع واهمال التنمية والصرف علي الخدمات الاساسية .
8- الترهل والتوسع في اجهزة الحكم المركزي واللامركزي ادي الي زيادة الصرف علي حساب التنمية والخدمات .
9- أصبحت سياسة الخصخصة مدخل آخر لتشريد عدد كبير من الخبرات من العاملين الذين فقدوا مصادر دخلهم .
10- الحصار الاقتصادي الذي ادت اليه سياسات الانقاذ والذي اثر بصورة مباشرة علي حياة الفقراء .
11- سياسات التكيف الهيكلي التي فرضتها مؤسسات التمويل العالمية والتي فرضت رفع الدعم عن السلع والخدمات .

الحلول :-

1- اهتمام الدولة بالخدمات الاساسية والعمل علي مجانيتها لمحاربة الفقر الاجتماعي .
2- مراجعة دور الصناديق الاجتماعية للتركيز علي محاربة الفقر.
3- الإستفادة من تجارب الدول الآخري في كيفية إدارة التمويل الأصغر لدعم مشروعات الفقراء
4- مراجعة تجربة البنوك الإسلامية وصيغها الحالية وضرورة توجيه القروض الإستثمارية إلي النشاط الإنتاجي ولدعم المشروعات الصغيرة للفقراء وتفعيل دور البنوك القطاعية بتقديم قروض طويلة الأجل وبشروط ميسرة لصغار المزارعين والفقراء .
5- وبما ان 70% من الفقراء من النساء نري ضرورة توسيع مجالات عمل المراة وتوفير التمويل اللازم لنشاطاتها الانتاجية .
6- الاسراع في توسيع مشاريع البنية التحتية في الولايات الاقل نمواً ودعم وسائل النقل لتقليل تكلفة الترحيل وبالتالي اسعار السلع لمصلحة الفقراء محدودي الدخل .
7- إقامة مؤتمر إقتصادي قومي لمعالجة كل القضايا الإقتصادية ووضع وتفعيل إستراتيجية لتوفير الأمن الغذائي ولتحارب الفقر .
8- وضع خطط تنموية حقيقية لخلق تنمية متوازنة ومستدامة .
9- الضغط علي المؤسسات المالية العالمية لتبني سياسات لصالح الفقراء ولاتؤدي الي رفع الدعم عن الخدمات والسلع الضرورية .
10- تبني مشاريع رائدة في مكافحة الفقر في الريف والحضر وتسويقها في الداخل والخارج مثال تجربة بنك قرامين في بنغلاديش .ومشروعات المناطق المختارة الذي موله البرنامج الانمائي للامم المتحدة وتجربة النيل الازرق في التنسيق بين الحكومة والامم المتحدة والمنظمات العالمية وتجربة الامام عبدالرحمن المهدي في الاستثمار المجتمعي .
11- اعادة النظر في تجربة التعاون واعادة هيكله اجهزته ليكون حركة اجتماعية واقتصادية تدعم الفقراء .
12- ازكاء الاحساس الوطني بالفقراء والبؤس وبحجم مصيبة الفقر وضرورة محاربتها بالعدالة الاجتماعية والتنمية وخلق ارادة سياسية وراء لذلك .

عاشراً: الرعاية الاجتماعية

المقدمة :-

الرعاية الإجتماعية هي جملة الخدمات التي تقدم بواسطة الدولة والمجتمع المدني للأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة من معاقين (الإعاقة الحسية أو الجسدية أو الذهنية أو النفسية) ومشردين ومتسولين ومسنين وأيتام ومجهولي الأبوين .

لقد تفاقم عدد هذه الشرائح فتجاوز نسبة 15% (من سكان السودان) بنسبة51/3% في الريف 48/7 % في الحضر حسب إحصائيات عام 1993م ويعزي ذلك بصورة أساسية إلي الحرب والنزاعات المسلحة التي ولدتها الذهنية العسكرية والأمنية التي تعاملت بها الإنقاذ في الجنوب ودارفور وجنوب النيل الأزرق وشرق السودان وجبال النوبة هذا إلي جانب العوامل الأخري من إفقاروتردي صحة البيئة والصحة العلاجية وإلي حوادث المرور . لقد قدرت نسبة الزيادة السنوية لهذه الشرائح عامة 5%_7% ومن جهة اخري لقد تنازل نظام الإنقاذ عن دولة الرفاهية والخدمات وعمد إلي تركيز الصرف

علي الأجهزة السياسية والسيادية العسكرية والأمنية بنسبة تجاوزت 70 % من جملة مرتبات العاملين ولهذا فقد تمكن الفقر والعوز بنسبة قدرت من 90 % _ 94/6 % فتردت تبعاً لذلك الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وتنامت كل هذه الظواهر الإجتماعية السالبة خاصة ظاهرة المتشردين الذين يقدرون بحوالي 300الف متشرد ومتشردة في العاصمة القومية وحدها .
ولقد شكلت هذه الشرائح مشكلة متنامية ذات طابع قومي.
لقد نص دستور السودان الإنتقالي لسنة 2005م في كثير من نصوصه علي حقوق وإلتزامات تجاه هذه الشرائح الضعيفة وأصدرت كذلك العديد من القوانين كما وقع السودان علي عدد من المواثيق الدولية التي تعالج أوضاع هذه الشرائح . وحزب الأمة القومي من واقع إدراكه للأبعاد الإنسانية والإجتماعية والإقتصادية لهذه الظواهر ومن واقع حرصه علي إحتوائها والحد منها ومن واقع إلتزامه الإنساني والأخلاقي والسياسي سيعمل علي :-

- توفير إرادته السياسية نحو معالجة هذه الظواهر
- مراجعة كافة التشريعات لضمان إثبات حقوق ورعاية الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة
- تأمين وجود أجهزة قومية للتخطيط والتنسيق والدراسة لوضع الأسس والمعايير وأجهزة ولائية للتنفيذ ولإنشاء مراكز الرعاية الإجتماعية
- توفير كافة الإمكانات المادية والمالية والبشرية والدعم المعنوي لذوي الحاجات الخاصة والمسنين والفقراء .
- تدريب وتأهيل الكوادر التي تعمل في مراكز الرعاية الإجتماعية
- إعداد مراكز رصد وإستكشاف مبكر لحالات هذه الشرائح
- الإستهداء والإلتزام بالمواثيق الدولية والإقليمية التي تعالج أوضاع هذه الشرائح وإستقطاب عون المجتمع الدولي للمساعدة .
- العمل علي إدماج هذه الفئات ما أمكن في المجتمع وتمييزهم في خدمات الصحة والتعليم والإسكان والإستخدام وأي خدمات آخري
- تشجيع نظام الأسر البديلة والتبني بالنسبة للأطفال مجهولي الأبوين
- توعية المجتمع إعلامياً للتعامل بصورة إيجابية مع الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة .

حادي عشر : المرأة

المقدمة :-

إن حزب الأمة يسعى سعياً دؤوبا لتقديم فكرٍ متجددٍ ومتطوراً أو ليَقدم فكراً متجدداً متطوراً حول كل القضايا التي تهم الوطن والمواطن سيما المرأة، ويحاول أن يضع المرأة موضعاً فيه مساواة مع الرجل فى الحقوق ويجعل من المرأة إنسان متكامل مع الرجل كاملة الاهلية بالانسانية لإعمار الكون وتحقيق النماء والرفاه لكل منهما ولاسرتهما والمجتمع.وقد بادر الحزب فى تبنى التمييز القصدى لتقرريب الشقة فى مشاركة المرأة الفاعلة فى مؤسسات الحزب المختلفة ، فنجد المرأة مساعد رئيس و مقررة هيئة مركزية و مكتب سياسي و مساعدة أمين عام و امينة بعض الامانات وقد شغلت النساء 20% من هياكل الحزب 0 بسعى الحزب جاهداً لتفعيل وتنمية قدرات المرأة المختلفة سواء أكانت فكرية أو سياسية أو فنية او مهنية او رياضية و فى كل المجالات المجتمعية وتمكينها لتكون انسانة قادرة واثقة بذاتها وعطائها وذلك من خلال برنامج هادف ينزل الأفكار إلى أرض الواقع .

يمكن تلخيص القضايا التي تهم المرأة وتمثل إشكالاً وتحدياً لها في الآتي:

1. حق التعليم وحق الصحة وحق العمل.
2. حق الأمومة الآمنة.
3. البعد من الفقر والعوز او اشكال العنف .
4. حق الحياة الآمنة الخالية من النزوح، اللجوء، الهجرة القسرية.
5. تعديل القوانين المجحفة او تلك التى لا تحميها بل وتعديل التى تظلمها.
6. وضع السياسات والبرامج وتحقيق المساواة وتفعيل ما هو موجود.

7. التصدى لمسائل الهوية والمواطنة وكيفية التوصل لما هو مرضى لطموحات كل النساء كل النساء دون تعالي .
8. تبني وطرح سياسات واستراتيجيات وبرامج متعددة تعبر عن الاختلاف والخصوصية لكل المجموعات النسوية. والولايات ذات الاحتياجات الاكثر الحاحاً واقل تنمية .

أولاً: محور التعليم:

أ . دعم الادارات الخاصة بتعليم البنات لتشمل الاهتمام بمرحلتي الأساس والثانوي التجاري والفني ومحو الامية وسط النساء بالكوادر المتخصصة لوضع البرامج ومتابعة تنفيذها وزيادة الدعم والتشبيك مع المجتمع الدولى والقطاع الخاص والمجتمع المدنى لتحقيق سد الفجوة بين الجنسين في جميع مراحل تعليم وازالة التميز في الواقع وكل الأسباب التى تؤدي اليه.

ب . مراجعة المناهج التعليمية لازالة الصور النمطية عن المرأة التى تكرس دونيتها واشاعة مفاهيم جديدة لانمائها .

أهم محاور برنامج الحزب في مجال الصحة :-

1. الحد من العادات الضارة بالبنت مثل الخفاض والزواج المبكر .

ثانياً: البعد من الفقر والعوز واشكال العنف:

- ترقية دور المرأة الاقتصادي بتمكين المرأة من مدخلات الإنتاج وتوجيه برامج الإرشاد لتوعية المرأة وتشجيع الجمعيات النسوية والإنتاجية والتسويقية ومنح المرأة حق ملكية الارض التى تعمل بها .
- تسهيل عملية الإئتمان والتسليف من البنوك والمؤسسات والتنظيمات العاملة فى المجال مع إيجاد طرق ضمان تتناسب مع المرأة وتشجيع قيام بنك الفقراء حتى تستطيع النساء من توفير رأس المال و ولوج مجالات الانتاج الذاتى.
- تطوير الصناعات الصغيرة التي تمارسها المرأة وتجيدها بأنشاء المراكز ومجمعات التسويق والتمويل .

ثالثاً : النساء المبدعات في كل المجالات:

1- رعاية الشابات واليافعات في مجالات الفنون والرياضة والمسرح والعلوم والصناعة والابتكار وذلك بتكوين الجمعيات والصناديق التى تستهدفهن وانشاء المراكز التى ترعى ابداعهن في ولايات السودان حتى يكون عملاً منتظماً اذ ان اليافعات والشابات هم عماد تقدم الأمم.

رابعاً :المرأة المغتربة:

1. خلق تفاهم مشترك مع دول المهجر لمعالجة قضايا المرأة المغتربة وربطها بالوطن.
2. إعداد واستراتجيات وبرامج وانشطة خاصة بالأسر المهاجرة بالتركيز علي النساء.
3. معالجة مشكلة الهوية لابناء وبنات المهجريات وربطهم بالوطن.
4. الاستفادة من خبرات وقدرات النساء المغتربات.

خامساً : المرأة في القطاعين العام والخاص:

1. كفالة حق المرأة في المشاركة الواسعة في كافة المستويات القيادية في القطاعين العام والخاص. وذلك بتبني نظام التميز القصدي "الكوتة" لوصول النساء ذوات نفس الكفاءة لتلك المواقع القيادية وتكثيف الدورات التأهيلية والتدريبية للمرأة العاملة في القطاعيين.
2. معالجة العوائق الاجتماعية والثقافية التي تحد من مشاركة النساء في العمل. وتحفيز القطاع الخاص على استيعاب المرأة بمراجعة قوانين العمل والالتزام بالمواثيق الدولية والاقليمية لمنظمات العمل وتوفير الدعم للنساء بتوفير مراكز الطفولة في اماكن العمل .

سادساً: محور تفعيل دور المرأة في العمل السياسي:

1. اعداد وتدريب المرشحات وتأهيلهن للعمل البرلماني.
2. دعم نظام الكوتة للنساء بتضمينه في قانون الأحزاب وتحديد نسبة 30% .
3. الدعم المعنوي والمجتمعي للنساء المتفرغات للعمل السياسي والراغبات في ولوجه وازاله العوائق امامهن وحث الرجال علي دعمهن.

4. وضع إستراتيجية لتمكين المرأة لتنفيذ أعلاه وتوفير الموارد اللازمة .
5. توعية الرجل بأهمية مشاركة المرأة في العمل العام.

سابعا: الحقوق والقوانين:

1. إعداد ميثاق شرف نسائي توقع عليه كل الأحزاب والمنظمات من اجل وضع التشريعات المعززة للمرأة ولدور الأسر ووضع السياسات التى تمكن المرأة وادماج قضاياها في كافة القطاعات التنموية والإجتماعية والاقتصادية والسياسية والمجتمعية علي كافة المستويات.
2. مراجعة قانون العمل وخلق بيئة صالحة للعمل في المجال المنظم وغير المنظم. والعاملات بالمنازل وبأجر يومي.
3. التأمين على اتفاقية سيداو مع التحفظ على بعض النقاط الواردة في المادة (16) فقط والتي قد تتعارض مع الشريعة حسب التفسير السائد حاليا والعرف.
4. دفع الاجتهاد المؤسسي من علماء المسلمين للخروج برؤي فقهية تواكب العصرفي شأن المرأة .
5. العمل علي اجازة قانون ونشر الوعي حوله لمحاصرة خفاض الإناث والابقاء علي المادة(13) .
6. إزالة التعارض في القوانين (القانون الجنائي ، قانون الإثبات وغيره من القوانين).
7. إلغاء قانون الاحوال الشخصية لعام 1991م واستبداله بمدونة تراعي حقوق المراة .
8. سن تشريعات رادعة ضد الإغتصاب والتحرش في حالتي السلم والحرب.

أخيراً: سيتنبنى الحزب سياسة تمكين المرأة وتحقيق المساواة عبر اعتماد المواطنة اساس الحقوق وذلك من خلال:

1. اعتماد ادماج قضايا المرأة وسياسات النوع الاجتماعي في كل خطط التنمية والرعاية الاجتماعية للدولة ومراجعة الميزانيات لتحصل البرامج الداعمة للمرأة علي أولوية دون االقصاء او تهميش.
2. انشاء وتكوين ودعم الجمعيات والمراكز النسوية في كل المحليات والقرى من اجل تمكين النساء بالتدريب والمعلومات والتمويل واتاحة كل فرص التمكين الأخرى والرعاية الصحية لكل الفئات النسوية دون تميز علي أسس سياسيه أو دينيه أو جهويه.
3. سيقوم الحزب بتبني سياسات لمعالجة خصوصية بعض الولايات ومجموعات الرحل والولايات التى تأثرت بالحروب لان وضع المرأة لظروف أمنية أو مجتمعية أو اقتصادية أو ثقافية أو بيئة ولكل الفئات التى كانت الأكثر معاناة تحتاج لدعم مركزي يراعي خصوصيات كل منها.
4. تكوين تجمع نسائي قومي من القوي السياسية كافة ومؤسسات المجتمع المدني للدفاع عن حقوق المرأة وقضاياها
5. الدعم المالي اللوجستى بان تكون الموازنة حساسة بالنوع الاجتماعي .

الميثاق النسوي :-

ويعمل على إجماع كافة الأحزاب السياسية حول ميثاق نسوي قدمه للأحزاب وقوى المجتمع المدني للتوقيع عليه في احتفاله بيوم المرأة العالمي للعام 2004م، يشتمل على نقاط أساسية للنهوض بالمرأة. وهو يسعى لتطوير وضع النساء بالاتفاق على النقاط التالية:-

أولا: الدستور: يكفل دستور السودان حقوق المرأة ويحتوي على مواد لحمايتها، ويلتزم بمرجعية الشرعية الدولية ومواثيقها الخاصة بها بما في ذلك اتفاقية سيداو مع مراعاة أمينة للخصوصية الثقافية لمجتمعنا بشكل ملتزم مبدئيا بإنصاف المرأة وحمايتها وإلغاء كافة أشكال العنف والتمييز ضدها، وينص على مبدأ التمييز القصدي الإيجابي للمرأة في مجالات الصحة والتعليم والتنمية والمشاركة السياسية، ويفرض حماية على الشرائح النسوية المستضعفة والنساء في مناطق النزاع المسلح، ويتجنب في صياغته العبارات الغامضة والتي يمكن تفسيرها بشكل يغمط النساء حقوقهن.

ثانيا: القوانين: تسن قوانين تفصل الحقوق الدستورية المكفولة للمرأة بناء على عمل لجان متخصصة يكون تمثيل النساء فيها بالمناصفة، ويعمل على إصلاح كافة القوانين واللوائح لتعزيز مشاركة النساء

في كل أجهزة الدولة التشريعية والعدلية والتنفيذية بتخصيص نسب دنيا لتمثيلهن في الوزارات والبنوك وكافة مؤسسات الدولة، خاصة في لجان صياغة الدستور والقوانين وكافة الوظائف العليا حيث لا يجب أن تقل نسبتهن عن الربع. تراعي التشريعات التنوع الثقافي والديني في السودان، وتصحب الصحوة القانونية مجهودات بث الوعي القانوني في المجتمع عامة وبين النساء على وجه الخصوص.

ثالثا: الحياة السياسية: دعم النساء في العمليات الانتخابية بتضمين نسب دنيا لتمثيلهن في قوائم الترشيح، وتخصيص دوائر لهن يكون ناخبوها من الرجال والنساء، وإنشاء القنوات التي تدعمهن وتساعدهن في الحملات الانتخابية. وتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار على كافة المستويات الحزبية القيادية والقاعدية وفي كل المجالات التشريعية، التنفيذية والاستشارات التخصصية، وتأهيل وتدريب الكوادر النسائية سياسيا وتعبويا. والتزام كافة الأحزاب السياسية بوجود حد ادني للنساء في كافة هياكل الحزب القاعدية والقيادية يحدد بـ 30%.

رابعا: التنمية: إدراج تنمية المرأة على مستوى صياغة سياسات وقوانين التنمية المستدامة، وسياسات إعادة تأهيل الاقتصاد السوداني، بضمان مشاركة النساء في صياغة وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية، وكفالة حصولهن على موارد وفوائد التنمية وتصرفهن فيها بصورة متساوية وعادلة. وإجراء كافة القياسات والمعايير لمتابعة وتقويم خلل وضع النساء تنمويا، والاستفادة من عمل المنظمات الطوعية وكافة التنظيمات الجماهيرية في تحديد احتياجات القواعد النسوية.. ودعم النساء في القطاع البنكي بما في ذلك قيام بنوك خاصة بالنساء، وتشجيع مشاريع التقنية الوسيطة والعمل على دعم النساء العاملات في قطاعات الإنتاج التقليدي المختلفة وترقية أدائهن وتقديم الخدمات التمويلية لذلك. والعمل على أن تدعم سياسة الاقتصاد الحر بالحزم الاجتماعية للشرائح المحتاجة خاصة في مجالات الصحة والتعليم والمأوى.

خامسا: التعليم: زيادة الدعم الموجه للتعليم خاصة الأساسي وما قبل المدرسي وإزالة التفرقة في نسب استيعاب الفتيات فيه، وربط التعليم باحتياجات سوق العمل، ومراجعة المناهج بإزالة كافة أشكال الهيمنة الثقافية والتمييز ضد المرأة أو تنميط دورها في المجتمع، أسوة بكافة أشكال التمييز الجهوي والفئوي والإثني والثقافي، وأيضا إزالة كافة أوجه ثقافة الحرب من المناهج اعترافا بأن ثقافة الحرب نفسها مرتبطة بثقافة دونية النساء، وإدخال ثقافة السلام وثقافة حقوق الإنسان في المناهج، مع التأكيد على رفع مهارات التحليل والنقد في مقابل التلقين.

سادسا: الصحة: تخطيط وتنفيذ سياسة صحية شاملة لدعم القطاع الصحي وصحة البيئة ومجابهة الأخطار في مناطق النزاع المسلح، وتكريس الجهود التوعوية والوقائية للأمراض التي تصيب النساء خاصة وهي كثيرة، بالإضافة إلى توعية النساء في المناطق الحضرية بأخطار مزيلات اللون و الأصباغ على الصحة وعلى الدخل القومي. مع الاهتمام بالصحة النفسية للنساء في ظروف الضغوط المعيشية والمواجهات الأمنية والحروب خاصة اللائي تعرضن للاغتصاب أو التعذيب.

سابعا:الصحة الإنجابية: الالتزام بأهداف وبرامج الصحة الإنجابية الهادفة لتقليص نسبة وفيات الأمومة والطفولة وتحقيق الحمل والإنجاب الآمن مثل تنظيم الأسرة ودعم الرضاعة الطبيعية، ونشر الوعي بها، وبأهمية مشاركة الرجل في تحقيقها، وبالممارسات والعادات التي تحد منها مثل ختان البنات واعتباره اعتداء على إنسانية وصحة البنت والأم السودانية الإنجابية والنفسية، ونشر التوعية بالأمراض التناسلية وطرق الوقاية والعلاج بالتركيز على الإيدز كمرض يفتك الآن بالقارة الإفريقية ويهدد السودان لإحاطته بحزام موبوء. ودعم الصحة الإنجابية بكافة السبل والتشريعات، والتنسيق مع المجتمع الدولي للاستفادة من الخبرة والدعم اللازمين.

ثاني عشر: التخطيط العمراني

برنامج التخطيط والتنمية العمرانية

المقدمة :-

بدا التخطيط العمراني في السودان مركزيا قابضاً وعند تطبيق تجربة الحكم الاتحادي بصورة فطيرة في الانقاذ تم حل الجهاز المركزي للتخطيط وتفويض كل سلطاته التنفيذية للولايات وادي ضعف التمويل الي عدم تنفيذ اي من الخطط او الخرائط الموجهة علي الرغم من الاستعانة بمكاتب استشارية

اجنبية عديدة الاعداد الخطط. اما بالنسبة للاسكان فقد استمرت جهود الدولة فيه مبعثرة مابين التخطيط الاجتماعي ومجلس السكان او الشئون الاجتماعية للولاية مما اثر علي اداء المنظمات الدولية العاملة في مجال الاسكان كما ان سياسة الموقع والخدمات التي كانت سائدة بالنسبة للاسكان لم تنجح في حل ازمة الاسكان خاصة لذوي الدخل المحدود والوحدات الجاهزة ايضاً اخفقت مما ادي الي ازمة اسكانية خانقة في المدن خاصة الخرطوم التي يسكنها نصف السكان الحضر في السودان .

مقترح سياسات التنمية العمرانية والاسكان :-

يسعي حزب الامة الموجه التالي لخطة التنمية العمرانية والاسكان .

الالتزام بكافة توصيات مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية 1996م وبرنامج العمل العالمي ويعمل علي إيجاد قاعدة صلبة ومتطورة من الانظمة والقوانين للتخطيط العمراني ويري تبني السياسات التالية :-

أولاً:- في مجال الاجهزة والبنيات المؤسسية :-

1- تخصيص جهاز قومي فاعل لضمان تنفيذ ومتابعة الخطة الاستراتيجية الخاصة بالتنمية العمرانية ضمن خطة التنمية المستدامة .
2- انشاء جهاز معلومات مركزي وشبكة لمراصد الحضرية الفاعلة لجمع المعلومات وتقرير حالة المدن السودانية لتحديد استراتيجيات الارتقاء .
3- انشاء جهاز قومي للاسكان يقوم بتقدير الحاجة الاسكانية ويضع معالم خطة الاسكان ويقوم بايجاد التمويل لها وادارتها ومتابعتها وتقييمها .

ثانياً :-في مجال التشريعات والقوانين

- وضع قانون موحد للاسكان لا يتناقض مع قوانين العمران وملكية الارض لتامين الحماية القانونية واعطاء حق ملكية الارض لكل الناس بدون تمييز نوعي ولا عرقي ولا ديني ومراعاه حقوق الفقراء (قانون التصرف في الاراضي – قانون نزع الملكية من الاراضي – قانون تسجلات الاراضي وقانون التخطيط العمراني)
- اتخاذ اجراءات قانونية وادارية لاعطاء الفرصة المتساوية للمصادر الاقتصادية وحق امتلاك الارض وحرية السكن .

ثالثاً :- استخدام الارض

- اعادة توزيع استخدام الارض بما يضمن الحفاظ علي الاراضي الزراعية والبيئة والموارد وعدالة التوزيع وخلق التوازن التنموي وضبط ذلك بقوانينصارمة لاتسمح بتغول الاستثمار علي الاستغلال الامثل للموارد ولا علي حقوق الناس
- تصنيف الاراضي حسب قيمتها الزراعية وحظر تحويل استعمال الاراضي الزراعية الجيدة ومراعاة الحفاظ علي المياه في استخدام الارض .
- تخطيط المستوطنات البشرية بما يضمن استدامتها ويشمل توزيع الاراضي للسكن والانتاج والخدمات الاجتماعية والثقافية والدينية والمساحات الخضراء والمقابر النظامية بالاضافة للبنيات التحتية .

رابعاً :- الارتقاء العمراني وارتقاء المناطق المتخلفة

- تنمية المراكز الحضرية والريفية وفقاً لمخطط هيكلي يشمل الارتقاء بالبنية الاساسية والخدمات والتشجير وتوفير الساحات والانارة وتعبيد الشوارع والطرق والتجميل ولمعالجة التلوث البيئي البصري والسمعي

خامساً :- الارتقاء بالمناطق المتخلفة بالنسبة الي السكن غير القانوني المسمي "السكن العشوائي"

بحيث تصنف وفق معايير محددة لتحديد درجة المنطقة العشوائية من حيث الموقع والتخطيط والمباني والخدمات لادماجها اومعالجتها او ازالتها مع مراعاة حقوق الانسان وحقوق المواطنين الدستورية .

سادساً :- سياسات الدولة بالنسبة للاسكان

- توجه عبر خطة متكاملة تتخذ فيها الدولة دور المخطط الاستراتيجي وتقوم بتوسيع قاعدة العرض وادخال اساليب وانماط مساندة وموجهة لكل شريحة من شرائح المجتمع ويمكن اعتماد اسلوب الاسكان التعاوني كبديل عرض اساسي .

- الاعتراف بالاسكان كحاجة ضرورية وقطاع حيوي ورفع نسبة قطاع الاسكان من الناتج القومي من 2.4% الي 5%
- بناء استراتيجيات الاسكان علي الحاجة والطلب والموارد ويحدد حجم الطلب بواسطه الاحصاء الفعلي
- زيادة الكثافة السكانية بتقليل نصيب الفرد من الارض واستخدام نمط البناء الراسي
- بناء سياسات واستراتيجيات الاسكان علي دور "المعاون" بالنسبة للدولة وان تقوم الدولة بتوجيه نظام كامل في هذا الاتجاة وتساهم في نشر التقنية الملائمة لتوفير السكن الاقتصادي والبيئي
- تشجيع حوار بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الشعبي والطوعي حول الاسكان لدفع برامج الاسكان عبر الشراكة بين هذه القطاعات فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ والاشراف والمتابعة والصيانة والادارة .
- الاتجاة الي انشاء وحدات سكن منخفضة التكلفة وملائمة اقتصادياً وبيئياً للايجار خاصة لمساعدة الاسر الحديثة التكوين والفقيرة التي قد لاتملك مدخرات لامتلاك او بناء سكن ويناسبها نمط الايجار بصورة اكبر .
- تطوير انماط سكنية ملائمة عبر الدراسات وتبني تنفيذ مشاريع رائدة تروج للانماط المطورة .
- دعم الجهات البحثية والتطبيقية لايجاد بدائل تقنية قليلة التكلفة لمكونات المأوي المختلفة مثل نظم الصرف الصحي والخدمات

سابعاً :- مواد البناء وتقنيات التشييد

- تحفيز ودعم راس المال الوطني والاجنبي للدخول في مجال تصنيع مواد البناء الاساسية وتقليل تكلفتها والجمارك والرسوم المفروضة عليها .
- دعم البحوث والدراسات في مجال تحسين اداء مواد البناء المحلية وتقليل تكلفتها والبحث عن خيارات بديلة .

ثامناً :- آليات التمويل

- انشاء بنك للتمويل الاسكاني وفق صيغ ملائمة لهذا النوع من التمويل الذي تفرض خصوصيته ان يكون طويل المدي وتشجيع الادخار السكني وغيره من سبل التمويل الاسكاني ويمكن الاقتداء بتجارب مماثلة لبعض الدول مثل مصر والاردن .
- خلق آليات تمويل وقروض سكنية ميسرة وطويلة المدي للعاملين في القطاعين العام والخاص .

دعم تكوين تعاونيات للاسكان ومجموعات غيرحكومية للدخول في التمويل العقاري للفقراء والغير مضمنين في القطاعين العام والخاص عبر القروض الدائرية ومواطن الدعم البديلة.

الباب الخامس

الإقتصاد والتنمية

أولا : محور الإقتصاد:

المقدمة :-

قضية السياسات الاقتصادية واستثمار موارد البلاد، وتوزيع العوائد على أوجه الصرف المختلفة الذي تقوم به الدولة، قضية هامة جدا لكل مواطني البلد لأنها ترتبط بقوت الناس ومعاشهم. وهذه القضية، ظلت محل جدل كبير بين الأنظمة الشمولية والأنظمة الديمقراطية .

الأنظمة الشمولية هي الأعلى صوتا في ادعاء انجازات التنمية وتقديم الخدمات، والأنظمة الديمقراطية هي الأكثر اهتماما بالإنسان ورفاهيته وتقديم الخدمات له.

حكومة الانقاذ منذ مجيئها كررت القول أنها ستتقشف في الصرف على المسئولين، وأنها ستوجه كل الموارد المتاحة للتنمية، ولكن البرنامج الاقتصادي في حكومة الانقاذ ركز على تنفيذ مشارع انتاجية ترفع معدلات النمو الاقتصاتدي دونما اعتبار لأحوال الناس المعيشية. لقد وأدت حكومة الانقاذ دولة الرعاية الاجتماعية التي وجدتها معمولا بها في الديمقراطية الثالثة وطبقت اقتصاد السوق الحر بأبشع صوره.

إن حكومة الانقاذ تمكنت من تصدير البترول السوداني في ظروف بالغة الصعوبة ويعد هذا انجازا في صحائفها الاقتصادية، وردت لخزينة البلاد على مدى العشر سنوات الأخيرة عائدات صادر تفوق الخمسة وعشرين مليار دولار. ولكن أين ذهبت هذه الأموال؟ وماذا جنى أهل السودان منها؟ إن حكومة الانقاذ بطبيعتها الشمولية أهدرت ايرادات الدولة التي رفعها البترول بصورة كبيرة، في الصرف على الأمن والتجييش والتسليح، وأهدرتها في الصرف على أجهزة الدولة المترهلة لكسب التأييد والشرعية، وأهدرتها في الفساد الذي استشرى بصورة غير مسبوقة في تاريخ البلاد، حتى أن منظمة الشفافية العالمية وضعت السودان في ذيل قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم، وأهدرت أموال الدولة في الصرف على المباني الفاخرة والأبراج وكانت نتيجة كل هذات الهدر فقرا شديدا عم كل أرجاء البلاد واختص مناطق اعتصر اهلها عصرا.

إن الصرف الغير مرشد لموارد البلاد أهمل بالضرورة القطاعات الهامة لتحسين اوضاع الناس المعيشية مثل الزراعة والصناعة و مشاريع البنية التحتية، فكان طبيعيا أن ترتفع معدلات النمو في اقتصاد الانقاذ بينما تتعالى معدلات الفقر وتتدهور أحوال الناس المعيشية.

أقتصادنا اليوم على أعتاب مشكلة كبيرة إذ أنه اعتمد على إيرادات البترول في توفير 90% من عائد الصادر، وأكثر من نصف الإيراد العام المشكلة التي نحن على أبوابها أن أسعار البترول تدهورت بصورة كبيرة متأثرة بانخفاض الطلب العالمي نتيجة للأزمة المالية العالمية. وبهذا أصبح استمرار مستوى الصرف السابق مستحيلا.

حزب الأمة مهموما بحال الوطن، ومشغولا بحالة المواطن، يطرح عليكم برنامجه الاقتصادي، مشخصا لحالة مختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني، طارحا ما خلصت إليه أجهزته البحثية من حلول لمشاكل كل قطاع على حدة. إن حزب الأمة مع اقتصاد السوق الحر، ومع رعاية الشرائح الفقيرة، ومع تدخل الدولة لضبط انحرافات السوق.

إن حزب الأمة يرى أنه لا مخرج من أزمات البلاد الاقتصادية إلا بانعقاد مؤتمر اقتصادي قومي يشارك فيه كل ذوي الاختصاص، وكل ممثلي الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلي جهات البلاد المختلفة، وممثلي أقسام الاقتصاد في جامعاتها الكبيرة، يجتمع كل هؤلاء الرجال والنسوة ليقوموا بالتخطيط الاقتصادي لاستغلال موارد البلاد بأولويات متفق عليها، وليخططوا لمحاربة الفقر، ولتوزيع موارد البلاد بمعادلة تحقق العدالة وتوازن الفجوات التنموية، وليتفق المؤتمر على الدور المطلوب من المجتمع الدولي.

فلنطلع على برنامج حزب الأمة بوعي شديد، ولنطلع كذلك على كل برامج الأحزاب، لنعمل بصيرتنا ونختار الأصلح.

ثانيا:(الزراعة – الموارد الطبيعية- الإنتاج الحيواني- الموارد المائية)
سياسات القطاع الزراعي (النباتي والحيوان والموارد الطبيعي والري)
المقدمة :-
يرى الحزب أن تعطى الأولوية في الترتيبات الاقتصادية في السودان للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وربطه ربطاً محكماً بالتصنيع الزراعي وزيادة فعالية وقنوات السوق الداخلية والخارجية.
من الملاحظ أن نظام الإنقاذ قد أهدر فرصة ذهبية للمواطن السوداني باستخراجه للبترول وعدم توظيف عائداته حسب الأولوية المذكورة سابقاً.
لقد كان القطاع الزراعي قبل مجيء سلطة الإنقاذ يمثل العمود الفقري للاقتصاد حيث كانت مساهمته وقتها في الناتج القومي حوالي 41% ويسهم بحوالي 70% من حصيلة الصادر ويستوعب أكثر من 70% من القوى العاملة ويعيش عليه أكثر من 80% من السكان إضافة إلى دوره الفاعل في التفاعل الاجتماعي والانصهار في البلاد.
الإمكانات والموارد المتاحة:-
أ . الأرض والزراعة:-
- تقدر المساحة الصالحة للزراعة حوالي 200 مليون فدان.
- تقدر مساحة الغابات والمراعى بحوالي 275 مليون فدان.
- متوسط المساحة المستغلة في الزارعة في حدود ال40 مليون فدان سنوياً منها حوالي 36 مليون فدان زراعة مطرية.

ب- المياه:-
- تقدر كميات الأمطار بالسودان 1000 مليار متر3 لا يتعدى المستغل منها في الزراعة 3% ويغذى بعضها الموارد المائية الأخرى (سطحية ومياه جوفية).
- يبلغ متوسط إيراد النيل السنوي حوالي 84 مليار م3 نصيب السودان منه 18,5 مليار م3 عند السد العالي و 20,5 م3 عند خزان سنار.

ج- الثروة الحيوانية:-
- تقدر الثروة الحيوانية بحوالي 145 مليون رأس ويشمل الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول.
- تقدر الثرة السمكية بحوالي 30 ألف طن سنوياً.

د- السكان:-
- يقدر عدد سكان السودان حوالي 35 مليون نسمة موزع على أنماط الحياة كما يلي

حضر	ريفي	ريفي رحل	الجملة	معدل النمو
%45	%48	%7	%100	2,6

تقييم القطاعي الزراعي في عهد الإنقاذ
بالرغم من الإيجابيات النسبية التي حدثت في عهد الانقاذ في مجال استخراج البترول والطاقة الكهرو مائية والطرق والسدود إلا أن القطاع الزراعي في السودان اتصف بالسلبيات التالية:-
- الانهيار التام للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني
- تدهور الموارد الطبيعية.
- تدنى الإنتاج والإنتاجية مع ارتفاع تكلفة الإنتاج وفقدان الميزة التنافسية في الأسواق الخارجية.
- عدم الاستخدام المرشد لعائدات البترول واختلال الأوليات واستشراء الفساد.

البرنامج الزراعي:-
تركز موجهات البرنامج الزراعي لحزب الأمة القومي على ترشيد وتنظيم استغلال الموارد المتاحة والتي أهدرت بفعل السياسات العشوائية الخاطئة.
1- أهداف البرنامج :-
- تنمية وتطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لتحقيق الاكتفاء الذاتي والصادر.

- العمل على تحقيق تنمية ريفية متكاملة مع توفير المياه للإنسان والحيوان والأنشطة الزراعية.
- العمل على تحقيق التوازن البيئي والاجتماعي في السودان.

2- محاور البرنامج:-

- سياسات عامة مصاحبة للبرنامج.
- برامج قطاعية.

السياسات العامة المصاحبة للبرنامج:-

- يعمل الحزب على قيام مفوضيات للأراضي مركزية وولائية تعنى بشأن الأراضي وكيفية استغلالها بما يضمن الاستفادة القصوى من ذلك مع مراعاة عدم تدهورها أو تدميرها وذلك بالتنسيق الوثيق بين المفوضيات فى الولايات ومفوضية الأراضي المركزية.
- الإسراع بعمل خريطة استثمارية زراعية بشقها النباتي والحيواني لضمان إنفاذ الشراكة الذكية بين كل القطاعات العاملة (زراعية – حيوانية – رعوية – غابية...الخ).
- إجراء التعديلات المطلوبة في كل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي لتواكب وتساعد في التوجه نحو الإنتاج وزيادة الإنتاجية.
- مراجعة أسس وكيفية التمويل المصرفي ودعم البنوك المتخصصة بغرض زيادة فعالية القطاعات المنتجة في السودان.
- دعم وتطوير قطاع الخدمات في الزراعة بشقيها من بحوث وإرشاد ووقاية للنبات والحيوان والتدريب في تلك المجالات.
- العمل على إدخال وتشجيع استخدام التقانات الحديثة والمناسبة في مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني بهدف زيادة الإنتاجية.
- العمل على تكوين مجالس للسلع فاعلة ومستقلة تعنى بالسلع المختلفة في السودان مع تطوير البنيات التسويقية داخلياً وخارجياً.
- العمل على وضع وتنفيذ برامج حصاد مياه وبنيات تحتية (طرق – كباري – سدود – حفائر – اتصالات) في السودان بغرض تنمية وتطوير الريف السوداني.
- العمل على إنشاء القنوات والسدود مع مواصلة التعاون البناء والمثمر بين دول حوض النيل للمحافظة على الموارد المائية وزيادة إيراداته.
- العمل على تشجيع ودعم التصنيع الزراعي .

برامج القطاع المروى:-

المشاريع المروية :-

1. مراجعة قانون مشروع الجزيرة وإشراك القطاعات والفعاليات من اتحادات مزارعين ومتخصصين بغرض إجادته وتفعليه وتعميم التجربة في كل المشاريع المروية المشابهة.
2. مراجعة وتقويم تجربة روابط مستخدمي المياه بغرض تطويرها وزيادة فعاليتها.
3. ضرورة تنظيم العلاقة بين إدارات الزراعة والري منعاً للتضارب.
4. العمل على تحقيق تركيبة محصولية حسب الميزات النسبية .
5. ضرورة تسوية حقوق المزارعين وملاك الأراضي في المشاريع المروية.
6. جدولة وبرمجة وإعفاء بعض ديون المزارعين بغرض تمكينهم من مزولة نشاطهم بصورة فاعلة وايجابية.
7. تنفيذ برنامج تأهيل منشات الري والطلمبات في المشاريع المروية.
8. توفير التمويل اللازم بغرض دعم وتوفير المدخلات الزراعية وتمويل العمليات الزراعية في الوقت المناسب بشروط ميسرة لتساعد علي دعم المزارع وتطوير الانتاج .
9. توحيد فئات الري في المشاريع المروية المتشابهة.
10. اعتماد المعايير اللازمة ومراعاة الشفافية عند تعيين الإدارات بالمشاريع لاختيار من يتصف بالخبرة والكفاءة والتأهيل حسب متطلبات الوظيفة|.

11. تعمير مشاريع الري الفيضي كأولوية في تلك المناطق وتشمل خور أبو حبل –القاش – طوكر – وادي - وادي - وادي النقع – وادي المقدوم – وادي الملك والوديان الأخرى في السودان.
12. العمل على التوسع في النشاط البستاني في السودان لما يتمتع به من ميزات تفضيلية بهدف الاكتفاء التراثي والصادر.
13. العمل على توفير وترقية قنوات التخزين والترحيل إلى مواقع الاستهلاك داخليا وخارجيا.
14. العمل على رفع الإنتاجية وتوفير وتحسين مواد التعبئة بهدف المنافسة في الأسواق الخارجية.
15. إنشاء جهاز فعال لمد المنتجين بالمعلومات عن الأسواق الداخلية والخارجية.
16. اقامة مشاريع زراعية علي مشروع الحرس والمناقل في جنوب دارفور والجنوب وحيثما وجدت مقومات
17. الاهتمام بالصادرات الزراعية وتطويرها .

برامج الزراعة المطرية

1/ إنشاء جهاز للزراعة المطرية بوزارة الزراعة الاتحادية يضم كل جهات الاختصاص يعنى بتخطيط ومتابعة تنفيذ سياسات القطاع المطري بالسودان على مستوى المركز والولايات.
2/ توفير الدعم اللازم والتمويل اللازم لمختلف المدخلات والأنشطة في القطاع الآلي في الوقت المناسب لزيادة فعالية قطاعات المزارعين والرعاة.
3/ الجدولة والبرمجة والإعفاء الجزئي المناسب لديون المزارعين المعسرين وفق ضوابط تضمن تجويد أدائهم وزيادة إنتاجيتهم مستقبلاً.
5/ العمل على إنشاء موارد للمياه في القطاع المطري (سدود – حفائر – دوانكى) لضمان فعالية الزراعة والمرعى.
6/ تخطيط القطاع المطري وفق دراسات تهدف إلى تحقيق التوازن البيئي وتأمين ممارسة الأنشطة المختلفة من زراعة ورعى.
7/ ربط مناطق الإنتاج بطرق معبدة تصلح للاستخدام طوال السنة.
8/ العمل على خلق شراكات ذكية بين الرعاة والمزارعين على جميع المستويات بهدف تكامل النشاط في هذا القطاع.
9/ إدخال التقانة الحديثة المناسبة لرفع وترقية الإنتاجية في جميع الأنشطة.

برامج الغابات

1- تفعيل القوانين الملزمة لإقامة الأحزمة الشجرية فئ المناطق ومشاريع الزراعة المطرية والمروية.
2- استنفار الجهد لزراعة الغابات وتشجير المدن والقرى مع التشجيع والترويج إلى الاستثمار في المجال الغابي.
3- تفعيل آليات مكافحة تهريب المنتجات الغابية والقطع العشوائي الجائر.
4- توفير الاحتياجات المادية والفنية اللازمة لتأهيل وإعادة تعمير الغابات وحمايتها.
5- إعادة تأهيل حزام الصمغ العربي والاصماغ الأخرى.
6- وضع وتنفيذ برنامج عملي للحد من التمدد والزحف الصحراوي في السودان.

برامج المراعى

1- إنشاء جهاز مركزي يشمل جميع التخصصات يعنى برفع الإنتاجية في مجال الإنتاج الحيواني والمراعى.
2- نثر البذور بغرض توفير الأعلاف للحيوان إذ أن الغطاء النباتي تدهور نتيجة لموجات الجفاف التي ضربت البلاد.
3- تحقيق التوازن والتكامل الايجابي بين الزراعة والمراعى والإنتاج الحيواني بدلاً من التنافس والصراعات الماثلة الآن.
4- توفير التقانة اللازم لإنتاج الأعلاف بغرض الاكتفاء الذاتي والصادر.
5- دعم البحوث والإرشاد والتدريب في مجال المراعى.
6- تشجيع التصنيع الزراعي في مجال الإنتاج الحيواني في الريف وربطه بحركة ومسار الرعاة.

برامج الثروة الحيوانية

1- إنشاء جهاز مركزي يعنى بتنفيذ سياسة الثروة الحيوانية تخطيطا ومتابعة.
2- إجراء الإحصاء الحيواني لمعرفة الحجم الحقيقي للثروة الحيوانية بدلاً عن التقديرات.
3- دعم البحوث والإرشاد والتدريب في مجال البيطرة.
4- العمل على توفير الأدوية البيطرية والأمصال والشفخانات البيطرية المتحركة.
5- العمل على تأهيل السودان ليصبح منطقة خالية من الإمراض وزيادة المحاجر الصحية ولزيادة مقدرة السودان التنافسية في هذا المجال.
6- الاهتمام بتنمية وتطوير الأسماك والحياة البرية.
7- الاهتمام بتربية المواشي وتهجين الانعام وتحسين النسل وتوفير الخدمات البيطرية .
8- دعم الرعاة إرشاداً وتمويلاً.
9- توفير المراعي وتطويرها وتحديد المسارات والمراحيل وتأمينها .
10- الاهتمام بالصادر من الثروة الحيوانية وتأمين ودعم صناعة اللحوم والمنتجات الحيوانية .

برامج الموارد المائية

لضمان قيام قطاع الموارد المائية بدوره بفعالية يعمل حزب الأمة على تحقيق التالي:

1. عمل التحوطات اللازمة بترشيد الاستهلاك وإدخال تقنيات حديثه في عملية الري لتفادى الآثار السالبة من نقص المياه وازدياد السكان.
2. إقامة السدود على الوديان والخيران لحصاد مياه الأمطار تحقيقاً للتنمية المتوازنة في أقاليم السودان.
3. الإسراع في إكمال مشروع تعلية الرصيرص ومشاريع أعالي عطبرة وتنفيذ السدود بجنوب السودان وشماله بغرض الاستفادة من متبقي حصة السودان وتوفير مياه إضافية وتوليد الطاقة الكهرومائية.
4. دراسة الجدوى الاقتصادية لاستخدامات المياه الجوفية في السودان.
5. زيادة وتحديث محطات رصد وقياس وتحليل الأمطار والحرارة والرطوبة التبخر والهايدرولوجيا السطحية والجوفية.
6. معالجة الأطماء خلف السدود بهدف المحافظة على السعة التخزينية.

ثالثا: مشاكل ومعوقات القطاع الصناعي

تلعب الصناعة دوراً هاماً كبيراً في مسيرة التنمية من خلال ماتحققه من قيمة مضافة للانتاج الزراعي والحيواني والثروات المعدنية التي يتميز بها السودان , وما تشكله من ميزات تفضيليه في التجارة الخارجية .

توفر الصناعة كذلك العمل المستدام ومايصحبه من اكتساب للمهارات (التنمية البشرية) .

حال الصناعة الان :-

1- الصناعة :-

في عهد الانقاذ تدهورت بصورة كبيرة اذ بلغت نسبة المصانع المتوقفة عن العمل 75% من المصانع القائمة هذا التدهور المريع حدث لعده اسباب , اهمها :-

- إرتفاع تكلفة الانتاج , وتعدد الرسوم الحكومية التي تزيد التكلفة
- عدم توفر مدخلات الانتاج , وأهمها الخام نتيجة لتدهور القطاع الزراعي .
- عدم توفر التمويل الكافي وإرتفاع تكلفته .
- عدم توفر التيار الكهربائي , وعدم إستقرار الإمداد وإرتفاع تكلفة الكهرباء .
- عدم توفر الخدمات والبنيات من مياه وطرق وصرف صحي .
- منافسة السلع المستوردة , وتقوم بالإستيراد شركات تحظي بتسهيلات وإعفاءات ,فتطرح السلع المنافسة باسعار اقل من تكلفة السلع المنتجة محلياً .

2- صناعة السكر :-

تعتبر من الصناعات الناجحة جداً , الانتاج الفعلي موخرا فاق الطاقة التصميمية للمصانع . ولكن في مشاريع السكر المزمع إقامتها في النيل الأبيض , إستعملت الحكومة القوة لتفريق إحتجاجات أهالي المنطقة . الشرط الأساسي لتنفيذ هذه المشاريع التراضي مع أهل المنطقة .

التوصيات :-

1- وضع خارطة إستثمارية وتقديم حوافز إستثمارية إضافية لضمان التوزيع المناسب للإستثمار علي ولايات السودان المختلفة وفق إستراتيجية التنمية الصناعية .
2- تخفيف العبء الضريبي علي القطاع الصناعي .
3- ضرورة الإسراع بتأهيل قطاع الخدمات المساعدة للإنتاج (الكهرباء – المياه وطرق النقل – سكة حديد – الصرف الصحي – توفير خدمات المطافي) وكل الخدمات التي تمكن الصناعة السودانية من الدخول في سوق الكوميسا وغيرها من الإتفاقيات الدولية حيث الإلتزام بالجودة وفق المقاييس والتكلفة .
4- إعادة النظر في سياسة تصدير المواد الخام التي تحتاجها الصناعات المحلية ,إذ أن السماح بتصديرها يعطل الطاقات المحلية ويلحق بها أضرار بالغة .
5- إعتبار تصنيع الصمغ العربي من الصناعات الإستراتيجية , وتشجيع الصناعات التي تعتمد أساساً علي الصمغ العربي .
6- إقامة المزيد من مصانع السكر في الولايات .

رابعاً البترول

1- احتل البترول مكانة كبيرة في اقتصاد البلاد في السنوات الأخيرة إذ أصبح يشكل نصف ميزانية الدولة الأخيرة وقرابة 90% من صادراتها "بدون تضمين مال تركيز البترول، ويمثل الفرق بين سعر بيع البترول والمبلغ الذي تورده الميزانية).
2- اكتشف البترول السوداني في ثمانينات القرن الماضي بواسطة شركة شفرون في عام 1999م. ويتراوح الاحتياطي المثبت (الممكن أنتاجه بظروف التقنية والأسعار الحالية بين 563و700 مليون برميل). معدل الإنتاج اليومي 457.000 برميل/ اليوم في 2007م وارتفعت لـ 5000.000 برميل/ اليوم في 2008م.
3- المناطق التي تم فيها الاستكشاف والمنتجة حاليا هي شمال الجنوب وجنوب الشمال حسب حدود 1956/. ينتج الجنوب حوالي 350.000 برميل/ اليوم وينتج الشمال حوالي 150000برميل/اليوم يحول للجنوب 50% من إيرادات البترول المنتج في الجنوب، ويحول بترول الشمال وباقي بترول الجنوب للحكومة القومية.
4- لقدة استقبل السودان عدة شركات غربية ذات امكانيات فنية ومالية كبيرة (شفرون) واخري غربية صغيرة بامكانيات محدودة وهذه لا تعبأ بحقوق الانسان والبيئة .
5- ان تصدير البترول السوداني يعد من اكبرالانجازات الاقتصادية التي تحققت في عهد الانقاذ فقد تحقق الاتي :-

أ . تم التوسع في اكتشاف واستخراج النفط بصورة كبيرة .
ب. تم انشاء البنية التحتية لانتاج وتصدير البترول وطاقتها الانتاجية 50,000 برميل في اليوم .
ج . دخول عائدات البترول اثر إيجابياً علي اقتصاد البلاد في عدد من الجوانب .

برنامج الإنقاذ وسياستها البترولية تضمنت مشاكل وأخطاء أهمها:-

1. المعاناة الشديدة التي تعرض لها ساكنو مناطق استكشاف وإنتاج البترول، إذ استخدمت الحكومة القوة المسلحة وأجبرت المواطنين على إخلاء المناطق المجاورة لعمليات البترول.
2. اتفاقية قسمة الثروة بين الحكومة القومية حكومة الجنوب، والتي أعطت حكومة الجنوب نصف عائدات البترول المنتج في الجنوب، أثارت بؤر النزاع الحدودي بين الشمال والجنوب وأعطت دعاة الانفصال الجنوبيين حجة ليستأثروا بكل بترول الجنوب.

3. وقعت الحكومة على برتوكول أبيي وفيه فوضت لجنة خبراء لتفصيل في حدود أبيي. تقرير لجنة الخبراء فشل في تحديد حدود مشايخ الدينكا، كما ذكر فيه، ولكنه حدد حدودا تبقى للحكومة القومية "الشمال" فقط حقل الفولة الذي ينتج 40.000 برميل في اليوم.
4. إنتاج النفط من الحقول لم تتبع فيه الوسائل التقنية التي تطيل عمر بئر النفط الإنتاجي، ففي حقول هجليج بلغت نسبة المياه المنتجة مع النفط 80% مما يرفع تكلفة الإنتاج ويلوث البيئة المحيطة، وفي بعض الآبار وصلت نسبة المياه المنتجة مع النفط إلى 98%.
5. عقود البترول وسياساته سرية تفوح منها رائحة الفساد. الغريب أن اتفاقية نيفاشا نصت على الإبقاء على سرية العقود، وأعطت الحق فقط لقيادات الحركة الشعبية للاطلاع عليها.
6. هناك شركات محلية، معظمها تابع لجهاز الأمن، تعطي أعمال كبيرة لتنفيذها دون التأكد من أهليتها لذلك تفشل أو تتأخر في أنجاز العمل.

برنامج الحزب المقترح

1. إعادة هيكلة الوزارة والشركات التابعة لها، وذلك بغرض استيعاب المستجدات والمتغيرات التي حدثت خلال العقد الأخير في قطاع النفط السوداني، ولمواكبة التطورات التقنية والإدارية في صناعة النفط عالميا. وتكوين جسم يضم المختصين في مجال البترول والجهات المعنية بالقرار السياسي للتوفيق بين متطلبات قرار الاستثمار والأعمال البترولية الفنية والسياسية.
2. مراجعة الشركات الحكومية العاملة في مجال النفط ودعم المطلوب استمرارها وتوفير احتياجاتها من الكوادر البشرية والموارد المادية والتقانات الحديثة حتى تشارك بفاعلية في تطوير وتوطين صناعة النفط بالسودان.
3. تشجيع القطاع الخاص السوداني للعمل في مجال البترول ومساعدته بالتأهيل والتدريب، ومراجعة الشركات الوطنية العاملة حاليا في المجال لضمان أهليتها وقدرتها على الإنجاز.
4. وضع خطة وطنية للإنتاج النفطي تراعي المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية للبلاد في الحاضر. والمستقبل. ومراجعة جميع خطط الإنتاج الحالية والمستقبلية في الحقول المختلفة، ومن ناحيتي الكميات المنتجة وتقنيات الإنتاج المستخدمة، وذلك بغرض التأكد من ملائمتها للحقل فنيا " وعدم إضرارها بالمكامن نتيجة الاستنزاف الزائد في معدلات الإنتاج أو أي محاذير أخرى.
5. الالتزام بمعالجة جميع الآثار البيئية السالبة للاستكشاف والإنتاج النفطي؛ في الماء والهواء والتربة والغطاء النباتي. وكذلك إجراء البحوث بغرض تطوير وسائل فعالة لتنقية المياه الملوثة التي يتم فصلها من البترول المنتج بالحقول، واستخدامها في مشروعات الزارعة والرعي والغابات في المناطق المجاورة للحقول المنتجة. بالاشتراك مع المواطنين المحليين والقطاع الخاص.
6. تفعيل دور مشروعات تنمية المجتمع التي تضطلع بها الشركات المنتجة في مناطق التنقيب والإنتاج، وذلك بغرض توفير خدمات التعليم والصحة ومياه الشرب للمواطنين في تلك المناطق. كما يجب إشراك تلك المجتمعات في تخطيط وتنفيذ وإدارة تلك المشروعات.
7. التأكيد على الالتزام قطاع النفط، في جميع مستوياته، بمبادئ الشفافية والمنافسة الحرة والعدالة وحكم القانون في جميع المجالات خاصة، التعاقدات والمناقصات والمشتريات والتوظيف.
8. تكوين صندوق قومي تجمع فيه الإيرادات المختلفة وعلى رأسها البترولية، ويتم الصرف على الولايات حسب معايير يتفق عليها ويعطي كل معيار وزن معين.
المعايير هي المعاناة من الحزب وفقدان الخدمات الأساسية والكثافة السكانية (على النحو الذي اقترحه حزب الأمة في مبادرة التعاهد الوطني). وبهذه الطريقة تكون حصة الجنوب أكبر من نصيبه الحالي ولكن في إطار يحفظ للوطن الوحدة والتوازن التنموي.
9. فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية والوطنية الراغبة كلها دون حظر أو محاباه والاستفادة من المنافسة بينها للحصول على أفضل الشروط وتقوم المؤسسة العامة للبترول بدراسة عروض الشركات المختلفة للاختيار من بينها على أساس المقدرة الفنية والمالية والعرض الأفضل.

10. استخدام عائدات النفط في توسيع دائرة الإنتاج بتقليل الاعتماد علي البترول وفي تمويل وتاسيس البنيات التحتية وتحفيز القطاعات ذات الميزة النسبية .
11. استخدام مال تركيز أسعار البترول لمتابعة تقلبات أسعاره مع تخطيط أموال التركيز.
12. مراجعة العقود التي ابرمت مع شركات البترول وتأمين الشفافية اللازمة حيال هذه العقود.

خامسا: الطاقة

المقدمة :-

الطاقة هي المحرك الاساسي للحياة في كافة جوانبها وهي شريان الحياة الاجتماعية والثقافية ومقياس درجة تقدم الشعوب وبها تذدهر الصناعة والزراعة وتطور الدول . واصبح مقياس درجة التقدم لاي بلد بقدر ما يتاح الفرد من كهرباء (طاقة).

1- في السودان بدات صناعة الكهرباء في عام 1908م بالتوليد الحراري ولم تتعدي في ذلك الوقت المساحة محددة في ادارة البلاد بالعاصمة القومية الخرطوم وبدأ الانتاج يزداد تدريجيا قدر الحاجة الماسه للصناعات الصغيرة وتوسعت في توزيعها لتشمل مناطق خارج العاصمة وبالتالي بدأ يزداد التوليد حتي بلغ يومنا هذا الي 2000ميقا واط بعد دخول سد مروي وهذه الكمية المتاحة من الكهرباء تساوي 30% من احتياجات السكان وهي نسبة ضعيفة جدا اذا قورنت بالدول الاقل نموا بمعني ان ما يتاح الان للفرد في السودان 135كيلو واط ساعة في العام مقارنة باقل دولة 350 كيلو واط ساعة في العام .

2- مصادر الطاقة الكهربية المستغلة في السودان هي المائية والحرارية , ففي التوليد المائي ميزة تحقق الاستمرار في صناعة الكهرباء بتكلفة اقل , ويعتبر ذو الكفاءة الاعلي الاكثر محافظة علي البيئة .

3- للسودان مصادر اخري للطاقة يمكن استغلالها مثل الرياح والطاقة النووية . كما تمتلك البلاد امكانيات كبيرة في مجال الطاقة الشمسية تقدر ب2300kwh/m2 .

4- وضعت حكومة الانقاذ بالتعاقد مع شركة PBPOWER البريطانية خطة طويلة المدي حتي عام 2030م لنصل الي توليد قدره 23000 ميقا واط وهذه تعطي 83% من احتياجات السكان , وتكلف 30 مليار$, وقد روعي فيها استغلال كل مصادر التوليد المائي المتاحة والتوليد الحراري الاقل تكلفة حيث ان طن الفحم الحجري=60 دولار . بينما طن الجازولين = 600دولار.

برنامج الانقاذ لتوليد الكهرباء :-

قامت حكومة الإنقاذ بجهد كبير في مجال التوليد الكهربائي مستفيدة من دخول عائدات البترول , وإستفادت أيضاً من العلاقة الإقتصادية مع الصين التي دخلت البلاد مُستثمرة في مجال البترول .

أهم الإنجازات التي حققتها الإنقاذ:-

1- تنفيذ مشروع خزان سد مروي بطاقة توليد 1250ميقا واط , مُفترض أن تدخل تدريجياً للشبكة إبتداً من عام 2009م .

2- الإتِفاق مع أثيوبيا للإستيراد من فائض إنتاجها من الكهرباء . الكمية المتفق عليها تبلغ 2100ميقا واط بسعر 5 سنت للكيلو واط/ساعة وهو سعر جيد علماً بان سعر الكيلو واط/ساعة في السودان 10.5 سنت . الإتفاق مع أثيوبيا أيضاً إستفاد من تصدير بترول السودان لاثيوبيا بسعر تشجيعي . متوقع دخول كهرباء أثيوبيا السودان في يونيو 2010م .

من السلبيات التي تؤخذ علي برنامج التوليد الانقاذي :-

1- الإختلال في الأولويات بتجاوز تعليه خزان الرُوصيرص . تِجاه الحُكومة ؟؟ لتنفيذها يعتبر خطوة جيدة .

2- تجاوز وزأرة الري وتكوين وحدة للسدود بصلاحية مُطلقة يُؤدي إلي إختلال الأولويات في برنامج التوليد ويؤدي لإرتفاع تكلفة المشاريع المنفذة .

3- العنف الشديد لدرجة القتل المستخدم في مواجهة إعتراضات الأهالي علي مشاريع التوليد .

برنامج الحزب :-

أ . تحقيق أكبر قدر مُمكن من التوليد الكهروبائي وتنفيذ السدود بالأولويات التي وضعتها وزارة الري .

ب .الإستمرار في إتفاق التبادُل مع أثيوبيا, كهرباء , بترول والعمل علي رفع الكمية المُتفق عليها بقدر الإمكان .

ج . إعطاء أولوية للتوليد الكهرومائي من جبل مرة لتغطيه منطقة دارفور بشبكة تنتج 5.000ميقا واط , وتكلفتها تقدر ب15مليار$. فائض هذه الشبكة يُمكن تصديره لتشاد التي تبلغ تكلفة الكيلو واط / ساعة حينها 25.6 سنت .

د .الاستفادة من المصادر الطبيعية (الشمس , الرياح) لتوفير المزيد من الطاقة البديلة .

ه .برنامج التوليد يجب أن يُوفر الكهرباء ويُخفِض سِعرها , فمِصر تكلفة الكيلوواط / ساعة فيها 4 سنت وهي عُضو في الكُوميسا , فهذا وضع يُهدد مُنتجاتِنا الصناعِية بالاغراق من مصر .

و . في فترات النُدرة قبل الإكتفاء من الإنتاج الكهربائي , تخصيص قدر محسوب من الإنتاج المتوفر للزراعة والصناعات الخفيفة والثقيلة .

ز . العمل علي تأهيل وتدريب العاملين بالمجال , وتوعيه المواطن بأهمية الكهرباء والعمل علي ترشيدها .

ح .رفع التعريفة لفئات الإستهلاك الأعلي ودعم الاقل .

سادسا: الثروة المعدنية

للسودان ثروة معدنية هائلة تتمثل في الذهب والحديد والنحاس واليورانيوم وغيرها مما يمكن ان يشكل مورداً اساسياً من موارد الدولة .

لهذا ينبغي استقلال هذه الثروة عن طريق الاستثمار الوطني والاجنبي :-

1- لتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
2- وتزيد من حجم الصادرات .
3- وتساعد في بناء الصناعات الثقيلة .
4- وفي توفير الخامات الصناعية .
5- وفي توفير فرص عمالة واستخدام للمواطنين .

- لقد قامت حكومة الانقاذ باستثمار تعديني في عدة مجالات أهمها الذهب وقامت بأعماله التعدينية شركة فرنسية أفلحت في تصدير حوالي خمسة طن ذهب سنويا تورد للبلاد حوالي خمسين مليون دولار سنويا.

أعمال التعدين وخاصة الذهب تفتقر للشفافية فالمعلوم عنها محدود جدا.

برنامج الحزب:

1. إجراء عمل استكشافي مكثف للوقوف على الاحتياطي والمخزون من المعادن المتاحة للاستغلال.
2. الاستثمار في البنية التحتية مثل انتاج الطاقة وربط البلاد بشبكة نقل رخيص لتقليل تكافة الأعمال التعدينية.
3. تشجيع الاستثمار الأجنبي والخاص بمنح امتيازات الاستثمار وتطبيق معايير العدالة والشفافية.

سابعا : النقل في السودان

المقدمة :-

النقل بوسائله المختلفة (السكة حديد,الطرق , النهري , البحري , الجوي ,بالاضافة للانابيب) من الخدمات التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد والتنمية والتجارة . وفي دولة كبيرة كالسودان . يلعب النقل دورا هاما في ربط اطراف البلاد المترامية فبتيسير التواصل بين جماعاتها المتباينة , مما يعضد الوحدة الوطنية في البلاد .

السكة حديد

المقدمة :-

من وسائل النقل الممتازة لانها تستطيع نقل كميات كبيرة من البضائع والركاب الي مناطق بعيدة كما انها قليلة التكلفة نسبياً (تقدر تكلفة نقل طن البضاعة بالسكة حديد ب10% من النقل بالشاحنات) .

كانت السكة حديد مضـرب المثل في الدقة والكفاءة لكنها تدهورت منذ هجمة نميري عليها وزادت سياسات الانقاذ الحال سوءاً تشريد العاملين المؤهلين واهمال مرفق السكة حديد لاسباب سياسية واثنية وعليه لابد من إستعادة مكانتها وربطها بمواقع الإنتاج وربطها بالخطوط الأفريقية المجاورة .

الطرق :-

بلغت اطول الطرق المسفلتة حتي الان 5,000كلم . الاستراتيجية ربع القرنية استهدفت سفلته 30,000 كلم . تكلفة السفلتة بعرض 7 متر ارتفعت من 3000,000$الي 500,000$ يؤخذ علي الطرق المنجزة مؤخراً إهمالها للطرق الريفية .

النقل النهري :-

كان وما زال الاداة الاساسية لوحدة البلاد بربط شمالها بجنوبها ولذا فانها تحتاج الي :-

1- تطوير الدراسات السابقة لتطويع المجري الملاحي .
2- تحسين الموانئ الموجودة واقامة موانئ اخري جديدة حديثة .
3- زيادة الاحواض القائمة والمزلقانات .
4- تحديث الورش وبناء ورش جديدة .
5- تاهيل القوي العاملة
6- زيادة البواخر النيلية او رفع كفاءة العاملة منها .
7- إعادة النظر في خصخصة النقل النهري .

هيئة الموانئ البحرية :-

تقوم بدور هام وتحقق ارباحاً جيدة للدولة لذا فانها تحتاج الي :-

1- المضي قدما في تطوير هيئة الموانئ البحرية لمواكبة العصر .
2- التخلي تماماً عن استخصاص هيئة الموانئ لعدم وجود المبرر لذلك .
3- تحديد العلاقة بينهما وهيئة الملاحة النهرية فيما يختص بإنشاء ادارة الموانئ النهرية .

الخطوط الجوية السودانية :-

قامت بدور هام في النقل الجوي خارج البلاد وداخلها . بدأ التدهور في ادائها منذ الثمانينات واخيراً تمت خصخصتها بدون شفافية وكانت النتيجة مزيداً من التدهور في ادائها ولذا فهي تحتاج الي :-

1- تشجيع الشركات الاخري الصغيرة وحثها علي توفيق اوضاعها بطريقة منهجية .
2- المضي قدماً في تنفيذ مشروعات المطارات والمهابط في كل انحاء القطر لان ذلك يشجع النقل الداخلي خصوصاً في الاصقاع النائية .

التخزين

المقدمة :-

يساعد نقل المنتجات الازراعية يجب انشاء صوامع تخزين سعة (100,000, 50,000, 25,000) طن في مواقع الانتاج (الابيض – الفاشر – الخرطوم – الجزيرة – الرنك – ملكال – بورتسودان – جوبا – واو) وتشجيع القطاع الخاص في ارتياد هذا القطاع .

وعموماً يري حزب الامة ضرورة :-

1. الاهتمام بقطاع النقل بكب وسائطه وضمان تكاملية هذه الوسائط .
2. بما ان النقل والمواصلات من البنية التحتية والاستراتيجية فلابد ان تضع الدولة المزيد من الضوابط التي تكفل لها حق الاشراف والرقابة علي أداء مؤسسات النقل المختلفة لتامين الصالح العام ودون الاضرار بمصالح هذه المؤسسات .

ثامناً النظام المصرفي

النظام المصرفي يقوم بدور هام في الاقتصاد الوطني إذ يغّول مشاريع القطاع الخاص التي يعود عليها في الاقتصاد المعافى في الإسهام بقدر كبير في الناتج الإجمالي الوطني. لقد قامت المصارف قبل عهد الإنقاذ بدورها كاملا واتسم أدائها بالجودة، ولكن في عهد الإنقاذ ظهرت ثلاثة مستجدات أثرت سلبياً على النظام المصرفي **هي:** تسييس النظام المصرفي، وسياسة التمكين الاقتصادي، وما عرف بأسلمة النظام المصرفي. التسييس أدى لتجاوز الضوابط الضرورية للأداء المصرفي، والتمكين الاقتصادي

سحب الاهتمام من قطاعات هامة واعاد ترتيب الأولويات بصورة مخلة، وبرنامج الأسلمة انبنى على اجتهاد مجموعة من المسلمين افتقر إلى الاجتهاد الفكري اللازم لاستصحاب مبادئ وأهداف البرنامج الاقتصادي الإسلامي وموائمته مع الممارسة المصرفية الحديثة، فكانت النتيجة انهيار عدد من المصارف وارتفاع نسب التعثر لأرقام غير معهودة وانحصار التمويل المقدم إلى حد كبير في القصير الأجل.

- حدثت تطورات إيجابية كبيرة بالجهاز المصرفي في الفترة الاخير قياسا بمؤشرات قياس الأداء العالمية خصوصا في جانب التقنية، غير أنه برزت مشاكل كبيرة نذكر منها:

1. انحراف البنوك المتخصصة عن مسار عملها بمجاراة البنوك التجارية في التمويل قصير الأجل بهوامش ربحية عالية وأحيانا الأنشطة تجارية بدلا عن قطاعات الزراعة والصناعة التي تخدمها مما ساهم في إدخال المراعين وأصحاب الحرف للسجون وزاد التعثر الملي في المصارف.
2. إيثار الحكومة لبعض البنوك بودائعها وأعمالها المصرفية الأخرى جعل تأثير الحزب الحاكم على هذه البنوك بازارا خصوصا في التبرعات وصرف الكسب غير المشروع ومعالجات التعثر للعملاء.
3. فتح البلاد لفروع البنوك الأجنبية والمؤسسات التمويلية الأخرى بجون ضوابط لتفريغ سيولتها الزائدة في أنشطة لا تدعم التنمية "شراء العربات" بل تساهم في رفعت معدلات التضخم.
4. البنك المركزي أصبح إمبراطورية تتحكم فيها لقرابة العشرين عاما مجموعة محددة تفننت في سن القوانين لتمرير أجندتها حتى أنها أجبرت مجموعة من رجال الأعمال لاعن انضمامهم للحزب الحاكم حفاظا على خطوط تمويلهم في البنوك.

التعثر في النظام المصرفي:

1- تعثر المصارف مشكلة تراكمت بصورة تدريجية حتى وصلت للمحطة التي أشارت للجميع بالوقوف والمراجعة حتى لا ينهار النظام المصرفي في برمته.

2- بلغ متوسط نسبة التعثر في النظام المصرفي 26% وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بالنسبة التي تسمح بها اتفاقية بازل وهي 6% أحد البنوك وصلت نسبة تعثره 60% حصر بنك السودان جملة كبار المتعثرين بـ 37 متعثرا.

أسباب التعثر في النظام المصرفي المصرفي:

1. إطلاق البنك المركزي لسيل من الشهادات كتوريق لأصول حكومية في شركات ومؤسسات ناجحة للجمهور بغرض الاستدانة بصورة تجاوزت أحجام هذه الأصول الفعلية مما يعرض البلاد لأحداث شبيهة بأزمة الرهن العقاري العالمية، كما أنها تؤدي لامتصاص السيولة من النظام المصرفي وم الأفراد، فتستأثر بها الحكومة وتحرم منها القطاع الخاص. بدورها تنافس القطاع الخاص في مجال عمله فتعصب عليه منافستها.
2. الصيغ المسماة إسلامية وقلة الموارد قصرت اجل التمويل الممنوح فتركز على الصفقات التجارية فقل تأسيس المشاريع التنموية التي تحتاج لتمويل متوسط وطويل الأجل ما يتعارض مع ما يستهدفه الاقتصاد الإسلامي من تنمية حقيقية لموارد.
3. عدم قيام بنك السودان بدور الرقابة على المصارف والسماح للمتعثرين باستحواذ تسهيلات ضخمة لا تسمح بها أسس التمويل المتعارف عليها أحيانا يؤدي لتعسر المقاولين في سداد التزاماتهم المصرفية .
4. عدم سداد المالية لمديونيات الشركات التابعة للحكومة والولايات والمحليات تؤدي إلى تعثر المصارف النقدية في سداد التزاماتهم المصرفية. المشتري الأكبر للسلع والخدمات المعروضة.
5. إغراق قطاع النقل بالشاحنات نتيجة لتقديرات خاطئة من الحكومة بالاحتياج الفعلي فقدمت تسهيلات لاستيراد عدد من الشاحنات اكبر بكثير من احتياجات السوق مما أدى إلى تعثر أصحاب الشاحنات وسداد التزاماتهم المصرفية.
6. حدوث بعض حالات التزوير في الأوراق المتعلقة بالرهن العقاري.
7. الضعف الإداري للبنوك وعدم اجرائها للدراسات الكافية، وفساد موظفي البنوك الذين يمنحون التمويل بمخالفة الأسس.

8. عدم إتباع بنك السودان الأسس السليمة عند منح التمويل وتركيزه التمويل في عدد من قليل من العملاء والموالين وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العملاء المتعثرين.

مقترحات الإصلاح:

1. إعادة هيكلة البنوك المتخصصة ودعمها ماليا وإداريا وإعادتها لمسار عملها الأصلي لتسهم في التنمية الزراعية والصناعية بصيغ تمويل تناسب طبيعة المشروعات الممولة من حيث القيد الزمني وبكلفة تمويل اقل.
2. إصلاح البنك المركزي بمراجعة قانونه وتطبيقاته الانتقائية على الجهاز المصرفي ولا يتأتي هذا إلا بتغيير الوجوه الحزبية القيادية فيه.
3. تقوية المصارف ماليا وإداريا لمواجهة سيل المصارف الأجنبية القادم ورفع كفاءة العاملين فيه بالتدريب المستمر.
4. التنسيق بين السياسية المالية والنقدية وإعادة إشراف المالية على السياسية النقدية.
5. إلزام المالية بسداد التزامات الشركات الحكومية المصرفية بلا تأخير، وتحقيق ولاية المالية على المال العام بان لا تدخل أي جهة حكومية في إلتزامات بدون إذن المالية.

تاسعاً الإستثمار

1- السودان بلد نامي يعوزه حتي الان راس المال والخبرة فلابد له من اللجوء الي الاستثمار الاجنبي .
2- للاستثمار دور هام وكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونسبة لضعف موارد السودان واستنزاف المتوفر منها في اولويات سياسية وامنية وعسكرية فان فرص توفير فوائض مالية لاستثمارها في مشروعات تنموية خدمية جد ضئيل اذن فلابد للبلاد - والحال هذه – من استدعاء القطاع الخاص (وطني واجنبي) لارتياد مجالات الاستثمار .
3- يستلزم ذلك بالضرورة تهيئة بيئة ومناخ الاستثمار والذي يعني مجموع الاوضاع الاقتصادية والمالية والامنية والقانونية ووالسياسية والاجتماعية والادارية ومدي قدرة اجهزة الدولة علي تفعيلها لدفع مسيرة التنمية .
4- لقد تجاوز مفهوم مناخ بيئة لاستثمار المفهوم التقليدي فصار هدفاً استراتيجياً ترعاه قمة السلطة وترسم له السياسات المتكاملة ومن اجله يتم هيكلة الاقتصاد الوطني وتنشأ المؤسسات .

ولأهمية الإستثمار ولدوره الكبير والهام يري حزب الامة :-

1- ان تتوفر ارادة سياسية تولي الاستثمار الاهمية اللازمة بحيث يتم مراجعة وتحسين مناخ الاستثمار بصورة دورية باستمرار كل الامتيازات الجمركية والضرائبية وحماية المستثمر وذلك في ضوء دراسات مقارنة ينبغي مراجعتها هي الاخري بصورة مستمرة .
2- مواصلة الحملات الترويجية عن طريق وزارة الخارجية وسفاراتها وملحقياتها وتوسيع مواعين الاستثمار واستقطاب ودائع الاموال العربية .
3- إعداد خريطة استثمارية مركزية وخرط ولائية وقطاعية توضح المزايا النسبية لكل منطقة
4- منح الحوافز والمزايا التي تشجع الاستثمار والمستثمرين .
5- تشجيع الاستثمار في المناطق الاقل نمواً عن طريق منح حوافز ومزايا استثنائية وتوظيف الاستثمار في خلق اقتصاد متوازن .
6- توفير الامن والاستقرار السياسي وسيادة حكم القانون .
7- بناء القدرات ونشر ثقافة الاستثمار .
8- اللجوء الي تمويل الاستثمار والتنمية من مصادر البلاد الذاتية من مدخرات وقروض داخلية خاصة وقرار المحكمة الجنائية الدولية وتداعياته كذلك الازمة المالية العالمية ستجعلان فرص الاستثمار الاجنبي جد ضيئلة.
9- لابد من الاهتمام بالاحصاء التنموي بتوفير كافة معيناته المالية والمادية والبشرية وتدريب كوادره وتاهيلها .

10- ضرورة ولاية وزارة الاستثمار علي الاستثمار ومراعاه التنسيق وعدم تداخل الاختصاصات والصلاحيات والسلطات بين وزارات المركز وبين الوزارات بالولايات .
11- تشجيع الاستثمار في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات ووضع أولويات وإستصحاب للإستثمار.

عاشراً التجارة الخارجية

تجارة السودان الخارجية

المقدمة :-

كان القطن هو سلعة التصدير الاولي تليه الصادرات الزراعية السمسم والفول السوداني والمواشي الحية والذرة والكركدي بدأ القطن يفقد اهميته منذ بداية السبعينات وكان ميزان المدفوعات يحقق فائضاً في سنين الاستقلال وبعدها . ثم بدأ الميزان يختل مع زيادة واردات السودان وصادراته كان بصفة رئيسية لاوروبا الغربية وكان السودان جزء من منطقة الاسترليني قبل ان يتحول الي الدولار . بعد مايو حدث توجه للتعامل مع الكتلة الشرقية وبدأت التجارة تاخذ شكل البروتوكولات التي اساسها المبادلات بالدولار الحسابي وهو ترتيب دفع لا تتم تسوية بدولارات حقيقية ويوفر علي البلدين عملات صعبة . ظل الميزان التجاري يسجل عجزاً مستمر طوال الفترة 1995م -1999م فقد سجل اعلي معدل له عام 1998م حيث بلغت قيمة العجز 1136,5 مليون دولار بنسبة زيادة بلغت 37,5% مقارنة بالعام السابق بسبب استيراد معدات واليات التنقيب علي البترول اما في عام 1999م فقد انخفضت نسبة العجز الي 58,3% مقارنة بالعام 1998م بسبب دخول البترول في قائمة الصادرات .

لقد شهدت معظم سنين الانقاذ علاقات دولية فاترة ومع المنظمات المالية الدولية والاقليمية نتيجة لسياسات الانقاذ المتطرفة وكان للمقاطعات الامريكية اثر كبير في هذه العزلة التي كسرتها الانقاذ بالاتجاة شرقاً نحو الصين وماليزيا وجاء استخراج البترول نتيجة لهذه العلاقات .الحكومة لديها علاقات وثيقة جداً مع دول الشرق , الصين وماليزيا والهند وعلاقات واتفاقات تجارية مع تركيا واندونيسيا وروسيا وايضا مع مصر بعد الغاء التعامل بالدولار الحسابي سنة 1994م .

الكوميسا :-

تكتل اقتصادي لدول شرق وجنوب افريقيا لتقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول الافريقية وهناك سلسلة من التخفيضات الجمركية وصلت الي 90% والمنطقة التي تضم الكوميسا يقدر عدد سكانها ب300 مليون نسمة والدول المشتركة 22 دولة .

تجارة الحدود :-

تعرف تجارة الحدود بتجارة المقايضة بين الولايات الحدودية وعددها 17 ولاية والدول المجاورة وهي تشمل دول ليبيا – مصر – تشاد – افريقيا الوسطي .

ويري حزب الامة في سبيل دعم التجارة الخارجية :-

1- اتخاذ سياسة خارجية مرنة للتمكن من عقد اتفاقيات تجارية مع كافة الدول .
2- حل مشكلة دارفور لتحاشي العزلة والمقاطعة الاقتصادية .
3- تنويع الصادرات وعدم الاعتماد علي البترول .
4- تنويع التعامل بالعملات المختلفة التحول للتعامل باليورو سبب خسارات للبلد وللبنوك .
5- الاستفادة من الاتفاقيات التي كنا جزءاً منها مثل (اتفاقية لومي) .
6- ان تقتصر تجارة الحدود علي الولايات الحدودية فقط والا تشمل سلع استراتيجية .
7- العمل علي وضع استراتيجية انتاجية للصادرات والتخلص من مبدأ الاعتماد علي تصدير فوائض الانتاج .
8- ضرورة التقيد بالمواصفات العالمية في سلع الصادر .
9- فتح الباب امام الاستثمارات الاجنبية والوطنية الراغبة في هذا المجال علي اساس المقدرة الفنية والمالية .
10- المشاركة في التجمعات الدولية التي تنظم التجارة الخارجية .

حادي عشر: الدين الخارجي

المقدمة :-

- تشكل مشكلة الدين الخارجي تحدياً يواجه مسيرة التنمية وسيرهق الاجيال القادمة باعبائه خاصة وقد فشلت مشروعات كثيرة مُولت بالقروض وكان يمكن ان تؤدي الي استدامة التنمية . وتشير البيانات المتوفرة الي تنامي الدين الخارجي بمعدل متسارع نتيجة لاسباب عديدة من اهمها شروط التمويل ثم العجز عن السداد في الاوقات المحددة .
- فقد كان الدين الخارجي في 31ديسمبر2003م حوالي 25,7 مليار دولار شكل الأصل منه 48% والفوائد 52% اما في 2007/12/31م فقد وصل الدين الخارجي الي حوالي 31,9 مليار دولار بنسبة 43,5% للاصل 56,5 للفوائد التعاقدية والتاخيرية . لقد تفاقم الدين الخارجي وعجزت الحكومة عن السداد ودخلت الانقاذ مع صندوق النقد الدولي في سلسلة من المشاكل حول الدين الخارجي فاعلن السودان دولة غير متعاونة في 1990م وتم تجميد عضوية السودان بالصندوق حتي 1999م وقد اضطرت الحكومة إزاء ذلك الي تنفيذ برامج مراقبة لاداء الاقتصاد والتزام السودان بشروط ذلك البرنامج .
- التداعيات السياسية ,عزلة نظام الانقاذ وممارساته حالت دون ايجاد معادلات موضوعية لاعفاء الديون وأدت الي رفع تكلفة الديون إستنزف بند سداد الدين الخارجي الكثير من الموارد وادي الفشل في السداد الي تعقيدات اقتصادية وسياسية وستلقي الازمة المالية هي الاخري ظلالاً كثيفة علي مستقبل حل مشكلة الديون الخارجية ولهذا يري حزب الامة ضرورة :-

1- اعادة النظر في استراتيجية الدولة في الاستدانة والإتفاق مع الأطراف الدائنة علي برمجة سداد مستطاعة .
2- ترتيب اوضاع البلاد السياسية وتطبيق أسس الحكم الراشد لقبول الجهات الدائنة بمطالب الإدارة السياسية بإعفاء الديون .
3- ترتيب الاوضاع الاقتصادية والمالية والادارية للوفاء بالتزامات الديون .
4- استخدام القروض في اغراضها التنموية .

ثاني عشر: برنامج الحزب للسياحة والآثار والتراث

المقدمة :-

لقد تنامي الاهتمام بالسياحة وبالاثار والتراث في العالم بصورة غير مسبوقة .
ويمتاز السودان بامكانيات سياحية هائلة ومتعددة ويتمتع بكافة انواع السياحة الثقافية – الحضرية – التاريخية – الدينية والطبيعية . ويتميز بخصوصية سياحية وآثارية وتراثية تعد اضافة حقيقية. وملموسة للموروث الحضاري الافريقي والعالمي. فقط يفتقد السودان تطوير هذه الامكانيات وتهيئتها والترويج عنها والاستفادة من عائداتها الاقتصادية .

- **لم تجد السياحة والآثار والتراث الاهتمام اللائق بها في السودان بسبب :-**

1- عدم توفر الارادة السياسية بسبب ضعف الوعي السياحي .
2- عدم اكتمال البنيات الاساسية للسياحة .
3- عدم توفر الدراسات والبحوث والمسوحات اللازمة وعدم وجود خرطة استثمارية سياحية .
4- توقف خطط التنمية في مجال الآثار والمتاحف .
5- انعدام الخدمات السياحية بالمواقع والمعسكرات السياحية .
6- توقف انشاء المكاتب الاقليمية للسياحة والآثار والتراث .
7- عدم تطوير مواقع آثارية وسياحية جديدة .
8- عدم وجود قانون يحمي التراث الشعبي .
9- الفشل في تحويل الموارد السياحية الهائلة الي منتوج سياحي متكامل .

- **وحزب الامة القومي إدراكاً منه للدور الوطني والإقتصادي والذي تلعبه السياحة والاثار والتراث سيعمل علي :-**

1- تامين قومية السياحة والآثار والتراث والاهتمام بالمتحف القومي مع تشجيع قيام مراكز سياحية في الولايات
2- انشاء مجلس اعلي للسياحة والتراث القومي يضم كافة المعنيين من ولايات ومصالح
3- مواصلة الدراسات والمسح السياحي والآثاري والتراثي بكافة ولايات السودان واصدار خريطة استثمارية سياحية .
4- تسهيل اجراءات دخول السائحين للسودان وتبسيط اجراءات الاقامة والتنقل وتقديم تسهيلات للنقل السياحي والفندقة ...الخ .
5- ادخال مواد السياحة والآثار والتراث في المدارس والجامعات وإنشاء كليات ومعاهد للسياحة .
6- تاهيل وتدريب الكوادر العاملة في مجال السياحة .
7- دعم اقتصاد السياحة بالسودان حسب الميزات النسبية للمناطق.
8- اقامة خدمات سياحية بالمواقع الآثرية من خدمات اقامة ومواصلات واتصالات وضيافة
9- تشجيع التنقيب عن الآثار بمنطقة النوبة والمناطق الاخري
10- الاهتمام باقامة المهرجانات السياحية علي مستوي العاصمة والاقاليم والاهتمام بالترويج السياحي في الداخل والخارج عن طريق السفارات والبعثات الدبلوماسية وعن طريق جمعيات الصداقة العالمية .
11- تشجيع قيام شراكات بين قطاع السياحة والآثار والتراث وقطاعات الفنادق والنقل والاتصالات ووكالات السفر والسياحة وهيئة النقل النهري لاجل تنشيط ودعم السياحة .
12- ايقاف التعدي علي المباني التراثية والآثار .

ثالثاً عشر: الخصخصة

المقدمة :-

هي تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والخدمي مقابل زيادة دور القطاع الخاص وكسر الاحتكار الخاص لانتاج السلع والخدمات. كان دور القطاع العام متعاظما في مرحلة من المراحل في الدول الغربية ونتيجة لفشل الدولة في إدارة المشروعات العامة في الغرب لتزايد نمو قدرات القطاع الخاص لتمكنه من تطبيق الوسائل الإدارية الحديثة لتمسكه بالأفكار والنظريات المؤيدة للحرية الاقتصادية، جاءت المناداة بخصخصة المشروعات العامة في الغرب، نجحت الخصخصة في أوروبا الغربية(مترو الأنفاق في انجلترا)، لكنها تعثرت في الدول النامية، نتيجة للتطبيقات الخاطئة وعدم الشفافية والفساد.

تأخذ الخصخصة أحد الأشكال الآتية:-

1. أسلوب التعاقد: مثل أعمال الإدارة والتشغيل لبعض المنشئات الحكومية يقوم بها القطاع الخاص.
2. البناء والتشغيل وتحويل الملكية B.O.T وتعني قيام المستثمر الأجنبي أو الوطني بتشييد بعض المشروعات الاستثمارية الحكومية الضخمة بموجب تعاقد مع الدولة يكفل له تشغيل هذه المشروعات الاستثمارية الحكومية الضخمة لمصلحته لفترة زمنية متفق عليها ثم يعاد المشروع بكامل هيئته للدولة.
3. بيع أصول المشروعات الحكومية: الخصخصة التي تمت للشركات والمؤسسات الحكومية كانت جزءا من سياسات برنامج التحرير الا قتصادي، تمت بلا شفافية شابتها شبهات كثيرة فقدت الدولة أصولا قيمة تم بيعها بأقل من قيمتها وفقدت مرافق استراتيجية هامة(الاتصالات- سودانير) وتشرد آلاف العاملين، ولم تدفع لهم الدولة مستحقاتهم المالية، ولم يتم استيعابهم في مواقع أخرى. باعت الانقاذ كل أصول الدولة السودانية المتوارثة من الحكم التركي، أراضي الدولة ومرافقها المميزة(النقل الميكانيكي- النقل النهري)، وباعت حتى المنازل الحكومية والاشلاقات التي كانت تأوي العاملين في مدن السودان المختلفة. الخصخصة التي تمت للمؤسسات والشركات لم تؤد لتحسين الأداء (مثال سودانير). ويجب أن تراجع سياسة الخصخصة لتقوم بدورها في دعم الاقتصاد ويجب الإلتزام بمعايير العدالة والشفافية.
4. ضرورة تصفية كل الشركات العامة وإخراج القوات النظامية (جيش-شرطة-أمن) من الإستثمار .

الباب السادس

الخدمة العامة

أ/ الخدمة المدنية

المقدمة :-

1. تقوم الخدمة المدنية بدور الإدارة التنفيذية التي تنظم شئون المجتمع لتحقيق اهداف بناء الامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق تأمين السلام والاستقرار ورغم ان الاستعمار قد عمد الي انشاء خدمة مدنية غير متوازنة ميزت اقاليم علي اخري وشرائح إجتماعية علي اخري , مما انتقص من قوميتها إلا ان دورها قد ظل هاما خطيرا في مسيرة البناء الوطني وتاريخ السودان .

لقد قضت الانظمة الشمولية علي ماتبقي من حياد وفعالية الخدمة المدنية خاصة نظام الانقاذ الذي عمد الي حزبنتها بصورة فاضحة فتدهورت الخدمة المدنية بصورة غير مسبوقة نتيجة ما يلي :-

- تسيس الخدمة المدنية وتطبيق مبداء الولاء السياسي قبل الكفاءة مما ادي الي ادخال عناصر غير جديرة والي هبوط المعنويات وضعف الحماس وتدني مستوي الاداء والتسيب والتهرب من المسئولية وسوء ادارة الوقت
- تفشي الرشوة والمحسوبية والفساد بسبب الضغوط الاقتصادية وتفشي الفقر والأفقار بسبب سياسات ممنهجة للتمكين .
- انعدام المساءلة والمراقبة والتقويم
- تدني المرتبات والاجور وعدم وفائها بادني متطلبات الحياة والإجحاف في شروط الخدمة عموما وبالمقارنة بمرتبات ومخصصات القوات النظامية والقطاع الخاص
- توقف التدريب الداخلي والخارجي للعاملين مما حد من تبادل الخبرات والتجارب واثراء الخدمة المدنية .
- عدم الالتزام بشروط ولوائح الخدمة المدنية عند الإختيار للخدمة .

وان حزب الامة القومي لتاريخ الخدمة المدنية وتثمينا لدورها الكبير والخطير سيعمل علي ما يلي :-

1- علي المستوي الاتحادي والولائي :

- استعادة هيبة ومكانة الخدمة المدنية وصياغة قوانينها ولوائحها لتنظم الاداء ومحاربة الفساد وتامين قوميتها وفعاليتها وحيدتها.
- اتباع نظام الكفاءة والجدارة عند التعيين والترقي واعادة كل المفصولين من الخدمة بدون وجه حق.
- تحسين المرتبات والاجور وشروط الخدمة بصورة عادلة ومنصفة واعادة النظر في الاستحقاقات لتتماشي مع ظروف الحياة بصورة دورية.
- تامين استقرار العاملين في الخدمة المدنية بلا تهديدات فصل تعسفي او لصالح عام وان تكون المساءلات وفق اجراءات اجراءات عادلة وبحيث يمنح العاملون الحق في إستيفاء كافة مراحل التظلم.
- تحديد وترسيخ العلاقة بين جهاز الخدمة المدنية والسياسين بحيث تؤدي الخدمة المدنية دورها القومي والوطني بلا تاثيرات حزبية او خدمة مصالح ضيقه.
- اعادة تنظيم هيكلة اجهزة الخدمة المدنية (وكافة اجهزة الدولة) وتوصيف الوظائف بحيث يحقق استقرار الهياكل من وزارات ومصالح وادارات وهيئات بصورة علمية ومدروسة .
- الاعتراف بدور النقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني واستصحابها عند التخطيط والتنفيذ والمراقبة.
- التميز القصدي المرحلي بحيث تكون الخدمة المدنية مدنية مرآة يجد فيها من لديهم شعور بالتهميش انفسهم.
- انصاف ارباب المعاشات من رجالات الخدمة المدنية واعادة النظر في فئات المعاشات والتامين الاجتماعي .
- ايلاء التدريب الداخلي والخارجي وفي داخل الخدمة كل اهتمام .

ب/ الخدمة النظامية :-

1* القوات المسلحة

المقدمة :-

ان واقع السودان السياسي والجغرافي بوجوده في قارة وجوارمضطربين يحتم عليه الالتفات لقواته المسلحة وإيلائها ما يتناسب مع هذا الواقع ومن دعم مادي مالي ومعنوي وبشري وذلك للإطلاع برسالتها التي ينبغي ان تحتضر فيما يلي :-

1- الدفاع عن الوطن وحدوده وترابه
2- حماية وصون الوحدة الوطنية
3- حماية الدستور والنظام الديمقراطي والحريات وحقوق الانسان
4- المساعدة في حفظ الامن الداخلي عند الضرورة

الهاجس الاثني الذي أورثه نظام الانقاذ (وقبله نظام مايو)والذي يصدر عن عقده عدم الشرعية ادي الي خلق اجهزة بمسميات نظامية عديدة تمظهرت في دولة بوليسية جعل همها امن النظام لا امن الدولة . ولهذا فقد بنيت علاقتها مع المواطن والجماعات علي الشك والتوجس والتربص وعلي "من ليس معي فهو ضدي"

لقد كيفت الاجهزة النظامية والقوات المسلحة علي هذا الاساس فنتج عنه تعدد في اجهزتها وتخلخل في انضباطها وتشريد وملاحقه لعناصرها وعدم واقعية في عقيدتها بغرض خدمة مشروع حضاري هلامي مما ادي الي تهديد مباشر لامن الوطن وتهديد مباشرة للوحدة الوطنية .

وحزب الامة القومي يري انطلاقا من دور القوات المسلحة التاريخي والوطني ان الحاجة قد اصبحت ماسه لمعالجة وتهيئة اوضاع قواتنا المسلحة واستعادة مكانتها القومية وهيبتها المعهودة ولتامين مهنيتها واحترفيتها وذلك :-

- بتاكيد قوميتها وتمثيلها لكافة مكونات الوطن
- تامين عقيدتها علي معاني الوطنية والهوية الجامعة وعلي الديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة
- حسن اختيار كافة عناصرها وتاهيلهم في الداخل والخارج لتكون عناصر عالية الكفاءة برفع قدراتها الدفاعية والفعالية
- التامين الداخلي للعدة والعتاد عن طريق تطوير التسليح الحربي الداخلي والخارجي عن طريق الاتفاقيات العسكرية
- تاكيد خضوعها دستورياً وقانوناً وممارسة للسلطة التنفيذية مع ايجاد معادلة لاستصحابها في العملية السياسية بصورة لاتخل بقوميتها وانضباطها
- تامين شروط خدمة مجزية وخدمة معاشية
- تامين دعمها معنويا وماديا وبشريا عن طريق الخدمة الوطنية
- تهيئتها لتلعب دورا تنمويا في اوقات السلم
- دعم المؤسسات الاكاديمية العسكرية ومواعين التدريب العسكري مع تطوير الدراسات والبحوث العسكرية وادخال مفاهيم حقوق الانسان
- دعم الترقية المعنوية لزرع معاني الوطنية والديمقراطية
- الاهتمام بقدامي المحاربين ومعاشيين القوات المسلحة ودعم تنظيماتهم والاستفادة من خبراتهم . واعادة المفصولين او تعويضهم بصورة مجزية
- مراجعة قوانين ولوائح القوات المسلحة لتاكيد وحماية رسالتها في كافة المعاني المذكورة

2* قوات الشرطة

المقدمة :-

لقوات الشرطة دور فاعل ومقدر في حماية الامن الداخلي وفي حراسة الارواح والممتلكات وفي منع وكشف الجريمة وفي تحقيق الامن الاجتماعي وفي زرع الطمانينه وتأمين الاستقرار. وتحت حكم الانقاذ لم تعد اجهزة الشرطة بعيدة عن التسيس والبرمجة فتمددت هي الاخري وتعددت لخدمة المشروع الحضاري الهلامي مما ادي الي شكوك البعض في قوميتها وحيادها بل صنفها البعض في خانة العداء والتحامل

لقد حشرت تحت اسم الشرطة الموحدة . جهات عديدة غير شرطية وتختلف عن الشرطة في رسالتها ومهامها وصـلاحيتها (الجمارك- السجون – الحياة البرية – الدفاع المدني) مما يستوجب مراجعة واعادة النظربصورة علمية وموضوعية في هذه العلاقات .

وحزب الامة القومي يري :-

- ضرورة تاكيد قومية وحيدة جهاز الشرطة وحسن اختيار عناصرها وتوفيرعدتها وعتادها
- مسئولية الشرطة التامة عن الامن الداخلي وحماية النظام الديمقراطي وحقوق الانسان
- حسم الجدل حول دور الشرطة القومية والولائية بصورة تؤمن فعالية دور الشرطة الخطيروالحساس وذلك عبر مؤتمر يستدعي الخبرات الاجنبية في مجال علاقات الحكم الفيدرالي
- دمج قوات الشرطة الشعبية وتوحيد المسئولية عن الامن الداخلي
- دعم مؤسسات تدريب وتاهيل الشرطي وادخال مفاهيم حقوق الانسان
- الاهتمام بعلاقات الشرطة العامة وتاكيد شعار الشرطة في خدمة الشعب
- العمل علي استقرار علاقات الوحدات التي ادمجت في الشرطة من جمارك وسجون وحياة برية ودفاع مدني بين خياري الخدمة المدنية او النظامية
- دعم التوجيه المعنوي وتكوين عقيدة وطنية ديمقراطية لقوات الشرطة
- انصاف المفصولين ورعاية المعاشيين
- ضمان شروط خدمة مجزية لقوات الشرطة والمعاشيين
- تطوير مفهوم الشرطة المجتمعية والاهتمام بالشرطة الفنية

3* الجمارك

المقدمة :-

الجمارك نظام قديم متجزر لتحقيق اهداف مالية واقتصادية واجتماعية وسيادية ولخدمة امن المجتمع . ويعتبر عائدات الجمارك من اهم مصادر الدخل القومي. والجمارك ذات طبيعة متفردة تجمع بين مهام مدنية واخري نظامية الامر الذي يستدعي وضعا استثنائيا يراعي هذه الطبيعة المتفردة ويعمل علي ضمان فعالية مرفقها في خدمة الاهداف المذكورة.

كما ان اوضاع العولمة وتحدياتها قد تفرض علي الجمارك مهام جديدة تستدعي تغييرا جوهريا في مهمة ودور الجمارك حيث سيتم التركيز علي الرقابة والحماية والرصد وعلي تسهيل حركة التجارة العالمية . الامر الذي قد يستوجب النظر في دمج بعض الوحدات الحكومية الاخري مثل هيئة الموانى البحرية لارتباطها الوثيق بحركة التجارة العالمية .

وبالنظر للطبيعة المتفردة للجمارك

وبالنظر للتحديات المتوقعة من جراء العولمة والمهام الجديدة التي قد تناط بالجمارك فان حزب الامة القومي يري ضرورة معالجة هذه الامور في مؤتمر قومي يضم اختصاصي الجمارك وهيئة الموانى البحرية واقتصاديين ...الخ للنظر في :-

1- المهام الجديدة المتوقعة بعد العولمة واتفاقية التجارة الدولية
2- وضعية الجمارك بين الخدمة المدنية والنظامية
3- امكانية خلق مفوضية تضم الجمارك وهيئة الموانى البحرية

4* السجون

المقدمة :-

ينبغي ان تكون الاستراتيجية التي تحكم السجون اصـلاحية قبل ان تكون عقابية وان تراعي حقوق السجين الانسانية بحيث تصان كرامته وادميته ويتطلب هذا :-

- إعادة النظر في لوائح السجون .
- حسن اختيار العاملين في ادارة السجون
- تدريب وتاهيل العاملين في مجال القانون وحقوق الانسان
- ترقية خدمة الباحثين الاجتماعيين والنفسانيين
- تهيئة السجون والمساجين للعب أدوراً تنموية وانتاجية والعمل علي اعادة ادماج السجناء في المجتمع

- الاهتمام بسجون النساء والاحداث وتاهيل اوضاع السجون

- **الحياة البرية**

المقدمة :-

تلعب دورا مقدرا في الحفاظ علي البيئة وعلي ثروة البلاد بحماية الحياة البرية ومنع التعديات عليها وصونها لتكون موردا سياحيا هاما . يجب تاهيل العاملين في حماية الحياة البرية وتدريبهم وتنسيق جهودهم مع الجهات الاخري ذات الصلة في المركز والولايات

- **الدفاع المدني**

المقدمة :-

ازاء تزايد الكوارث في البلاد من حرائق وسيول وفيضانات واوبئة "يتعدد ويتعاظم دور الدفاع المدني مما يستوجب "

- توفير وسائل رصد وانذار مبكر
- توفير كافة الامكانيات من اليات ومعدات ومعينات وكوادر بشرية مؤهلة ومدربة بشروط خدمة تتناسب مع المخاطر التي يتكبدونها
- جهاز تنسيق يضم كافة الجهات المعنية
- تحديد والمسئوليات والمهام بصورة واضحة لتفادي اي تضارب او تداخل
- وضع خطط وبرامج ومراشد للتعامل مع كافة انواع الكوارث
- توفير مخزون احتياطي واستراتيجي من المواد اللازمة والمعدات اللازمة لمعالجة الكوارث

- **جهاز الأمن الوطني "والاستخبارات"**

المقدمة :-

اصبح مفهوم الامن الوطني واجهزته ضحية لسوء استخدام الانظمة القمعية لها.فاصبحت ذات صورة سالبة لدي الكثيرين فهي صنو الظلم والبطش واهدار الحقوق .

لقد تعددت في عهد الانقاذ اجهزة الامن وجهاته وعمدت كلها للرصد والملاحقة والاعتقال والتعذيب انطلاقا من مفهوم ضيق للامن ومن هوس حوّل كل من ليس مع الانقاذ الي عدو ضدها يهدر دمه او تنتهك حرماته او يحارب في رزقه .

ان الاجهزة الامنية القوية مطلوبة لحماية الديمقراطية داخليا وامن الوطن خارجيا ولهذا:-

1- المطلوب قيام جهاز امن داخلي وخارجي مؤهل وقادرعلي الا يحول الي خصم وحكم فتكون مهمته جمع المعلومات الخاصة بامن الوطن والنظام الديمقراطي داخليا وخارجيا وتحليل هذه المعلومات والتوصيه بما يتخذ دون القيام بمهام تنفيذية .
2- يلحق هذا الجهاز باعلي سلطة تنفيذية في الدولة علي ان يسال برلمانياً
3- تتولي مهمة الامن كوادر تكون علي درجة من التاهيل الفني والاداري والاخلاقي
4- يزود الجهاز باحدث الاجهزة والمعدات اللازمة لاداء مهامه علي وجه دقيق
5- ضرورة تحسين صورة الجهاز والعاملين باعادة النظر في العاملين فيه من الحزبيين وتعيين الاكفاء وذوي الجدارة
6- ضرورة تحويل جهاز الامن من حفظ امن النظام والحاكمين الي حفظ امن الدولة والنظام الديمقراطي
7- يجب ان يصرف علي الامن بالقدر الذي يتناسب مع حجمه ومسئولياته .

- **الفصائل المسلحة**

الباب السابع

برنامج المجتمع المدني

المقدمة :-

المجتمع المدني هو "تلك الجماعات والهيئات والتنظيمات وحتي التجمعات العفوية الواقعة في الفضاء الواسع بين الاسرة والدولة والتي تستبطن قيماً مدنية وتستخدم اساليب المؤسسية في تحركاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو بهذا حاضنة ضخمة تختلف في درجة رسميتها واستقلاليتها وسلطتها".

ومع تعقد الحياة وتطورها وإنشغال الحكومات بقضايا كبري في السياسة والاقتصاد والامن مما ادي الي تراجع الدولة عن معالجة ومقابلة الكثير من الاحتياجات الاساسية ومع ازدياد وعي الجماهير باهمية المشاركة في احداث التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اصبحت الحاجة ملحة ومتزايدة لدور فاعل لمنظمات المجتمع المدني .

هذه المنظمات :

1- تلعب دوراً رائداً فهي الاكثر مرونة وتحرراً والاقل بيروقراطية في مقاربة القضايا ومعالجتها وفي حل المشاكل وتقديم المساعدات .

2- وتلعب دوراً تكميلياً عندما تتقاصر امكانيات الدولة او همه الحاكمين عن تلبية الاحتياجات الاساسية والاولويات الملحة وعندما تلتزم الحكومات بالادوار التقليدية .

3- وتلعب دوراً داعماً للجهود الرسمية في مختلف المجالات من ارشاد وتوعية وتثقيف ودراسات وبحوث فهي الاقدر علي التثقيف المدني بدعم وتشجيع المواطنين للالتزام بالشأن العام وتعزيز المواطنية وعلي مراقبة عمليات صنع السياسات والاداء العام .

4- وتعتبر منبراً لخدمة الدبلوماسية الشعبية بعملها علي تجاوز التعقيدات السياسية والدبلوماسية بين الحكومات والتركيز علي التعامل بين الشعوب .

5- ومنظمات المجتمع المدني تعتبر رافداً اساسياً للتنمية في المجتمع فهي تعمل علي توظيف القدرات والطاقات بشكل بناء .

6- تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً اساسياً في تدريب وتأهيل أعضائها وتنميتهم سياسياً ففي غياب هذه المؤسسات يصبح الحديث عن الديمقراطية والتحول الديمقراطي بلا فائدة خاصة وصنع القرارات علي مستوي قاعدي وأفقي أمثل لانه يعكس اهم عناصر التطبيق الديمقراطي ومنظمات المجتمع المدني تعتبر الاساس القوي الذي يمكن من فوقه بناء النظام الديمقراطي .

7- تساعد هذه المنظمات في تراكم راس المال الاجتماعي للفرد داخل وخارج المنظمة بتكثيف الروابط والعلاقات الاجتماعية واستثمارها وتوظيفها عند الازمات .

بإعتبار كل هذه المنطلقات يعمل حزب الامة القومي وانطلاقاً من تفهمه وإستيعابه للدور الكبير الرائد والتكميلي والداعم لمنظمات المجتمع المدني علي الاتي :-

1- توفير الجو الحر الديمقراطي لعمل المنظمات لتقوم بدورها في بناء وتعزيز السلام وتحقيق التنمية .

2- إحترام استقلالية منظمات المجتمع المدني .

3- دعم منظمات المجتمع المدني معنوياً ومادياً دون تمييز أو تحيز .

4- مراجعة التشريعات التي تنظم عمل منظمات المجتمع المدني لتطويرها لصالح هذه المنظمات مع ضرورة اشراك هذه المنظمات في صياغة هذه التشريعات .

5- العمل علي بناء جسور الثقة والتنسيق والتعاون بين هذه المنظمات والمجتمع الدولي .

6- دعم وتطوير الاجهزة القومية والولائية التي تشرف علي عمل منظمات المجتمع المدني .

7- يناء اسس لشراكات بناءة ومتقدمة مابين المجتمع المدني وصانعي السياسات .

الباب الثامن

الثقافة والآداب والفنون والرياضة

المقدمة :-

تلعب الثقافة والآداب والفنون والرياضة دوراً رائداً في تحقِيق وتمتِين الوحدة الوطنية والنسيج الإجتماعي وتنمِية الموارد البشرية وترقِيتها وتحسِين العلاقات مع الدُول المُجاورة والدُول الأخري .
كما تلعب دوراً هاماً ومؤثراً في مُحاربة العُنصُرية ونشر التسامُح والتواصل بين فئات المُجتمع والمركز والولايات وفتح المجال لِلولايات لتقوم بترقية الأداء .
لقد وظِفت الرياضة خاصة بواسطة النُظم الشمُولِية لتكون نشاطاً إنصرافياً يُبعد الجماهير عن مُتطلبات الحياة الحُرة والمُشارَكة العادِلة في السُلطة والثروة وبذا حُطِمت الرياضة .
فإن حِزب الأمة يُقدِم برنامِجَه المبني علي بناء الإنسان السُوداني بناءاً مُتكاملاً حتي يكون قادِراً علي بناء مُجتمع مُعافي ومُتطور.

1- يؤكِد الحِزب علي الإهتمام بالتنوع الثقافي الذي تتميز به البلاد وترقِيه كافة مَناحِيه خِدمةً للوطن الواحِد وبعثاً للتراث الشَعبي وترقِية للثقافات المختلفة .
2- الإهتمام بتنشيط العمل المسرحي والأدبي بدعم المسارح ورصد الميزانيات للإنتاج المسرحِي والأدبي وتطويره وتجويده
3- تشجِيع حركة التالِيف والكِتابة والنشر والأدب وإنشاء دُور مُتخصِصَة لها مُجهزة بشتي الوسائل الحديثة والإهتمام بها في المدارس والجامِعات والمُجتمع والمراكِز الثقافية مع تشجِيع المُبدِعِين في شتي مجالات الأدب والفن .
4- الإهتِمام بالطِباعة وتسهيل دِخول مُدخلاتِها والإهتمام بالسينما المُتجولة لنشر الوَعي الثقافي في المُجتمعَات الريفية والرعوية
5- دعم ثقافة الطِفل والمرأة وتأهيل المتاحِف دعماً للتنوع الثقافي ودعمها والسعي لإنشاء المتحف الشامل لإثراء التُراث الثقافي والإجتماعي والمِهني للمُجتمع مع نشر دُور للوثائق في كافة المُدن .
6- ضمان حقوق الملكية الفكرية في كافة المجالات .

الرياضة :-

المقدمة :-

يعمل الحِزب في هذا المجال مُهتدِياً بمقولة السيد رئيس الحِزب "أن الرياضة تمثل رُقي الشعوب ..والرياضة ليست لعباً.."

1- إيقاف السَطو علي الساحَات الشعبية الذي درج عليها النظام وتوظِيفها لِترقية أداء البنيات التحتية للإنسان السوداني وإيقاف التغول والسَطو علي ديمقراطية القوانين الرياضية ليُحقِق الحِزب مشروعاً رياضياً يُزِيل البُثور التي نبتت علي الجسم الرياضي وتسببت في تذبذب حالات الشعب الرياضية المختلفة وإختفاء الكثير منها .
2- الإهتمام المُتكامل والجاد بالرياضة المدرسية بتوفير مدرسين وتدريب المعلمين ومد المدارس بالمُعِدات المعينة .
3- وضع المناهج القادرة علي التربية الرياضية للناشئين والأشبال والفِرق الشعبية وبسط المناشط المختلفة والإهتمام بالتدريب والتحكيم والطب الرياضي .
4- عقد البروتوكولات الرياضية مع الدول الآخري لتبادل الخِبرات والمنافع .
5- الإهتمام برياضة المراة وتوفير معيناتها ووسائلها وإضافة النشاط الأنثوي للأندية .
6- الإستفادة من الميزات الطبيعية والجسمانية لابناء الأقاليم وتشجيع مبررات الرياضة التي تتناسب مع هذه الميزات (المصارعة في جبال النوبة والفروسية في دارفور).

وبهذا المنطلق يَدعُو حِزب الأمة لِمؤتمر رياضي لِرسم معالم الصحوه الرياضية المنشودة في ظِل التحول الدِيمُقراطِي وإزالة الفجوة بين العاصِمة والأقالِيم.

الباب التاسع

الشئون الدستورية والقانونية وحقوق الإنسان

المقدمة :-

في هذا الاطار يلتزم حزب الامة بالاتي :-

اولاً :-

جميع المواثيق الدولية الصادرة من منظمات الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان عامة وحقوق الفئات الخاصة مثل المراة , الطفل , كبار السن , وكذلك المواثيق الصادرة من المنظمات القارية والاقليمية .

ثانياً :-

تفعيل المواثيق والاتفاقيات الموقع والمصادق عليها من قبل حكومة السودان , والالتزام بالتوقيع والمصادقة علي أي وثيقة اخري لم ينضم اليها السودان بعد النظر فيها بواسطة الهيئة التشريعية المنتخبة .

ثالثاً :-

ان التزامنا بمواثيق حقوق الانسان لا يتعارض مع التزامن بالاديان السماوية وكريم المعتقدات وقيم المجتمع السوداني .

رابعاً :-

الاقرار الصحيح بان جميع وثائق حقوق الانسان وحقوق الفئات الخاصة الدولية هي جزء من دستور البلاد ولها نفس القوة والالتزام القانوني . والتاكد علي عدم تعارض أي نص دستوري او نص في قانون وطني مع هذه الوثائق .

خامساً :-

انفاذا لما سبق اعلاه فاننا نلتزم بايجاد وتفعيل الاليات التالية كوسائل لاشاعة وتعزيز ثقافة حقوق الانسان وتكريس الوعي العام بهذه الحقوق والتأكد من سلامة تطبيق الاجراءات الكفيلة بضمان صيانه هذه الحقوق والاليات هي :-

- تضمين المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية مادة تتعلق بحقوق الانسان واعتبارها من المواد الاساسية حتي ينمو النشء وهم علي علم ودراية بحقوق الانسان .
- رفع مستوي وعي المواطن بحقوقه الاساسية من خلال التوعيه المستمرة عبر اجهزة الاعلام المرئي والمسموع والمقروء ووسائل الاعلام المختلفة . لتكوين راي عام فاعل ومتنام باهمية حقوق الانسان وتبصير المواطن بإمكانية الضغط علي المشرعين بعدم تمرير أي تشريعات تنال او تنتقص من حقوق الانسان . والمراقبة الفاعلة للجهاز التنفيذي والتأكد من عدم قيامه بأيه ممارسة تنتهك حقوق الانسان .
- تضمين ثقافة حقوق الانسان لتصبح احد اساسيات التأهيل المهني للمشتغلين في أجهزة تطبيق القانون المختلفة والإداريين .
- تكوين هيئة قومية مستقلة لحقوق الإنسان لحماية ومراقبة والدفاع عن حقوق الإنسان في السودان .

سادساً :-

أن تضمن مواثيق حقوق الإنسان في إتفاقيات السلام .

سابعاً :-

تلتزم الاحزاب والمنظمات الموقعة علي وثيقة حقوق الانسان بما جاء فيها بإعتباره الحد الأدني المقبول للحقوق الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان , وتلتزم بتطبيق المعايير داخل الوثيقة وإنفاذها في حال تولي السلطة التنفيذية أو في حال المشاركة في المؤسسات التشريعية ومن خلال عضويتها .

المفوضية القومية لحقوق الإنسان :-

الإختصاصات والمسؤوليات :-

- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها .

- تقديم فتاوي وتوصيات ومقترحات وتقارير, علي اساس استشاري الي الحكومة او البرلمان او أي جهاز اخر مختص , سواء بناء علي طلب السلطات المعينة او بإستخدام حقها في الاستماع الي أي مسالة دون احالة من جهة اعلي . كما يجب للمفوضية القومية ان تقرر نشر هذه الفتاوي والتوصيات والتقارير والمقترحات علي الكافة .

مجال العمل :-

- مراجعة التشريعات الوطنية القائمة ومدي مطابقتها للشرعية الدولية لحقوق الانسان . وبصفة خاصة المواثيق والاعلانات الدولية التي صادقت عليها حكومة السودان والعمل علي تنفيذها بطريقه فعالة .
- تشجيع الحكومة علي التصديق علي الصكوك الدولية التي لم تنضم اليها بعد علي سبيل المثال لا الحصر : سيداو , العمال المهاجرين وأفراد اسرهم , الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب والإبادة الجماعية ...الخ .
- اعداد تقارير دورية عن اوضاع حقوق الانسان بوجه عام بالبلاد وكذلك عن مسائل اكثر تحديدا .
- المساهمة في اعداد التقارير الدورية التي ينبغي للدولة ان تقدمها الي هيئات ولجان الامم المتحدة وكذلك الي المنظمات الاقليمية تنفيذا لالتزاماتها التعاهدية . وعند الاقتضاء إبداء الراي في هذا الشأن مع احترام استقلالها والمساهمة في إعداد التقارير الموازية التي تعدها منظمات المجتمع المدني.
- استدعاء نظر الحكومة السودانية الي حالات انتهاك حقوق الانسان في أي جزء من البلد وتقديم مقترحات اليها تتعلق بمبادرات رامية الي وضع حد لهذه الحالات , وعند الاقتضاء إبداء الراي بشأن موقف الحكومة وردود فعلها .
- التعاون مع الامم المتحدة وجميع المؤسسات الاخري في منظومة الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية والهيئات الاقليمية المشابهة المختصة بمجالات تعزيز حقوق الانسان وحمايتها .
- تثقيف الراي العام السوداني وتعزيز الوعي بحقوق الانسان واحترامها والمساهمة في اعداد البرامج المتعلقة بالتعليم والبحوث المتصلة بحقوق الانسان والمشاركة في تنفيذها في المدارس والجامعات .
- توفير المعلومات عن حقوق الانسان بالبلاد .
- تلقي وبحث الشكاوي المتعلقة بحالات فردية .

المحكمة الجنائية الدولية

المقدمة :-

تيقي فكرة العدالة الدولية ضرورة حتمية لانقاذ الشعوب المقهورة والتي عانت من القطائع والانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الانسان ان يظل تحقيق العدالة والردع لمثل هذه التجاوزات والموازنة بين ضرورات الاستقرار ومتطلبات العدالة أمراً حتمياً . لذا فان حزب الامة

1- تأييد الحزب للقرار 1593 الصادر من مجلس الأمن الدولي والذي آحال ما يجري في دارفور الي المحكمة الجنائية الدولية .
2- ضرورة موائمة القانون الجنائي السوداني مع القانون الانساني الدولي .
3- ضرورة التصديق علي ميثاق روما الاساسي المنشء للمحكمة الجنائية الدولية .

الراي حول الدستور الانتقالي والقوانين

1- مراجعة الدستورالانتقالي لسنة2005م المؤسس علي اتفاقية السلام الشامل . بما يحقق اهداف الجميع في اطار الوحدة الوطنية والتحول الديمقراطي ' فضلا عن اعادة النظر في جميع القوانين السارية التي تتناقض مع مبادئ ومعايير الشرعية الدولية , وصوغ تشريعات جديدة تكفل تلك الغايات .
2- مراجعة ما ورد في النصوص المتعلقة بمصادر التشريع التي تميز بين المواطنين علي اساس ديني , خاصة تلك المعنية بالعاصمة القومية وتأمين حقوق غير المسلمين في الولايات الشمالية خارج العاصمة القومية والولايات الجنوبية

3- تضـمين الاهداف المتعلقة بالتنمية الاقتصـادية في القضـاء علي الفقركحقوق للانسـان ملزمـة للدولة .

4- ضرورة اجتهاد علماء الدين والاجتماع والسياسة لوضع تشريعات تواكب الظروف الاقتصادية والاجتماعية في القوانين السارية مع التزامات البلادنحو المواثيق الدولية المعنية بحقوق الانسان والتي صـادق عليها السودان فيما يخص اوضـاع المراة والطفل وحرية العقيدة والعقوبات الجنائية والحدية وغير الحدية , مع مراعاة حقوق غير المسلمين في جميع الاحوال

5- اعادة النظر في عبارات وفقا للقانون وفقا لما يحدده القانون وغيرها من العبارات التي زيلت بها نصـوص بعض الحقوق فب الدستور الانتقالي لحماية الحقوق الدستورية من التقييد بما يرد في التشريعات .وضمان ان تنحصر تلك العبارات علي تنظيم ممارسة الحق وليس الانتقاص من اصله

6- كما انه ليس هناكمبرر في الاشارة الي اعتبار مايهدر"اقتصاد" البلاد ضمن حالات الطوارئ الاسـتثنائية التي تجـيز تقيد الحقوق والحريـات كمـا ان المـادة "1"مـن الدسـتورالانتقالي لسـنة 2005م والتي تجيز بعض الحقوق الحريات حالات الطوارئ . ينبغي ان تتضـمن الحقوق الاخري غير القابلة للانتقـاص الواردة فـي المـادة "4" من العهد الدولي الخـاص بالحقوق المدنية والسياسـية(عـدم رجعية القوانين والعقوبات,حظرالسجن لعدم الوفاء بالتزام تعاقدي ,الاعتراف بالشخصـية القانونية ...,, وحرية الفكر والوجدان والدين.

7- التاكيدعلي الاستقلال الكامل للقضـاء وعدم التدخل في اعماله والالتزام بتنفيذ احكامه واوامره علي معايير الكفاءة والنزاهة والخبرة وعدم الانتماء السياسي في اعادة تقويم القضـاة العاملين واعادة تعيين المفصـوليين تعسفيا.

8- ضـرورة تاسيس مفوضـية حقوق الانسان المستقلة وفق "مبادئ باريس" لسنة 1991م وكذلك المفوضية القومية للخدمة القضائية والمفوضية القومية للخدمة المدنية , والمفوضية القومية للانتخابات , وديوان المظالم وان تتوفر لها الاستقلالية التامة والموارد البشرية

9- التاكيد علي مراجعـة المشـاركة لتشـمل الفئـات السياسـية والمجتمعيـة سـوا ء كـان فـي مرحلة الاعداد او التكوين

10- ازالة التناقض بين ما ورد في الدستور وما اقرته المواثيق في تطبيق عدم التمييز

11- التاكيد علي ضرورة مصادقة السودان علي الاتفاقيات الدولية سواء تلك التي قام بالتوقيع عليها او التي لم يوقع عليها وبالاخص اتفاقية مناهضة جميع اشكال التميز ضد المراة

12- ضرورة ان تكون عضوية اللجان الوطنية لحقوق الانسان من اختصاصين في مختلف مجالات حقوق الانسـان يمثلون قطاعـات المجتمـع المختلفة في القانون والعلوم الاجتماعية , شـريطة ان يكونوا مستقلين عن السلطة التنفيذية , مع جواز حضـور الجهات الرسمية لاجتماعـات الهيئة بصـفة مراقبين ولايحق لهم المشاركة في صنع القرارات مع ضمان استقلاليتها ومواردها البشرية ومقارها

التوصيات علي العدالة الانتقالية :-

- وهـي مصـطلح توافق عليه المجتمـع الدولي للقيام بمـا يلزم في مجـال حقوق الانسـان عقب انتهاء النزاعات المسلحة الداخلية او تغيير الانظمة الشمولية وتحقيق السلام والتحول الديمقراطي في اطـار سيادة حكم القانون . وعليه فانه يجب تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية مـع الاخذ في الاعتبار تجـارب الدول الاخـري منهـا جنوب افريقيا, المغرب , سيراليون, تيمور الشرقية وبعض دول امريكـا اللاتينية ويتوجب تكوين لجان لكشف ورصد وتسجيل الحقيقة, بما في ذلك لقاءات اعلامية علنية يقرفيها المتهمون بارتكـاب جرائمهم طلبا للعفو,ومقابلات مـع الضـحـايا يسـردون فيهـا ماعـانوه من انتهاكـات وتعديلات في القوانين والمؤسسات, واقالة اعداد من المسؤلين في الخدمة العامة للاشتباه في تورطهم في التجاوزات فضلا عن برامج لاعادة تاهيل الضحايا طبيا ونفسيا, وتعويضـهم وذويهم ماديا

- كما نوصـي بعدم الاخذ سياسـة"عفا الله عما سلف"خاصـة اذا نظرنا الي بنود اتفاقية السلام الشامل والي الدستور الانتقالي انهما لايعرضان الي فقرة المسالة سوى بنص عام يرد في المادة 121فتقول "تبتدر الدولة عملية شـاملة للمصـالحة الوطنية وتضـميد الجراح من اجل تحقيق التوافق الوطـني والتعايش السلمي بين جميع السـودانيين. اما اتفاقية السـلام فتقر نفس المبدأ في المادة 107من

برتوكول قسمة السلطة فتترك لحكومة الوحدة الوطنية تحديد اشكال واليات تحقق ذلك التوافق وعلي القوي السياسية ومؤسسات المجتمع المدني كافة ان تقوم بواجبها في التعبئة ومواجهة السلطات لاحقاق مبادئ العدالة وسيادة حكم القانون. مع الوضع في الاعتباران الافراد والضحايا الذين وقع عليهم الغبن وعانوا من الانتهاكات, ليس هناك من قانون او قرار سياسي يمكن حرمانهم من التقاضي والانتصاف لحقوقهملاالمشروعة وهذا يتطلب بناء قضاء نزيه ومستقل.

وفي مجال القانون الدولي الانساني يعمل حزب الامة القومي علي الاتي :-

- تطبيق القانون الدولي الانساني في السودان واتخاذ كافة التدابيراللازمة لذلك
- توفير الحماية والضمانات والمساعدات اللازمة للضحايا والممتلكات
- تحقيق التنسيق والتعاون بين كافة الاجهزة العاملة في مجال انفاذ القانون الدولي وبينها وبين المنظمات الاقليمية والدولية
- نشر القانون الدولي الانساني علي نطاق مناهج التعليم والكليات النظامية وتنوير المواطنين بمفاهيمه
- اجراء المواءمة اللازمة بين القانون الدولي وبين التشريعات الوطنية
- المصادقة علي كل اتفاقيات وبروتوكولات القانون الدولي الانساني
- اعادة تكوين اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني لتامين قوميتها وتمثيلها ولتامين استقلاليتها ولابتعادها عن قبضة النظام والصفة الرسمية مع ضرورة اشراك المواطنين في مناطق النزاعات في عضوية اللجنة .

الباب العاشر

الإعلام و الإتصالات

أولاً الإعلام :

الأجهزة الإعلامية السودانية تتمثل في : الإذاعة - التلفزيون - الصحافة - المواقع علي الانترنت – وبعض الوكالات والمنظمات الإعلامية .

الإعلام في النظم الديمقراطية والشمولية :

الإعلام سلطة لانه ضوء كاشف علي ممارسات الأجهزة الرسمية والمنظمات الحزبية والمجتمعية وأدوات العمل الثقافي والرياضي . . انه يخبر بما يدور ويحلل ويتوقع , ويشير للانجازات كما ينبه للمؤامرات أو الصفقات اللاخلاقية .. إنها سلطة تحيا بالحرية وتحييها , وتموت بالشمولية وتميتها . لذلك تزدهر أجهزة الإعلام في العهود الديمقراطية وتضمر لتكون مجرد أبواق للنظام في الاوتقراطية . وكأي حرية لابد لها من سقف(هوسقف الثوابت الوطنية) فان تجاوز ذلك السقف يضر بالحرية ذاتها . هذا ماحدث في الديمقراطية الثالثة حيث قامت الحكومة برفع يدها عن مؤسستي (الصحافة والأيام) الصحيفتين الرسميتين , وتزامن ذلك مع استثمار الجبهة الإسلامية القومية الكبير في قطاع الإعلام ممولا بدعم خارجي من المنظمات الإسلامية, ففتح الباب أمام صحافة أضرت بالديمقراطية وروجت للشائعات وسممت الجو في الديمقراطية الثالثة ممهدة للانقلاب الذي قامت به الجبهة الإسلامية . تلك الصحافة استمرت في بعض رموزها لما بعد عهد الإنقاذ .

وبالإضافة إلي ثقافة هدم المثال الديمقراطي بكافة وسائل الهمز واللمز والتدليس , فقد أغلقت الإنقاذ في أول عهدها الصحف الوطنية وأصدرت صحيفتي "السودان الحديث" و"الانقاذالوطني" اللتان مثلتا دركاً في العمل الصحفي وانفض من حولهما القراء .

ومع زيادة هامش الحرية في أواخر التسعينات سمح للكثير من الصحف بإعادة صدورها ولصحف جديدة بالصدور . وقد أحسنت الصحافة السودانية استقلال هامش الحرية وان كانت لا زالت تعاني من :

- القيود ومخاطر الإيقاف للصحف والصحفيين حين تجاوز المقياس الأمني القهري للحرية .

- المشاكل الفنية في التحرير وجودة الطباعة . ومشاكل ضعف التحرير في المادة المقدمة وفي التصحيح اللغوي .
- مشاكل التمويل وتتعلق بها مشاكل ضعف التوزيع يرجع ذلك لعدة أسباب منها زيادة حدة الفقر لدي المواطن السوداني .
- الصحف والنشرات الإعلامية تصدر غالباً من المركز وهنالك شبه غياب لصحافة الولايات .
- انحصار الرسالة الإعلامية نفسها في مشاكل المركز وعدم الاعتبار الكافي للولايات وقضاياها .
- الكثير من الصحف والصحفيين يروجون لثقافة تضاد الديمقراطية . وبعض الرسالة الصحفية مروجة لثقافة الحرب والاستعلاء الثقافي .
- اختفاء الكثير من المجلات والدوريات أو تقلصها . ينطبق ذلك بصورة كبيرة علي مجلة الطفل .

أما بالنسبة للإذاعة والتلفزيون فقد عاني هذان الجهازان من التسلط الشمولي بدرجة كبيرة : تشريد وفصل الكفاءات إحلال الكوادر المالية غير المدربة . ضعف الرسالة الإعلامية . سيادة خطاب إعلامي انكفائي . وعدائي كما في برنامج"في ساحات الفداء" . التضييق الاقصي والرقابة الشديدة علي كل مادة مبثوثة . تركيز المادة الثقافية علي ثقافة المركز برؤية أحادية منكفئة يمثلها خطاب الجبهة القومية والمؤتمر الوطني الحزب الحاكم الذي خلفها . طغيان المادة الدينية الإسلامية المنكفئة في برامج الفتاوى والقضايا الإسلامية ... هذا علاوة علي تخلف في التلفزيون والإذاعة الولائيتين , وانحصار المادة المقدمة – أو تكاد – في الأجهزة القومية علي المركز وقضاياه , وشبه غياب للرسالة الإعلامية الولائية .

الإذاعة والتلفزيون لا زالتا تحت القيد الشمولي لم تدركهما الحرية النسبية التي أدركت العمل الصحفي , ولا الحرية الأقل في العمل الحزبي .

البرنامج الإعلامي :

اولاً : الإعلام يتداخل مع الثقافة ومع أن تعبير (الثقافة والإعلام) أطلق علي كثير من الوزارات , فان الربط محصور في الاسم وليس في الفعل . ينبغي أن يعبر الإعلام بكل وسائله المعرفية والتعليمية والأدبية والفنية والترفيهية عن الاستراتيجية الثقافية (الميثاق الثقافي) .

ثانياً : تعبر أجهزة الإعلام عن الوحدة والتنوع الثقافي في البلاد بصورة متوازنة .

ثالثاً : تخدم الأجهزة الإعلامية الثوابت الوطنية (الواردة في باب البطاقة الفكرية) فترفد الوحدة الطوعية – السلام – التنمية – السيادة الوطنية – الشرعية الدستورية – حقوق الإنسان – العلاقات الخارجية المتوازنة ..الخ .

رابعاً : يتاح للأجهزة الإعلامية الحرية حتي تقوم بمسئوليتها المقدسة .

خامساً : ضرورة كتابة ميثاق صحفي لضبط الرسالة الصحفية بحيث لا تضر بالثوابت القومية (الواردة في البطاقة الفكرية) ..الميثاق الصحافي المقترح وارد في باب (الديمقراطية المستدامة) .

سادساً : يكون هيكل الإعلام نفسه متوازناً بين المركزية واللامركزية . ينطبق هذا علي الإذاعة والتلفزيون والصحف .

سابعاً : ترقية تأهيل الأجهزة الإعلامية المختلفة المرئية والمسموعة والمقرؤة وتأهيلها لتناول ذلك بصورة تسمح بترويجه محلياً وعالمياً وتوفير التقنية المتقدمة لها .

ثامناً : يوجه الإعلام للتنمية خاصة الإعلام الولائي لتنمية الريف . والإعلام الخارجي للتعريف بفرص الاستثمار للتنمية في السودان .

تاسعاً : يخدم الإعلام الديمقراطية وحقوق الإنسان ويوجه للدعوة لأقلمة منجزات الحداثة , ولنقض دعايات الديكتاتوريين المغرضة .

ثانياً : الإتصالات

- تعد الاتصالات من أهم وأخطر البنيات التحتية للبلاد بصفة عامة وللبلاد النامية بصفة خاصة .

- هدفها الأول اقتصادي حيث توفر الاتصالات وتحجم المصروفات بصورة كبيرة ويتم تسهيل العمليات التجارية والاقتصادية . وتقدم الاتصالات خدمات إجتماعية وتواصل جلية .
- ومن أهدافها أيضاً المحافظة على حفظ الأمن والسيطرة على الجريمة.
- وتستغلها الجيوش في معاركها.
- وهي الناقل المباشر للإذاعة المسموعة والمرئية والمقروءة.
- وهي الآن الأداة المباشرة للتعليم عن بعد ولربط الجامعات محلياً وعالمياً.
- هي الآن الناقل الأصيل للنشاط الطبي عالمياً.
- وتساهم الاتصالات بصورة مباشرة ومتنامية في إدارة الوزارات ومؤسسات الدولة والشركات العامة والخاصة.
- وفي ضبط حركة الطيران والمطارات.

لقد نجحت الانقاذ في حفز الاستثمار في قطاع الاتصالات فاحدثت تحولات جذرية في هذا المجال لكنها إحتكرت صناعة الاتصالات لكوادرها وشركائها الامر الذي صبغها هي الاخري بصبغة الحزبية الضيقة .

السودان كقطر مترامي الاطراف أحوج ما يكون للتوسع في هذا المجال حتي يربط بين أطرافه المتباعدة ويساهم في نشر الوعي في كل مجالات الحياة ولتحقيق الاهداف المذكورة . وعليه يري حزب الامة :-

1- فتح التنافس في مجال الاتصالات لدعم خدمات الاتصال وتوسيع نطاقه وتخفيض اسعاره .
2- ضرورة أن يتم تدريب الكوادر وتأهيلها تأهيلاً أكاديمياً وعملياً عالياً .
3- حث القطاع الخاص وتشجيعه وفتح المجال للشركات الخاصة الوطنية وإتباع نهج التنافس الشريف بين الشركات .
4- البريد كان يوماً ما من أقوي سبل الاتصلات في السودان. إلا أن إدارته تدهورت بعد أن فقدت الدعم المالي وسحبت منها بعض الايرادات ولم تتبع وسائل اخري لجلب الايرادات.

فقد تم اغلاق معظم مكاتب البريد بالمدن الريفية والقري وهي أحوج ما تكون لخدمات البريد.

وعليه يجب اعادة تاهيل البريد بالاستفادة من الطرق البرية التي أنشئت حديثاً وقد إمتدت إلي أماكن بعيدة بالبلاد. يمكن ان تعاد هيبة البريد وذلك بجلب عربات البريد المعروفة عالمياً وتأمينها تأميناً كاملاً لتوصيل ما تحمل لأقصي بقاع السودان.

5- الراديو هو سيلة اتصالات مؤثرة في بلد كالسودان بهذه المساحة الشاسعة بالاضافة إلي ارتفاع نسبة الامية . لهذا فإن للراديو في هذه الناحية أثر فعال.وعليه يجب إنشأ عدد من المحطات الاذاعية المتخصصة في التعليم والاقتصاد والرياضة والفنون والاداب وتخصيص موجات بث معينة في ساعات معلومة .
6- يتم تشجيع شركات الاتصالات للاسهام في تقديم الخدمات للمواطنين ودعم الاعمال الخيرية بخصم المبالغ التي توظف لذلك عند حساب الضرائب والزكاة .
7- التوقف عن استخدام تقنية الاتصالات في اعمال التجسس علي المواطنين .
8- فك الاحتكار في مجال الاتصالات المختلفة مع تشجيع الشركات الوطنية .
9- توطين التكنولوجيا العالمية (Hitch)وتوفيرها للمواطنين والمؤسسات التعليمية والتجارية والعلاجية باجر مناسب.
10- إعادة النظر في القانون الاعلي للاتصالات بما يحقق تفعيل دوره وفق المواصفات العالمية .
11- تحديث شبكة الاتصالات الهاتفية بتطبيق نظام(ISDN)ونظام(VDIT)في خط واحد ليقدم خدمة عالية الجودة وبأسعار معقولة .
12- تطوير بنية معلوماتية وطنية موحدة (المركز القومي للمعلومات).
13- تأهيل ورعاية خدمة البريد والبرق لتغطية الأماكن النائية.
14- تشجيع التنافس الحر للشركات بما يقلل التكلفة لصالح المواطن.

الباب الحادي عشر

العلاقات الخارجية

المقدمة :-

1- السياسة الخارجية :-

1-1- تعتبر السياسة الخارجية للدول المختلفة إمتداداً لسياساتها الداخلية واوضاعها الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والامنية , وموقعها الجغرافي , واهميتها الاستراتيجية , ودورها في محيطها الاقليمي ومحيطها الدولي .

2-1- تعتبر السياسة الخارجية كذلك الوسيلة التي تحقق بها الدول المختلفة مصالحها السياسية , والاقتصادية , والعسكرية , والتكنولوجية والبيئية وغيرها .

3-1- تفرض الاعتبارات المذكورة أعلاه علي بلادنا إبتداءً وضع اسس قويمة لعلاقتها الاقليمية والدولية وفق الاسس والمبادئ التي تحقق القدر الاكبر لها في التنمية والامن مع مراعاة انتماءاتها الحضارية والتاريخية والتداخل القبلي مع الدول الاخري واعطاء الاعتبار الخاص للدول المشتركة معها في المصالح الحيوية .

2- واقع السياسة الخارجية السودانية :-

1-2- اخرجت الانتفاضة الشعبية وحكومة الديمقراطية الثالثة السودان من العزلة الشديدة التي قيدت حكم مايو في فترته الاخيرة , وارتادت السياسة الخارجية السودانية آفاقاً رحبة إبتداء من بعض دول الجوار الافريقي التي كانت تتوجس من التوجه الاسلامي الراديكالي لنميري ومرورا بليبيا وبعض الدول العربية في منطقة الخليج وعلي راسها المملكة العربية السعودية ومرورا ببعض الدول الاوربية وحتي الولايات المتحدة وكندا والكثير من منظمات التمويل الدولية وعلي راسيها صندوق النقد الدولي وبعض الصناديق العربية .

2-2- نجحت الحكومة المنتخبة الي حد ما في تسويق التوجه الديمقراطي للسودان وكان اعتقاد الكثيرين ان الانطلاقة الديمقراطية التي قضت علي الحكم العسكري في السودان ستجتاح القارة الافريقية التي كانت تعيش تحت وطاة الحكام المعروفين بالاستبداد وحكم الفرد والفساد ورغم تحفظ البعض علي توجهات الحكومة الديمقراطية الخاصة فيما يتعلق بعلاقتها مع ايران فان العامل الديمقراطي كان حاسما في ان تفتح دول اوربية عديدة ابوابها للحكومة المنتخبة خاصة في ايطاليا وفرنسا والمانية والي حد ما بريطانيا وكذلك اليابان وكندا .

3-2- احدث انقلاب الانقاذ في 30 يونيو 1989م زلزالا في العلاقات الخارجية السودانية وكان الدمار الذي لحق بالسودان في الداخل والخارج والمجزرة التي لحقت بالدبلوماسية السودانية . ساد التخطيط في العلاقات الخارجية علي عهد الانقاذ التخبط وعدم المسئولية بدءا بموقفه الغريب من تاييد غزو صدام للكويت وتكوين المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي كمنبر راديكالي ضد الشرعية الدولية ثم فتح الحدود السودانية امام المطرودين من بلادهم والمطاردين من حكوماتهم حتي غدت الخرطوم بؤرة لتجمع الافغان العرب ةادت سياستهم الخرقاء الي تدهور العلاقات الثنائية مع اريتريا ويوغندا واثيوبيا وتشاد ومصر والمملكة العربية السعودية وغيرها .

4-2- تعدي الانقاذيون علي كل القيم والموروثات في العلاقات الدولية وتحدوا المنظمات الدولية والامم المتحدة بشكل خاص فكان ان غدا السودان هدفا لادانات المنظمات المكررة(التابعة لها مثل مجلس الامن الذي بدأ في اصدار الادانات والقرارات المتصلة بالسودان مثل قراراته رقم 1044و1054و1070) وضم السودان لقائمة وزارة الخارجية الامريكية الخاصة بالدول الراعية للارهاب ووصم بالارهاب وتصديره وزعزعه استقرار الدول المجاورة وتوالت عليه قرارات الادانة من المفوضية السامية لحقوق الانسان نسبة لسجله المخزي في هذا المجال .

5-2- رغم التنازلات التي قدمها النظام القائم في بعض اوجه التعامل مع بعض الدول خاصة بعض دول الجوار لدرجة السماح لوكالة المخابرات المركزية الامريكية بالتفتيش والمراقبة. يظل التعاون الخارجي له قاصراً ومحدود الاثر ولا يزال السودان منبوذاً من الجميع الامر الذي يعني بالضرورة

تغيير التوجه الحالي للسياسة الخارجية السودانية الي وجهة جديدة تلفظ الاسس التي قامت عليها منذ يونيو 1989م .

3- ومن هذا المنطلق يري حزب الامة القومي ان تكون ملامح السياسة الاقليمية للسودان علي النحو التالي :-

3-1- تبني علي سيادة مبدأ حسن الجوار واحترام سيادة دول الجوار والاقليم والالتزام الصارم بسياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية للآخرين وبناء العلاقات الثنائية والاقليمية علي التعاون البناء والمصلحة المشتركة .

3-2- الالتزام بحل النزاعات والخلافات بالوسائل السلمية والقبول بمبدأ التحكيم القاري والدولي .

3-3- ضرورة لعب الدور التوفيقي مع التزام الحياد في حالة نشوب أي نزاع بين دول الجوار والسعي الي نزع فتيل النزاعات وحتي الدخول في حوار متعدد الجوانب لمنع حدوث ما يعكر صفو العلاقات فيما بين الدول المجاورة .

3-4- تنمية عناصر الانتماء والتعاون الافريقي والعربي والاسلامي للسودان وسلامته دون إغفال الدول الاخري .

3-5- تفعيل دور جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي .

3-6- اعادة النظر في المنظمات الاقليمية التي ينتمي لها السودان من اجل تفعيل دورها في مجالات التنمية والتعاون بين دول المنطقة مثل الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية(ايقاد)والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا)وهيئة مكافحة الجراد الصحراوي لشرق افريقيا وغيرها .

3-7- الاهتمام بمسالة مياه النيل مع ضرورة التعاون والتنسيق بين دول حوض النيل .

4- وفي السياسة الدولية يري حزب الامة القومي الاتي :-

4-1- تعيش السياسة الخارجية للسودان مع دول المناطق الجغرافية الاخري غربة حقيقة رغم ما تحاول الحكومة الحالية ادعائه حيث ان علاقاتها مع غالبية الدول لا تتعدي التبادل الدبلوماسي الا اذا استثنينا الصين (لاعتبارات اقتصادية) وروسيا (لاعتبارات تجارية عسكرية) والهند(لاعتبارات التنافس غير المتكافي مع الصين) .

4-2- علي الاطار الاسيوي يفتح باب التعاون الاستثماري والاقتصادي والتجاري الجدي مع دول اسيا(البعيدة والقريبة) دون اقصاء لاي فرع .

4-3- علي الاطار الاوروبي نري تحسين العلاقات مع الاتحاد الاوروبي الذي صار ذا وزن وثقل مالي وصناعي وسياسي وتجاري واقتصادي ينافس الولايات المتحدة في القروض والعون الفني والمالي الذي يقدمه للدول النامية ونحن نري الاثر الكبير لدول الاتحاد الاوروبي في المحافل الدولية واثره في مجريات الاحداث في المنطقة وخير مثال لذلك اهتمامهم بمشكلة دارفور .

4-4- علي اطار الولايات المتحدة تأرجحت سياسات الدول الصغيرة نحو الولايات المتحدة بين التبعية والعداء وكلاهما يؤديان الي التفريط في المصالح الوطنية . يجب التعامل مع الولايات المتحدة لثقل وزنها الاستراتيجي والاقتصادي الفريد في العالم ولابد من التعامل الايجابي معها لتحقيق المصالح الوطنية .. ونتطلع الي ان نقوم بدور مقدر ونقدر الجهود الدولية في التنمية واعادة تاهيل المناطق التي تاثرت بالحرب والنزاعات ولتحقيق التنمية عموماً .

4-5- من المهم ايضاً اقامة العلاقات علي الاحترام المتبادل مع مراعاة مصالح السودان العليا مع بعض الدول الهامة مثل روسيا الاتحادية وكندا واستراليا لاهميتها السياسية والاقتصادية والعسكرية .

4-6- علي الاطار اللاتيني ضرورة إيلاء هذه المنطقة اهتماماً خاصاً علمنا باننا أهملنا هذه المنطقة منذ فجر الاستقلال .

5- ملامح سياسة السودان نحو الامم المتحدة ومنظماتها :-

5-1- تبني العلاقات مع المجتمع الدولي علي اساس دعم الشرعية الدولية وفق المواثيق والاتفاقيات الدولية . حيث ان صحة النظام الدولي وعافيته يعتمدان علي تجاوز ذهنية المواجهة او الصدام علي ان

يسير ذلك يدا بيد مع دعوات إصلاح المنظمة الدولية لتمكينها من انهاء بؤر الصراعات الملتهبة وجعلها قادرةعلي فرض السياسات الدولية الراشدة .
5-2- يتطلب كل ذلك ان يتعهد السودان بتنفيذ القرارات التي تصدر عن هذه المؤسسات ويشارك بفاعلية في الوصول اليها .

6- ملامح سياسة السودان نحو التعاون الاقتصادي الدولي :-

6-1- يجب ان تسعي سياسة السودان الخارجية الي تعبئة الجهد الاقتصادي الدولي من اجل التنمية بتوفير التمويل اللازم عبر المؤسسات والتكتلات والتمويل الثنائي .
6-2- يتطلب جذب الاستثمار اقامة السلام وبناء الديمقراطية داخلياً والتركيز علي تمويل مشروعات اعادة ما دمرته الحرب الاهلية وتوجيه التعاون الدولي نحو المناطق الاقل نمواً لتحقيق العدالة التنموية في البلاد واستقطاب الاستثمار في مجالات البني التحتية .
6-3- لابد من النظر في امر تسويه ديون السودان الخارجية وإلغائها عن طريق الصناديق او السياسات التي تتبع حالياً لهذا الغرض وهذا لا ياتي الا من خلال الحكم الراشد والديمقراطية .
6-4- السعي الي انضمام السودان لمنظمة التجارة الدولية علي اسس راسخة تأخذ في الاعتبار وضع الاقتصاد السوداني وإمكانية إدماجه إبتداءً في الاقتصاد الاقليمي ومن ثم الاقتصاد الدولي علي اساس المنافع المتبادلة والجدوي الفنية والاقتصادية والشراكة المنتجة والمستدامة وفق سياسة التحرير الاقتصادي.

7- خصوصية العلاقات مع بعض الدول المجاورة :-

7-1- لابد من وضع اسس جديدة في علاقات تاريخية وعميقة مع بعض الدول المجاورة والتي ترتبط بروابط خاصة مع السودان ولابد من ان نشير هنا الي انهذه العلاقات لم تكن في غالبها وطيدة بل شابتها حالات من الركود او حتي العداء في بعض مراحلها .
7-2- **مصر** : ورغم مايبدو في العلن من عودة العلاقات الطبيعية بين مصر والسودانعلي عهد الانقاذ فان هناك محاذير من جانب الدولتين في الطريق الذي تسلكه هذه العلاقات , من جانب مصر تخشي القيادة المصرية من التوجه الاسلامي المتزايد في السودان وبروز قيادات نافذة في السلطة في الخرطوم وهذا مصدر قلق لمصر جعلها تستبق الاحداث من منطلق المحافظة علي مصالحها في السودان السياسية والامنية والمائية والاستراتيجية وغيرها .
7-3- لا تزال هناك بؤر للنزاع في المستقبل بين البلدين وفي الذهن مسألة حلايب ومنطقة شمال وادي حلفا والتغول المصري الحدودي المتسرب الي الجنوب .
7-4- قضية مياه النيل تستحق الدراسة المتأنية ولا بأس من الدعوة الي ورشة عمل خاصة بمياه النيل وسبل جعل حوض النيل وحدة اقتصادية متجانسة لان المنطقة لا تحتاج الي المزيد من التشرذم والنزاعات وهذا يتطلب في تقديرنا الي الكثير من التنازلات من جانب مما تدعيه حقوقها المكتسبة في مياه النيل .
7-5- - **ليبيا** :علاقتنا وطيدة مع ليبيا منذ النظام العسكري الثاني ولكن لاسباب خاصة لم تتطور هذه العلاقات الي افاق ارحب نسبة للانقلاب العسكري الذي اقام النظام الحالي في يونيو 1989م . بالقليل من التنسيق والتفهم الليبي بحساسية مركز السودان يمكن لليبيا ان تلعب دوراً ايجابياً في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالموقف في دارفور .
7-6- **المملكة العربية السعودية** : للمملكة العربية السعودية وضع خاص في السودان خاصة بين الجماعات السياسية المختلفة رغم الهنات التي اصابت العلاقات السعودية السودانية علي عهد الانقاذ... تفضل الرياض التعامل مع الدول التي لا تتدخل في شئون الدول الاخري . كان للسعوديين بعض التحفظ ابان الديمقراطية الثالثة ولكن ذلك لم يغير من الامور شيئاً مثل اعتراف السودان بالدور الرئد للملكة العربية السعودية في المجال العربي والعالم الاسلامي واصراره علي فتح مجالات الاستثمار لرجال الاعمال والشركات السعودية في السودان خاصة في المجال الزراعي والحيواني فلابد للسودان ان يعيد الحسابات في علاقاته مع السعودية لتمتينها وتطويرها واستدامتها .

7-7- **أثيوبيا** : بنفس القدر نشير الي الدور الرئد النابع من التاريخ والجغرافيا السياسية في العلاقات مع اثيوبيا فهي دولة هامة في المنطقة طموحاتها محدودة خاصة بعد فشل تدخلها العسكري في الصومال والذي جاء فيما يبدو استجابه للضغوط الامريكية والاوروبية .فهي لاتزال دولة محورية فيما يتعلق بمياه النيل .

7-8- تشاد : تتداخل القبائل بصورة كبيرة بين تشاد والسودان خاصة والحدود مترامية ومفتوحه ودولة تشاد ابدا في عدم استقرار ظل يتمدد بصورة دائمة الي ومن السودان . يجب معالجة هذه العلاقة المتوترة في مؤتمر الامن القومي الاقليمي الذي يدعو له حزب الامة .

الدبلوماسية السودانية : الرسمية والشعبية

كانت وزارة الخارجية اكثر المؤسسات الحكومية تعرضاً وسط كوادرها الدبلوماسية منها والادارية . حيث طال التشريد قادة السلكين الدبلوماسي والاداري , والفئات الوسيطة وبشكل خاص العنصر النسائي علي قلته .

ادت عمليات التصفية والتشرد الي انفراد الانقاذيين بوضع المعايير والاسس التي سارت عليها سياسة السودان الخارجية الامر الذي ادي الي عزل البلاد من محيطها الاقليمي والدولي , وصار السودان كالاجرب منبوذاً ومطارداً ومداناً في كافة المحافل ادي ذلك الي التخريب والعثرات والاخفاقات التي صاحبت هذه السياسة والتي ادت الي انعزال السودان الكامل المسارات الدولية المتعارف عليها في العلاقات بين الدول ومحاولات الانقاذيين فرض اسس ايديولوجية انغلاقية لم تتحرج في استخدام الدين والعرف والثقافة لتحقيق غايات الحزب الحاكم . وانعدام المصداقية في المحافل الدولية . وارتباط اسم السودان بالارهاب . وادراجه ضمن قائمة الدول المتطرفة الراعية للارهاب ومعاناه المواطن السوداني خارج بلاده ووضعه موضع الريبة والشك . لهذا لابد والحال من استعادة المصداقية المفقودة للسودان في المجتمع الدولي استنادا علي جدار الثقة بقدرات الدبلوماسية السودانية في لعب الدور المحوري في العودة بالسياسة الخارجية السودانية الي سابق عهدها, ويتطلب ذلك :-

1- تجديد الالتزام بميثاق الامم المتحدة فعلا لا قولا .
2- السعي الحثيث للانضمام للاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي لم ينضم اليها السودان بعد. والتصديق علي العهود والاتفاقيات التي تم التوقيع عليها , السعي الي تطوير التعاون الدولي في اطار الامم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية .
3- احترام القانون الدولي وتنفيذ الالتزامات الناشئة عن المعاهدات التي يكون السودان طرفاً فيها .
4- تعزيز التعاون مع دول الجنوب سياسياً واقتصادياً .
5- البحث في اسباب تدهور علاقات السودان مع دول الجوار ومعالجتها علي اسس واقعية وعلمية .
6- السعي لاستعادة العضوية والقبول في المؤسسات المالية الدولية .

إعادة الاعتبار المؤسسي لوزارة الخارجية :-

لقد تعرضت وزارة الخارجية في فترة حكم الانقاذ الي العديد من تقليص صلاحياتها وتهميش دورها , ومن اجل ذلك خلقت حكومة الانقاذ واجهات سياسية دبلوماسية عديدة أوكل امر قيادتها الي بعض الموالين لها . لابد من اعادة الاعتبار المؤسسي لوزارة الخارجية والدبلوماسية السودانية . من اكبر مظاهر تهميش وزارة الخارجية نقل كثير من صلاحيات وزارة الخارجية الي وزارة التعاون الدولي بالصورة التي خلقت تضارباً واضحاً بين صلاحيات الوزارتين , ويتطلب الامر يقيناً اعادة مهام وزارة الخارجية اليها, وحصر عمل وزارة التعاون الدولي في قضايا التخطيط الاقتصادي في اطار التعاون الدولي .

ويتطلب امر اصلاح ما افسده الانقاذ في العلاقات الخارجية اول مايتطلب :-

1- اعادة تحديد توجهات السياسية الخارجية للبلاد باعتبارها الاطار الصحيح الذي تعمل من خلاله الوزارة في تنفيذ هذه التوجيهات . بالاضافة الي تحديد صلاحيات المؤسسات المختلفة التي يتداخل عملها مع وزارة الخارجية .
2- اصدار قانون جديد للسلك الدبلوماسي والقنصلي وفق مقتضيات الدستور الجديد بالاضافة الي اعداد لائحة جديدة للعاملين في السلكين الدبلوماسي والقنصلي .
3- تامين قومية استقلالية ليس العمل الدبلوماسي فحسب بل والخدمة المدنية بكاملها...هذا لا يمنع من ان يكون هناك مجال للتعيين السياسي بضوابط تتعلق بالكفاءة ولغرض معين ولفترة محددة .
4- اعادة الراغبين والقادرين من المفصولين سياسيا لوزارة الخارجية لانصافهم اولاً ثم الاستفادة من تجاربهم وخبراتهم وعلاقاتهم .

الدبلوماسية الشعبية ودورها المستقبلي :-

لقد امن الساسة والمفكرون بفكرة الدبلوماسية الشعبية وبدأوا في تجنيد قوي الدبلوماسية الشعبية لخدمة العلاقات الثنائية والاقليمية وحتي الدولية . ومع تاكيده لدورها ودعوته لتفعيلها يري حزب الامة

- وضع الاسس والضوابط التي تؤكد اهليتها وقوميتها وعدم تغولها علي نشاط الدبلوماسية الرسمية مع التاكد علي ان ترفدها جمعيات الصداقة مع الشعوب الاخري والتي تعمل بصورة طوعية علي ان تؤمن لها الموارد والتمويل المناسب .
- للدبلوماسية الشعبية ابعاد هامة ومختلفة , مثل البعد الثقافي , والاقتصادي , والرياضي , كما تندرج تحتها العلاقات الخارجية .والصناعية تغذيها تنظيمات الشباب والمراة وروابط اتحادات الطلاب في الجامعات المختلفة , وكافة المؤسسات غير الحكومية وجمعيات الاخاء والصداقة مع الشعوب .

يري حزب الامة ولمساعدة الدبلوماسية الرسمية والشعبية ولتامين صفة القومية لها وبغرض استدامة سياسة البلاد الخارجية يري ان **يُنشأ مجلس سوداني للعلاقات الخارجية** يضم الكفاءات والخبرات في مجال العلاقات الخارجية ويراعي تمثيل للقوي السياسية والاجتماعية .

وتكون من مهامه :-

1- إجراء الدراسات والبحوث وإعداد الخطط والمشروعات.
2- قياس الراي تجاه سياسة ومواقف البلاد الخارجية .
3- يكون بمثابة المجلس الإستشاري لوزارة الخارجية .
4- يعمل علي دعم الدبلوماسية الشعبية .

كما يلتزم حزب الامة بدعم الدبلوماسية الشعبية لخدمة المصالح الوطنية وبإقامة علاقات إيجابية في هذا الشأن مع الاحزاب والتنظيمات والمراكز الديمقراطية في الداخل والخارج .

الباب الثاني عشر

سودان المهجر

برنامج الحزب لسودان المهجر

للهجرة إفرازات إيجابية وسلبية على المهاجر وعلى الوطن ومن أهم الانعكاسات الإيجابية هي التحويلات المالية للوطن حيث تلعب هذه التحويلات دوراً هاماً في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وتمويل الإستيراد من الخارج. كما كان لها الدور الهام في دعم الأسر إعاشياً.

لقد أدت الهجرة أيضاً إلى اكتساب عدد كبير من المهاجرين إلى خبرات وسلوك وقيم ومفاهيم عمل وإنجازات جديدة وتعامل مع تقنيات ونظم إدارية متقدمة يتوقع أن تكون عاملاً هاماً في النقلة الإدارية والفنية الهادفة إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

كما للهجرة إفرازاتها السلبية التي تحتاج للوقوف عليها والعمل على علاجها وفق منهج علمي مدروس نورد منها على سبيل المثال:

1. النقص في الكفاءات العلمية والمهارات الحرفية واثرها السلبي .
2. انفصال الأسرة عن رب الأسرة لعدة سنوات مما يؤثر سلباً على تربية الأطفال وتدني مستويات الأبناء التعليمية والتفكك الأسري وإرتفاع نسبة الطلاق .

3. ظهور أنماط سلوك وعادات استهلاكية مظهرية جديدة واستلاب فكري وإنسلاخ عن ثقافة وتقاليد الوطن لدى الأجيال الجديدة..
4. فقد بعض الكفاءات الإدارية والوسيطة والأيدي العاملة المدربة مهاراتها وقدراتها الإنتاجية بسبب إشتغالها في وظائف مغايرة لكفاءتها وخبراتها.
5. يواجه المغترب مشاكل في تعليم الابناء بالسودان .
6. البطالة وعدم الإستقرار الوظيفي بالدول المضيفة وإرتفاع تكاليف المعيشة والتقديرات العالية للضرائب ورسوم الخدمات بالقنصليات بالخارج.
7. الهجرة العكسية ومشاكل الإستقرارالوظيفي والإعاشة وتعليم الأبناء والسكن.

وتأكيداً علي الدور الطليعي والفكر والمبادر دائماً لحزب الامة وتناوله الشامل بقضايا الوطن واعداد الحلول العلمية والعملية المناسبة يري حزب الامة الاتي :

1. عقد مؤتمر قومي عن الهجرة السودانية – "الآفاق ،المشاكل والحلول ".
2. مراجعة هيكلة جهاز السودانيين العاملين بالخارج لخدمة قضايا المغترب
3. مراجعة وإعادة النظر في سياسة المنساهمات والضرائب المقررة على العاملين بالخارج .
4. العمل على إنشاء صندوق أو مصرف يختص بدعم الهجرة العكسية .
5. تشجيع المغتربين على التحويل الطوعي .
6. إنشاء مكاتب التمثيل العمالي بجهاز العاملين بالخارج والقنصليات بالخارج بالتنسيق مع مكتب العمل لتقوم بحماية العاملين بالخارج وتنيسيق استخدامهم وفق الاتفاقيات الثنائية .
7. تطوير البنية الإحصائية للهجرة الخارجية .
8. مراجعة وتطوير وتطبيق نظام الضمان الإجتماعي لكل فئات المغتربين والمهاجرين بما يضمن حد أدنى من الاستقرار عند العودة النهائية وعند الوفاة والحوادث.
9. مراجعة نظام قبول أبناء العاملين بالخارج بالجامعات والمعاهد العليا بما يحقق العدالة ويسهل ويفتح أفاق التعليم لأبنائهم.
10. الإهتمام بالإعلام الموجه للمغتربين لربط العاملين بالخارج بوطنهم وإستعمال التقنية المستحدثة ووسائل التواصل الإلكتروني.
11. حصر وتصنيف العائدين من المهاجر لأرض الوطن لاستيعابهم والاستفادة من خبراتهم .
12. منح المغتربين اعفاء جمركي عند العودة النهائية او تشجيع العودة كما اوصي بالغاء الضرائب علي المغتربين .
13. التاكيد على حق المغتربين المطلق في المشاركة الكاملة في الانتخابات بكل مراحلها ومستوياتها .